

صاحبه فيحان الشيخ **الحبس في النافذ** واذا ثبت الحق في القاضى صاحب الحبس في حق من لم  
يحبس بحبه وامره بدفع عليه لان الحبس عقوبة فلا يجب الباجية فان امتنع بحبه في كل دين ائتمه بدلائل ما حصل  
به وكفى من المبيع او التمره لعقده كالمهر والكفارة ولا يحبس فيها سوى ذلك اذا قال في حق من لا اصل هو الفقه ولم يعم  
الفتوى في ذلك الموضع الا ان ثبت غريمه ان لا يحبس به من ائتمه شهر ثم ان عنه فان لم ينظر له  
ما على قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ولا يكون منه وبين غريمه قوله عليه السلام ان حبس حبس  
يداولنا وفي كسر القايق واذا ثبت الحق للدين امره بدفع ما عوفى ان احبس في التمس والعرض والمهر للمعسر والمهر  
بالكفالة لا في غيره ان ادعى في حق من لا ان ثبت غريمه فيحبس به يراى ثم ان عنه فان لم ينظر له اصل ولا حكم  
وبين غريمه وفي فتاوى النائية واذا توجه الحبس على المديون لا ياب للقاضي الكمال ولا ياب للدين المال في  
ظاهر الرواية فان سال المديون من القاضي ان يسا احبس الدين المال للقاضي بالاجماع فان قال الطالب هو  
معسر لا يحبس لان ائتمه بغيره بعد الحبس اخرج به قيل الحبس لا يحبس ان قال الطالب هو قادر على القضا وقال ائتمه  
تكموا اذ قيل القول للمديون انه معسر وقيل ان كان الدين واجبا بدلا عما هو مال كالتوفيق ومن المبيع فالقول قول مدعي  
اليسار مروي ذلك عن ابن حنبل رحمه الله وعليه الفتوى لان قدرته كانت ثابتة بالمبله فلا يقبل قوله في ذلك  
القدرة وان لم يكن الدين بدلا عما هو مال فالقول فيه قول المديون والذي يؤيد هذا القول مسند واحد احسنه  
اذا اعتق العبد المشترك وادعى انه معسر فالقول لان الضمان بحسب بدلا عما ليس به الا اصل في الادعى المعسرة  
الثانية المرأة اذا طلعت نفقة الميسرين والزوجه يدعى العسرة فالقول للمزوج وقيل كل ما وجب بعقده لا يقبل قول  
المديون فيه وان لم يكن ذلك بدلا عما هو مال في التهنيت ولوقال في حق من لا يحبس به غريمه ان له الا  
وفي فتاوى التجرى قال ابو حنبل رحمه الله بحسب النعيم شهرين او ثلثة ثم ان عنه وروى الحسن بن ابي شبيب رحمه الله  
ما بين اربعة اشهر وذكر الطحاوي رحمه الله انه شهر او اقل او فوق الا قال في كل الصحيح ان هذا ليس لازم من ذلك  
راى القاضي حتى لو وقع عند القاضي بعد ثلثة اشهر منعته يد المدين وان وقع عنده قبل تمام الشهر اعطاه بطلقة  
فالحمد لله هذا اذا كان امره شكلا اما اذا كان ظاهر القبول له عاجلا وقبل النية على الافلاس ونحوه في سبيله  
وان لم يفتى في ذلك للقاضي كان حال المديون شكلا ينظر ان كان في جواب خصمه او حبس عيانا فيكون  
ميا الى القاضي لئلا يات بعد ما حبسه او يبيع منه الافلاس وان كان فظا عند جواب خصمه بحسبه اشهر ثم ان  
عنه كما في الكبرى وفي النائية وعن ابن حنبل رحمه الله انها معدة بشهر وقال الجوابى رحمة الله بها

[illegible]

بالليالي لان المارئة بالليالي لا يقع لان فاية المارئة ان المطلوب ان اكتسبها فالطالب ياتيه ذلك والليالي  
 وقت الكسب فلا يتوهم وقوع المارئة في يده فيها حتى لو كان الرجل يكتسب في الليالي ياتيه في الليالي وفي التمسك  
 ولو اكتسب ياتيه قدر قوته وعياله فاية تحريمه الباقي في الهداية وقوله في المارئة لا يمنونه من التصرف والسرور على  
 انه يدور ولا يجس في موضوع لا يحسن ولو دخل داره لم يجز له ان يخرج من كل باب داره الى ان يخرج لان الان لا يلب  
 ان يكون له موضع خلوة وفيها ايضا لو اشترى المطلوب للرجل الطالب المارئة فابن الطالب لا يمنع في حصول  
 المقصود ولا اختيار الاضيق عليه الا اذا علم القاضي ان بعض عليه المارئة ضرر من بان لا يمكنه من دخول داره فيجب  
 وفي الضرر وفيها ايضا لو كان الدين للرجل على المرأة لا يلزمها ما فيمن الخلوة بالاجبية ولكن يجب لمرأة اجبته  
 ما فيها وفي سائر القضاة من الواقيات لو خرج من المارئة اختار بعض القضاة ليس لان لا يمكنه ان يات فيخل المارئة لانه  
 لو اراد طلب الشاهد هو يذهب نحو غيره فمفوت حقه هو اختيار قاضي بدر الدين في الحق والمارئة ان لا يجس في موضع  
 ولا في مسجد ولكن يدور معه باهوا في المسقط ان صر في نصاب الاحتساب ولا يلزم الضم في المسجد للمجدد  
 لذكر الله تعالى في نفي وفي السراية في فضل المنقذات للرجل من الدين من الكسب هو الاصل ويمنع من الخرج الى  
 والجماعات في عبادة المرض ولا يمنع فادرس الدخول عليه في عنوان العضاء ولا يمنع من دخول الزواطين من اهل جملته  
 ولا يمنع من البيع والشراء لافيهما من مخرج قضاة الدين وذكر الصكوك شبيهة بمراد الله ان في منع الجيوس والكسب اختلاف  
 المشيخ رحمه الله قال فيضم المانع لما فيه نظر الجاني في حال بعضهم يمنع من موانع التمسك الاية الحسنة الله اليه اشار  
 الخصاف رحمه الله وقال لو ترك حتى يكتسب في السج لا يلزم الضرر لان السج حينئذ ينفذ له الخافوت وقال قاضي القضاة  
 الفتوى اليوم على انه لا يمنع من الكسب من الوطى وسائر النواحي النعم وفي الكبرى والتجريد فيمنع من الخافوت فيمنع من الكسب  
 عليه القصة بعض عليه بالافلاس ولا تجز عليه عند حاجته ايضا وفي الخلاصة رجلان لهما على رجل الا ان لهما حاكم احتساب  
 القليل ان يحسم ليس لصاحب الكثير ان يمنعه ولو حسمه فاداهما اطلالة المارئة في منع وفي الخافوت واداس القاضي  
 عن الجيوس بعد مدة فافتره بفلس وصاحب الدين غلب فان القاضي باخذ منه كفلا بمنع ويخرج عن الجيوس ولو قال  
 الجيوس تقبل المارء صاحب المال يريد بطول الجرح عليه فان كان القاضي يعلم انه حسن من فلان فغيره بعد الدين ان  
 حسن بان كان القاضي حسن رحمه الله كسب انه حسن من فلان كذا وكذا كان القاضي في رايه باخذ المال منه وخلفه  
 سيده وان شاء باخذ منه كفلا الله بالمال والنفس ونحو سيده ولو مات الطالب القاضي الذي حرمه داره لا ينفذ في سبيله  
 كسب بغير الكسب وقبله في الجرح حتى يعفى الدين في الامانة اذا اخرج القاضي ان الجيوس مفلس طلبة ولا يلزمه ان كان



[illegible]



في كره الدقائق في مقام الحانية الخوالد والبيع والصبي الماذون في الحبس وكره الاقارب والاعساب الى الابد  
 والاجداد والمجد استلهم للحبسون في ديون فردتهم الى النفقة وغيرهم حبسون بعضهم في نيل بعضهم المكاتب بحسب مولاه  
 الا انها كان من الكتابة للمولى بالحبس المكاتب في دين الكتابة وغيره في رواية ابن عباس رحمه الله بحسب غير مال الكتابة في الصحيح  
 هو الاول بحسب الديون كلها كايما كان من اخ اذ علم او خال او زوج او زوجة او رجل وامرأة الى ان ذكره الا ان  
 ابا داود انه لا حبس في احد من اللصوص بل من الابن وكذلك حبس للجد وللمدة وان علموا وقال ابو يوسف رحمه الله حبس لان  
 سبب الحبس اعلم من سبب الحبس في الحق المستحق وقد وجد وفيه الضمان بخلاف الولد لقصد اطلاق الولد وفيه ايضا  
 اذا كان بالصبي محجرا عليه استهلك رجل فان كان له اب او وصي حبس به يعني الاب والوصي لا يقضاهما الدين  
 الذي على الصغير كون عليهما وان لم يكن الاب وصي نصيب القاضى فيما يبيع ما يقدر الدين فيكون الغرامة ويمنع في الحضانة  
 واذا حبست المرأة زوجها لا حبس المرأة معه في الفصول واذا حبست المرأة زوجها بين الزوج والقاضى حبسها  
 متى في السجن فان لم يوصف اخر في الحبس يكون متى في السجن فالقاضي لا يحبسها ولكنها تصير الى منزل الزوج ذكره بعض  
 رحمه الله في باب مطالبة الزوج بالملء وقيل ينبغي للقاضي ان يحبسها لانها اذا حبست زوجها لم يحبس متى حبست  
 تريد وقيل للقاضي ان يقول لها اذا اردت حبس الزوج حبسك معه والا لا حبس الزوج على التخييرين جميعا  
 الاس من غير ما يبا الى تريد وفي ادب القاضي للخصاف رحمه الله من تنويع الفضا ان قال الزوج للقاضي حبسها متى فأت  
 موضع ولا تحبس في الحبس فان اريد ان يكون متى لم يحبس لكنها تصير الى منزلة لا تحبس لان الحبس لا يحبس متى فأت  
 خلاصة المظن من فتاوى المجازي في الحبس حبس بعض الناس من حبس الله ان حبس امرأته وان كان مخوفا عليها  
 الثانية واداعلم القاضي ان حبس محال للزوج والهرب بمسألة الرجوع الى الظلمة خوفا من الباطل وان خاف عليها ان يورث  
 حبسها ولا القاضي الى حبس المصوص اذا كان لا يخاف عليها المصوص فان خاف عليها كان حبسها بين المصوص عدو  
 لا يجوز في حصول العضا ولا ينبغي للقاضي ان يضرب محبوسا في دين ولا يقبضه لا يقيم في الحبس ولا يجوز كرامة  
 عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال ليس بهذه الامة ضعف ولا جمل ولا غل ولا تجريد الضعف نوع من العقوبة على  
 ذكر ابن عباس عن محمد رحمه الله في حبس القاضي بعض الامر فلا يزال ان يهرب من السجن فان استبق ذلك لم يرد  
 باسوا حتى ينتهي عن ذلك فخطه لغيره لانه طهره منك حرمة حبس القاضي واداعلم انه يورث من السجن الى السجن  
 اللصوص لانه اذا قهر من سجنه بما يغلبه من اهل السجن فيكون فيه اطلاق حقه وحقه ان لا يكون هو كالدعوى  
 والداعى بحسب حبس اللصوص لان الداعى من يخاف الناس منه على النفس والمال او على كلبه فخذ في السجن حتى

يظهر الوجه الذي يرى ان الله تعالى امر في حق تطاع الطرول ليس له ان يحاف منه الناس على المولم في الطرول وانما  
الحجوب يحاف من اهل السج اللصوص بان كان عداوة لا يحول السج في غير خوف الهلاك الهلاك غير محتمل عليه فيمكن  
الخاصة في كفاية الاصل لا يضرب المحرم ولا ينفذ ولا يجر ولا يقيم من يد صاحب الحق بانه لا يجر  
فيه ايضا من المتعدي قبل اليوم فعلموا ان اذ خيف القراء وقد استقصوا حذرهم في ذلك في الجدل الثاني في متفرقات  
الكرامية وفي التمدد ثم اذ جسد المصلح حازل القاضي ان يدفع دينه من باله فان لم يكن له مال من وجوب احد  
التقديس بالآخر ولا يبيع العروض وتعد عاين العار جماعا وفي الثانية اذا كان للمجوس مال لا يبيع القاضي ما في الدين  
عند الخليفة رضي الله عنه فلا عا و قال شمس الامية الحلواني رحمه الله ان كان له من جنس الدين كمال الدين  
او الكليس والموزون من جنس الدين اخذ القاضي بالوقضية لانها جنس واحد كالحصا مع الكسرة ولا يبيع العروض  
عند الخليفة وفي العاينما رويان في ملحق القينة اوجه سحاح القاضي لا يحجب على المحرم وقبل زماننا اوجه  
السحاح على باب الدين لانه يعمل وفيه ايضا سحاح القاضي على رجل من المجوس من جنس القاضي من غير طلب الدين  
ان يطالب السحاح باحضاره في الثانية وان طلب صاحب الدين من القاضي ان يمد واحد من سحاحه حتى يلازمه لا يخرج  
المال فعده استوفوا في حكمه من يلازمه قبل كون على صاحب الدين فان قاضي صدر الاسلام رحمه الله يكون على الدين  
لانه لما احتج الى الملائمة بمطالبة فيكون عليه كالمسارق اذا قطعت به كان فمن الدين الذي يحرم العروق واجبر الخلفاء  
على السارق والله اعلم بالصواب **باب** المتفرقات في العضول في باب العين ولوازمه على ما يستنبط بعض  
المال والمدع عليه كالمال الصلا وطالب المدعي بروما اقر بقبضه فكان لا يحوط هو للمج من الكل والبعض في الثانية  
في كتاب ادب القاضي ادعي علينا وقضى له ثم اقر بعض ذلك العين المدعي عليه لا يبطل دعواه والقضاء في الباقي في ملحق  
القضية بعد ان يدبر رجل اقام رجل الزينة على انه اشتراه من فلان لم يقض به حتى يشهد وان الباطل كان يملكه حين يبعده وفي  
خراتمة الفتحة باب يطله دعوى المدعي رجل ادعي عينا في يد رجل انه اشتراه من فلان الغائب فصدقه المدعي في  
يديه فانه لا يوم بالتسليم الى المدعي كمالا يكون ذلك قضاء على الغائب من غير ختم باقرار المدعي عليه في حضور القضاة  
ولوان بعد ان يدبر رجل قال هو في اقراره هو لفلان اشترته منه بكذا او تعدته النمن فاقام انية يقضي القاضي على هذا الصخر  
وتضمن النفاذ على الغائب حتى لو حضر وحجده البيع لا يلتفت اليه في حصول القضاء قال رجل اقر لفلان عليه عشرة آلاف  
ودرم فقال الطالب ليس عليك شي برى للطلب لان الاقرار بطالب كدب المتكلم فان قال للطلب  
بعد ذلك شيء لك فانه يقضي به للطلب اذ ادعاه لانه استأنف الاقرار بالمال له فان صدق في هذا الاقرار كان

هذا القول مستأنف من قبله الكذب فيكلمك بعبارة بالية وفي الثانية في دعوى القول المدعى اذا قال المدعى  
 اقران هذا الشيء فله بالتسليم الى قال عامة الشبان رحمه الله يسبح دعواه فاذا اقام البينة على هذا امره بالتسليم اليه  
 اذا شهدوا بشيئ فقبل ان هذا الشيء ملك للمدعى يجوز شهادتهم وان يشهدوا انه في يد المدعى عليه غير حق لانهم شهدوا  
 له بملك ذلك المالك في يد غيره لا يكون الما بعرض البينة يكون على يد العرض لا يكون على صاحب الاصل  
 وقيل لم يشهدوا انه في يد المدعى عليه غير حق للقطع به لمدعى عليه الاول اصره في مساوى العقار لا يشترط ان يشهدوا  
 في يد المدعى عليه لان القاضي يراه في يد مدعى عليه فاجابة الى البيان بخلاف العقار في الزخيرة ادعى عينا وقضى البينة فلم  
 حتى اقام المدعى عليه البينة على اقرار المدعى انه لا شيء له في هذا العين ان اقام البينة قبل القضاء بطل دعوى المدعى وشبهة  
 الشهود وان كانت بعد القضاء لا يبطل القضاء وفي الفرق الثاني في باب الدعوى من قياتي المدعى في حق  
 واحد فادعى ثلث ان البايع له من ارضه من قبل ان يسبح من فلان للاحصنة بين المدعى والمشتري حتى يحضر  
 البايع فاذا حضر واقام عليه البينة يقبل منه وفي السراجة ادعى جوهرا لا يدعى ذكر الوزن يعني اذا كان غاليا وكان  
 المدعى عليه منكر كون ذلك في يده وفيها ايضا ادعى قيمة المستملك لا يحتاج الى التعريف ذلك الشيء قال شيخ  
 الاسلام السرخسي رحمه الله خلافا لبعضهم كذا من ادعى من محدوده ولم يثبت له وجه في الفرق الثاني من الخصام  
 على اخراجه قبض منه كذا ادعى عليه فقبل المدعى عليه قبضه غير حق لا يكون اقراره في قياتي المدعى عليه البينة رحمه الله  
 ابو القاسم احمد بن حنبل قال في حقه ادعى فلان من فلان في المال الذي في يدي فوصادق اقراره صدقوه  
 فانت الرجل من الرجل فادعى قال ان لم يكن من فلان دعوى في شيء معلوم لا يلزمه بهذا القول شيء وان كان  
 سبوتنه دعوى في شيء معلوم فالذي ادعى ثابت وقد قال اصحابنا رحمه الله ان الرجل اذا قال في حقه فلان على  
 حتى صدقوه فانه يصدق في ثلث ما له وما حقه في المحيط في الفصل التاسع عشر في اقرار الرجل على نفسه وعنه  
 وقال العلان على علي فلان الف درهم كان مقررا على نفسه نصف الف الف لو سمي مع نفسه جليل كان مقررا على نفسه  
 ثلث الف الف ذلك لو سمي مع نفسه عبد الجوار او صبا او جريا او ذميا او رجل لا يعرف فعلى المقر خصه بالنسبة  
 الى عدمه وقول العلان عليه درهم ولم يسبح احداهم قال عنيتي مع فلانا وادعى الطالب ان المال كله عليه فلان كله  
 عليه في الفصول الفصل الرابع والعشرين الوارث لو اقران هذا العين كان ودعيه عند ابى وصدة الغريم وكذا  
 فالقول قول الوارث فانه قائم مقام المورث قلت ان لم يكن التركة مستغرقة بالدين ما اذا كانت مستغرقة  
 الورثة بالودعيه لرجل فانه لا يصح فيه ايضا لو وجد الوارث كونه ودعيه فاراد مدعى الودعيه اختلاف الابن فلا يمكن



على عدم العائدة في كونه كذا الجواب في المضاربة والبضاعة والجاره والرس اذا كان في بركت فربما  
شي منهما في كونه لابق في البيع الفاسد ولو ادعى على اخذ درهم فخصاه اياهم فصادقانه لا شيء على طالب له في كونه  
رجل ادعى على رجل ما في درهم فقال المدعى عليه قضيتك ما في فلا حتى لك على لم يكن في لك انفرادك الوادعي عليه درهم فقال  
قضيتك خمسين درهم لم يكن في لك انفرادك الوادعي على لك الف درهم فقال المدعى عليه عليك الف درهم او  
قال ادع عليك مثله او قال ادع عليك ايضا الف درهم فبدر واثبات في المحيط من القضية حصل ادعى على رجل امره فلما  
وانه من كذا من المال فان كان المدعى عليه الامر سلطانا فالدعوى عليه مسموعة ووجه ذلك ان امر السلطان كراهه لا للمو  
يعلم انه لو لم يسمع امره لم يسمع هذا مواعده الساطين والناصب من طريق العادة كالناصب ايضا ولو بهد السلطان بالحقبة  
على ان يأخذ مال الغير ويملكه ففعل كان الضمان على السلطان كمال الدعوى عليه فاما ان امر غير السلطان فليس كماله بالاعقاب للمو  
لو لم يسمع ففعل محروما وان لم يسمع لانه لا يملك اخذ مال الغير والامام لا يملك الامر ففعل في الامر ليس في بقى الفعل معصوا  
الامر ففعل الضمان عليه دون الامر فلما ادعى على الضمان على المواعين ادعى على رجل ان فلانا امره ففعلت من ما كذا وكذا  
فان كمال الامر سلطانا فدعوى الضمان عليه صحيح وهو بناء على قلنا في المحيط يسئل رجل ادعى على اخوانه بالحدود والذى في  
يهذه كان في يدى منتهى شريين ان هذا الرجل احدت اليد عليها اقام على ذلك بنيتة قال القاضي ماله على خصميه  
حتى لو اتي بالحقبة قبلت بنيتة وان المدعى عليه اقام البينة ان بالحدود وكان في يد منتهى شريين بنيتة وان هذا المدعى احدت  
يهذه على ان قبلت بنيتة فقد قيل ينبغي ان لا يقبل وقد قيل ينبغي ان قبل وتترك العين في يد المدعى عليه ويكون هذا من باب العمل  
بالبينة وفي الثانية رجل ادعى على رجل ان هذا العبد بالف درهم بامر مولاه قال المدعى عليه بغيره بغير مولاه كان المدعى عليه  
ضما للمدعى وقبلت بنيتة المدعى عليه ولو تجر بيمين الجدي فيها الضمان رجل ادعى دار يد رجل انها له فقال في دار يد رجل انها له  
وقبضها ثم ادعى عليها فان صدقه للمدعى فيه او كذبه وعلم القاضي فلا خصوصية بينهما وان كذبه ولم يعلم القاضي قبلت بنيتة  
المدعى ولا يقبل بنيتة المدعى عليه ما ادعى فان قضى للمدعى ثم حضر الغائب ادعى انها له صدق في الخبر فما اقر واراد ان يقيم  
البينة على ما ادعى المحضر ملكا مطلقا قبلت بنيتة ويقضى له وان حضر الغائب قبل ان يقضى القاضي للمدعى فان ادعى المدعى  
حضر الشرا من ذي اليد منه شرا واقام البينة قبلت بنيتة في ذي اليد المدعى لا يثبت بهذه البينة ان بنيتة المدعى كانت  
على غير خصم هذا كله من فصل الدور والاراضى فيها ايضا في موضع اخر رجل ادعى ان فلانا اخاه عدا واقام البينة فادعى القاضي ان  
للمقتول ابنا وان قد غنى عنه فان القاضي يبرو باحضاره فهو فخر الفائق رجل وشا هدى فشهد ان هذا الرجل جاحد  
يطل القضاء فيها ايضا في باب ما يطل دعوى المدعى من المنتقى رجل صلب في السوق زبانا لان ان زبانا من اللادى

اوسمنا او خلا وعاب الناس ذلك وتعدوا عليها الخالي في موضعين كانت فيه الفارة كان القول فيها ايضا وكان  
 القصاص احد طمس الطريق وما به استهلكه الناس ذلك فقال الخالي كانت مية لا يصدق فيه وليس له شهود  
 يشهدوا انها كانت ذكيرة لان الميتة لا تتبع في السوق وتذهب السمير والخبز والزيت التي ماتت فيها الفارة فيها ايضا  
 في باب الدعوى ان ادعى الخصم انهما فروا انكر المدعى ذلك قال القول للمدعى لان الاقامة في المصار اصل وان عديته ذكره  
 في النواوير ومن دخل مسجد الميراج في المصروف قوما في صلوة الظهر والعصر فلهما على ركعتين سلم وخرج من المسجد ولم يعرف  
 سفره ولا اقامته فحدثت صلوة التوم وعليهم الاعادة لان الاقامة في المصار اصل فبين الحكم كذا است قبل القول  
 للمدعى مع يمينه على قوله وقيل القول للمدعى عليه لا يكره اعطاء الكفيل وقيل يعرف القاضي عن يمينه فان كان متعيا لم يسمع  
 عن اعطاء الكفيل للمدعى باللائمة وفيها ايضا رجل ادعى على رجل ان عليه الف درهم باسم رجل قال فلان بن فلان  
 وهذا المال لي وان فلان بن فلان الغلاني الذي كان اسمه اقران المال وان اسمه عديته في الصك والذي باسمه المال وكفى بقضاء  
 المال وبالخصوص فيه ان صدقة المدعى عليه فيما ادعى يوم يرفع المال اليه لم يكن ذلك قضاء على الغاية بل هو خسر الغائب  
 وانكر ذلك اخذ المال من المدعى عليه ثم ادعى عليه رجوع على الاخذ ولو انكر المدعى عليه جميع ذلك فاقام المدعى بيمينه على  
 وكيل الغائب في قبض المال في قبلة بيمينه ويكون ذلك قضاء على الغائب وانكره لا يسمع انكاره ولو ادعى المدعى اليه مال  
 وانكره الوكالة قال شمس الماتية للعلوي رحمه الله قبلت هذه البينة وكان له التحليف على اليمين في قومه وصورة التحليف ان  
 يقول والله ما اعلم ان هذا وكيل فلان ابن فلان الغائب بالخصوص في قبض هذا المال وقال بعضهم يستخلف على الوكالة في  
 قول ابي يوسف رحمه الله ولا يستخلف في قول ابي حنيفة رحمه الله فان نكل عن يمين الوكالة يوم يرفع المال اليه  
 ولا يكون ذلك قضاء على الغائب لان اقراره لا يكون حجة على الغائب وان اقر المدعى عليه بالوكالة وانكره المال كان له  
 ان يقيم البينة على المال وان لم يكن له بينة كان له ان يستخلف بيمينه فلان بن فلان الغلاني وللا بيمينه عليك هذا المال  
 الذي ساء المدعى وهو الالف والاف من مائة وذكر محمد رحمه الله في الاصل في اول المسائل المال الذي باسم فلان بن فلان الغلاني  
 ما في دفعه وكفى فلان بالخصوص فيه ويقضه عن ابي يوسف رحمه الله انه لا بينة طاهر التوكيد في الحيط قال شمس الماتية  
 عن ارض مزروعة خطه اقام اقران الارض له وقال الشهود لا تدري لمن الزرع قالوا لم يعلم الزرع تبع الارض قلت  
 فان اقام الذي يدير الارض بيمينه انه هو الذي زرع قالوا فقلت فلان كان الزرع محصلا او كسا والشهود لم يشهدوا  
 بالزرع لانه قال الزرع لم يديره الارض في الثانية جعل باع دارا ولم يسم الى المشتري حتى يخلصها رجل فذكر في الشقة  
 ان كان نقد الثمن الى اهل الخضم هو المشتري والا فالخضم هو الباع وفيها ايضا في موضع اخر رجل ادعى على رجل الف درهم

قال المدعي على كل ملك على الف درهم وقد كنت اوجعت على هذا الف ليس وفيه ما يكفك المدعي عليك  
الف درهم وما قبضت منك شيئا فضا ليرد عواه على خمسين درهم ثم ان المدعي عليه الف درهم بعد ذلك شهدوا أنهم  
او المدعي عليه دفع الى المدعي الف درهم لا يثبت الى ثمنه وتمامه لان كل واحد كان يدين للمدعي عليه الف درهم  
عين ادعى صدقت كان ملك على الف درهم الا ان قضيتا امر فقال المدعي ما قضى دفع اليه الف او صا ليرد الف  
على خمسين ثم ان المدعي عليه اقام البينة فشهدوا انه دفع اليه اس الف درهم ثابت ثمنه وتمامه وطلب الصلح ورجع على  
المدعي ما اخذ منه ثانيا لان في هذه الصورة لا ادعى القضا قبل الصلح كان البين على المدعي فلم يكن الصلح من المدعي عليه  
قد ارجع البين وفيما البين رجل ادعى علينا في يدرج ان له اكره المدعي عليه قبل ان يقيم المدعي البينة على عواه المدعي عليه  
العين من رجل واشهد عليه فقام المدعي البينة بعد ذلك على ما ادعى وقضى القاضي له العين فاقام ذلك المشتري البينة  
على المقضي لان العين له في يده فخرجت قضيتا ثم ان المقضي له الثاني هو المشتري عليه ووجه له جاز ولو العبد يرد  
جبله لتعطل الناس لرفع الظلم الا انه لا يصح هذه الحلية او المبيع الشر من المقضي عليه الاول وانما ادعى على مطلقا  
فما اذا ادعى الشر من المبيع في حق المشتري لا المشتري ما يرضى عليه القضا على ما يرد وانما دفع المشتري المبيع المدعي  
قبل ان يقيم المدعي البينة لانه لو اقام المدعي ثمنه بعد الشهود اطلب القاضي بيع المدعي عليه القضا في موضع  
آخر رجل ادعى علينا في يدرج فطلب البينة فقام من عند القاضي باع صاحب اليد من رجل الف درهم وثلاثين  
او دوو المشتري عند البائع وغاب ثم جاء المدعي البينة فان علم القاضي ما مضى ذو اليد باع او اقره المدعي بالبيع بغير  
على في البدء ان لم يبيع القاضي ولا اقره للمدعي قبل بينة المدعي ولا قبل بينة ذي اليد ان لم يبيع ثم ادعى فلان  
خذه ان اقام البينة على اقرار المدعي قبلت بينة ويدين في الخصومة والهبة والصدقة المقض كالبيع فيه وفيما ايا  
رجل ادعى عبد فقيل ان يقيم بينة باع المدعي عليه من رجل مخضرس الشهود ثم اقام المدعي بينة على المدعي عليه ان العبد فان  
القاضي يقضيه به المدعي ولا يقبل بينة البائع ان باع فان جاز المشتري عبده فقام البينة على المقضي ان العبد عبده  
وهو في يده فخرجت قضيتا المشتري او رتبته من المقضي عليه الاول جاز ولو العبد الى كذا وهذه حيلة لئلا يرد المدعي  
وفيما ايضا رجل ادعى دارا في يدرج فقضى القاضي له بها بينة اقام ثم اقر المقضي له في اعلان لرجل اخر لا حق فيها  
فصدقه المقر في المقر ولا يطل قضا القاضي للمقر ولو قال للمقضي له في اعلان لم يكن له قط فصدقه المقر في الدار  
على المقضي عليه يطل قضا القاضي الله اعلم بالصواب **باب** القيمة الهندية مني ان  
القاضي ما يجعل له من بيت المال فراق وان لم يجعل جاز وان اخذ من الناس ارجا على عدد الروس وما اعد به





[illegible]

اكثر من العلوانا اكانت قيمة العلوانة غير القيمة في كل محمد حرمه الله لا خلاف المالك والبلدان في تحقير  
 القدرى وان كان محلا لا على غيره علوانا لعل الاسفل لا يعمل على من قوم تقسيم كل واحد منهما على حدة وقسم بالدار والغير  
 بغير ذلك فند محمد حرمه الله في الكبرى الاراض اكانت بين شركاء بالاحد عشرة سهم والاخر سهم واحد فاذا ارادوا  
 واقسموا وارادوا حجب عشرة الاسهم ان يقطع سهامهم فلهذا لا يرضى ذلك الذي له سهم واحد من الاضواء من قبل  
 كانت او متروكة منهم تقسيم على قدر سهمهم عشرة وخمسة وواحد وكيفية ذلك ان يجل الارض على عدد السهام بعد ان كانت  
 وسوت ثم يجعل بقاوى سهامهم على عدد سهامهم ويوضع على يدى لى وبقاى فاذل سند وقبوض على طرف من الارض  
 السهام وهو اول السهام ثم ينظر الى السند قبل ان يجل الارض فان كان لصاحب العشرة من البنود في العشرة اعطى ذلك السهم  
 اسهم متصلة بالسهم الذى وضع السند فمكة ان سهام صاحبها على الاتصال ثم يفرج بين السند كذلك فاذل سند ويوضع  
 على اصف السند الباقى ثم ينظر الى السند قبل ان يجل الارض فان كان لصاحب الخمسة من البنود في الخمسة اعطى ذلك السهم وبقاى  
 اسهم متصلة بذلك بقاى السهم الواحد لصاحبها ان كانت هذه السند ولصاحب الواحد الطر والى وضع عليه السند  
 فيكون الخمسة الباقية لصاحب الخمسة وفي خلاصة المضار والى سرسكا وعنه القاضي في ابيهم دارا وضيفه وادعوا  
 انهم ورثوا عن فلان لم يقسمها القاضي عند ابي خنيفة حتى تقوى البينة على موته وعدو رثته وقالوا ليعلمنا بغيرهم وذكر في  
 كتاب القيمة انه قسمها بولهم الصحيح قال ابي خنيفة رضى الله عنه في تحقير القدرى واذا اخذوا رثان فاقام البينة على  
 الوفاة وعدوا رثته الدار في ابيهم ومم وارت غايب قيمة القاضي لطلب الحاضرين نصيبا للباقيين نصيب  
 وفيه ان كان لفلان من غيرهم قيمته احدهم وفيه ايضا وان كان الحاضر في ر الوارث الغائب لم يقسم وفيه  
 غيبة لا يجوز قيمة الارض للشركاء كمن غيبة بعض الشركاء الا ان يكون مورثه فمضى القاضي في غيبة نصيبهم  
 في السند دار في قوم اقروا انه ميراث منهم فلو اقسموا لم يقسمها القاضي حتى تقوى البينة على الميراث وعنه  
 يقسم بغيرهم في العروض الميراث لقيم القاق في العار بالثبوت ريثان في القضا ولو كان العروض في الموضع  
 لا يقسم حتى تقوى البينة على الميراث هذا اذا حضر ثمان من الورثة والباقي قطع او غايب فان ذلك يجوز على القاضي  
 والصغير فان حضروا واحد لا يقسم ولو طلب الوصى للقيمة لقيم ايضا وان كانت الدار بالشر او منهم واحد منهم غايب  
 لم يقسم وفي النظم في باب مقالات الامم ان في على خلاف منه شيئا في لو قسموا ارا وبعض الورثة غايب  
 ومات قبل العلم اكل الذهب ثم اجاز رثته انا فسمه اكل جازت استحقاقا في محاشيتها اى قسموا افراد  
 القاضي بدلالة السياق والقاب من هذا لانهم لو قسموا انا القاضي فقيمة فاذل بالاتفاق فخر اجازة الغايب ولو



تسمى القاضى القسمة موقوفة على اجارة الغائب بالاقاضى الموقوفه ايضا في باب الوضعية  
ولا يجوز قسمة القاضى بين عوى الميراث بالاقراض في شرح العلوى وقال لا تقسم هذه قسمة بقرانهم وفي الشرع  
فيما سوى القاضى قسمة بينهم بقرانهم كذا ذكره المحاكم ولم يذكره كيف انتقل اليهم قسمة بينهم وكثير من المحاكم  
بينهم بقرانهم وفي البيع فان طلبوا من القاضى ان يقسم القاضى ولم يدعوا بانها امضت اليهم حتى تفرغوا  
لما مطلقا قسمة بينهم بقرانهم بالاجماع وفي السراية ارض ادعاء اثنان واقام بنيتهم فيها في ابرها وطلبوا القسمة  
لم تقسم حتى يقام البنية على المحاكم فيها ايضا ارض بين رجلين طلب احدهما القسمة وقدمه الى القاضى وفي  
وقال لعن نصيب واقام البنية على البيع لم يقبل لدفع القسمة وفي العضول الفصل الرابع والعشرين  
رجل واحد ادعى ان ملكي فقال له اليد بذا ملكي ورضيها من ابى فاذا قضى على هذا الوارث يكون نصيبا على  
حتى لا يجوز لاحد من الورثة ان يبيع المورث مما يقضي عليه فاقامه بالتبعية ورثة ولو ادعا  
الورثة مطلقا يقبل لان لم يقضي عليه  
مقضي عليه فاقامت الورثة بنيتهم على  
عليه واحدة وفيه ايضا ذكره في قاضى البيع  
جميع الورثة الا ان يكون له حق نصيب حصته دون بقية النصيب  
قضى القاضى لكل فكون له حق المطالب بحصة نصيبه ايضا وذكر في باب الحادو  
ادعاء دار انما تركه الى ما ذكره اليد فاقام بنيتهم وانفصل الدار ثم بين كل من غيرهم  
ياخذوا خصلهم من الدار من الشري بالبنية السابقة او اخاهم اخذ ذلك القاضى الذي قضى بنيتهم اقاموا  
ان كان عند قاضى اخر لا بد من اقامة البنية ان هذه الدار تركه ابن وفي السراية كسر خط من رجلين فكون  
فاخذ احدهما ثلث والآخر ثلثة وقيمة الغنمة مثل قيمة النخيل لم يخبر فيها ايضا دارا قسما فوقع من  
في نصيب احدهم ولم يذكره واجبات وقت القسمة منهم كما كانت ان لم يذكره في القسمة فان كانت  
لا تؤخذ الا بالصيد فالقسمة فاسدة وفي الكبرى وان ذكره فان كانت لا تؤخذ الا بالصيد فالقسمة  
ان في القسمة معنى البيع ومع الحمامات اذا كانت لا تؤخذ الا بالصيد فاسدة فكذلك القسمة ان كانت للحا  
بغير صفة القسمة جارة لان بيع الحمامات اذا كانت تؤخذ بغير صفة جارة فاسدة او اقسما بالليل جبرا  
كلها في البيت اذا اقسما بالنها بعد ما خرجت من البيت فالقسمة فاسدة وفي البيع اذا كانت

واركان واحد الى يمكن في خمسة سوادا كانت ايضا لغير واحد ان يزرع في نصفه كذا ذكره في اواخر سراجي  
 جزء الله في فوايد مشتمل على ان له ذلك في الوجوه جميعا وفيه ايضا دلالة واحد ان يزرع في نصفه لغير ذلك في كثر  
 الدقائق فان قيم واحد هم سبيل او طريق ملك لا يزرع في القيمة طرف منه ان اكل في النصف القيمة في الجوز وربي  
 احد الشريكين في ارض مشتركة فقال الاخر اخرج منها بناك فانها بقية منها فاق قسم البنا في نصيب الذي لم يزرع فلان  
 يرفه او يرضيه او القيمة لانه لو دفع بطل في الثاني في الكل ولو قسم لا يطل في القدر الذي دفع في ملكه في السرية وادوا  
 قسمت ولم يتركوا في القيمة الطريق فان لم يكن لم يفرع فيها احيانا ذكره اكل حتى يولد فغير في نصيب صاحب ان لم  
 يكون ذلك فالقيمة فاسدة وكذا في سبيل الماء في التمدد بغير ان اكل لكل واحد من طريق والاينزك للطريق يفرع  
 كان اختلاف في سعة الطريق جعل سعة عرض باب الدار وفي ما يقيم في الخاصة الطريق لا يقيم وان كان غنما او اقل  
 في مخطط القيمة المقبوض في القيمة الفاسدة ثبت لكل في بقية القرض كالمقبوض في الشراء الفاسد في السرية ولو كان  
 واربعها فاقسمها اربعة اقسام كل واحد منها واربعها في دارهم ثم اخرج نصفه في البنا وفيها ايضا واربع اقسام  
 نصيب بنا لكل واحد في نصيب ثم اخرج اقسامها على الاثر قيمة البنا وفي السرية اقسامها ارضا في اقسامها في السرية  
 فاستحق جميع ما في يده او بقدر البنا والنوس فيقف البنا وقدر النوس فلا يستحق عليه ارجح قيمة البنا والنوس على شريكه في كل  
 من القطر ثلثه اذ ورثوا دورا ثلثا اقل واحد كل واحد منهم دارهم استحق عليه نصف واحد من اقسام البنا فاقضوا في السرية  
 ان ثلثا نصف القيمة لكل واحد من اقسامه وان ثلثا اسك النصف يرجع عليها بقدر ما استحق منه به وفي التمدد كان  
 القيمة بالرضا في جاز الرجوع حتى ياتي سهم واحد وفي قيمة القاضي لا يمكن الرجوع الا على ما قسم في الحق ولو كان في قيمة الرضا جاز  
 الرجوع حتى ياتي واحد منهم كانا للقيمة في قيمة القاضي لا يجوز باقيا في الكل ان القيمة اذا كانت تراضهم فالقضاء لا يجرى لكل  
 واحد منهم ما لا يجرى القدر جاز الرجوع كالبيع الذي لا يتم وما قيمة القاضي فلانهم اذا استنجدوا اجبرهم القاضي ولا يفسخونهم  
 التمدد او ادعى احد الغلط في القيمة بعد القبض للباقي والقيمة الا ان يتم البنية على الغلط او انحل الباقون في ان يفسخهم  
 نصيب من نصيب الذي يقيم في الفصول من فوايد السراجي طاهر بن محمود بن رض بنون بنات فالتم اقسامه لثلاثين كمالا  
 ومات فموا لثلاثين سهم السوية وقبض كل واحد نصيبه اربعة اقسام منهم ان يقبض القيمة بل ذلك لان قول الميراث الصائفة  
 سبعة بعض والقيمة من السنين بالسوية اجازة ملك الوصية فقدت فلا يكون لواحد بعد ذلك نقضا وفي السرية  
 لو اختلف المتعاقبون فشهد القاسمان عند القاضي قبلت شهادتهما في كثر الدقائق ولو لم يفرع في السرية فاقض في قيمة  
 في مخطط القيمة فموا ارضا مشتركة واقر كل واحد منها لانه لا يملك لغيره نصيب ثم ادا احدها الفرج بالعين قبل

ذلك ان القدر فاست بعض المتخرج من الدرة في السراية اذ قال احد الحكماء سيم الصلبي موضع كذا لم يسلم اليه ولم  
 ينسبه على نصيبه لا سيما وكذا في غير ذلك من النسخ القديمة وفي الفصول الجدة التي في الفصل الرابع والعشرين  
 انكره ثم قدس بحيط او غير حيط ردت القيمة وهذا في الدين المحيط طاهر لانه يخرج الكسوف من تصرف كذا في المحيط  
 حتى الزوايا بالكره ثانيا لانه القسم صورة عرقضا الدين الملبس حتى لا يغيره القسم بوضا والزوايا والاداء  
 من انكره تابعي من الدين فاذا قسمت حاز لانه حاز في النقص القيمة فتم واذا ابردا الزوايا بعد القيمة او اداها لغيره  
 او لم تعد موازيم حازت القيمة لاول الالف وفي السراية اقسامها او ادا في انكره دين محيط او غير محيط فطلب الغنى ونعم  
 ردت القيمة في الفصول الا اذا كان لهم مال انهم جعلوا الدين في لواء في المقتسمين الدين ينقص الضياء فتم  
 ابرار الدين في الزوايا من الملاءمة واذا اقسام الورثة الدارينهم واشهدوا عليهم اذعت لمرأة الملبس هو او ديار  
 وغير المرأة ادعى دينا واثام البنية لقبول ولا يكون قسمها الباطل للدين وقد مر نحوه في باب النقص في باب الفقه  
 واذا اقسام الميراث بين الزوايا حاز لانهم لا يؤخذ منهم كغيرها من الناس وارت في هذا حتى احتل بعض القضاة وطلبوا  
 على خيفة مني اذ قد عدا لانا في الكفيل والسنة فهاذا ثبت الدين والارث بالشهادة ولم يصل الشهود ولا تعلم  
 وارثا غيره كذا في كذا القايون فبشيء وفي ضوابط القضاة ان القاضي نصب باطر المسلمين النظر في حق الكفاية  
 ان الكفيل كاللغظ وروا الباق فانه ينفذ كغيره اذ اردوا الباق في اللفظ على صاحبها احتياط والمصلحة في القضاة ان يحسن  
 الحاضر معلوم حتى لا يفرغ موم فلا يجوز تأخير حتى الحاضر لم يحل لانا عليه الباق في اللفظ فمن اني خيفة مني اذ قد عدا لانا  
 والصحة لانا خذا اذ وقع البنية فان كان للدين حكم العلامة اوردوا الباق بآراءه فانه ينفذ كغيره اذ قد عدا لانا  
 الحاضر لم يثبت ولما كان لان يخرج وفي خلاصة الفقرات من الكبرى هي اقرانه تابعي وقام الوصي وان كان  
 مراعاة حازت قيمة لم يقبل قوله لانه كان غير تابع وان لم يكن مراعاة ويعلم ان مثله لا يجزم لم يجر قيمة ولم يقبل قوله لانه  
 تابع لان الظاهر كذبه في الثاني دون الاولى وهذه المسئلة تبين ان بعد اني في سرية من غير شرط انظر لانا اوردوا  
 ان لا يكون كمال التحريم **المحققات في حارة الفقه وثبت في القيمة جازا لروية الرواية**  
 وفي السراية لو استخدم عبد كذا كسنة وبين الاخر لغير اذن صاحب كمال الضيق وذكر في نوادر من رحم الله المصنفين  
 وفي التبايع عبد من رجلين فاستخدم احدهما لغير اذن شريكه فانت في خدمة ذكر في الاصل لانه لا يضمن عليه في كذا  
 الدقاق ولو لم يبا في سكنى دار او دارين او خدمه عبد او عبيد او غلة دار او دارين صح وفي غلة عبد او عبيد  
 او غل او غل او غلة او غلة او غل لا وفي المصنف صورة المسئلة تبين اني في غلة عبد من رجلين ان ينفذ غلة دارا





او حصة من جانب الموصي قد تم من ثمن مائة بالاجرة الفصح من جهة ما يوصف في الوصية له فادامت من في ملكه في المنزلة  
 فيخرج اذ اقامت قبل الاجارة وفي ثمن القدر في اقامات الموصي له في حال حيا الموصي لطلبت الوصية فيه الصداق ولا يجوز الوصية  
 لوارثة الا ان يخرج الوارث بعد موته وفي بداية الفقه المداية من اوصى للجاني في الوارثه فطلبت الوصية بطلت وصية  
 الوارث وفي التوجيهات والمخلف وارتا غير ارضاء اوصى بكل مال له من المال كله للموصي ان اجازت اذ اقامت قبلها  
 ثلث مائة خمسة الماسكس للموصي لان الثمن بينهما الثلثان وصح في الربيع ذلك مبلغ الثلثين ميسر الكل  
 ولو ماتت المرأة ولم تخلف وارثا غير زوجها وادى وصية بكل مال له من المال كله للموصي ان اجازت اذ اقامت قبلها  
 لان الثمن بينهما الثلثان وصح في الزوج في النصف من ذلك ولو كانت وصية بنصف المال ولم يجر الزرع فطلبت  
 النصف للزوجة الثلث لا ذكرنا والسبب لميت المال في التمدد الوصية للوارثه فان لم يطل خلافا لثاني  
 رحمه الله في القائل ولو اجازت الوارثه بخلافه لا يبي يوسف رحمه الله في القائل وفي المحرر في باب ابي يوسف رحمه الله اذا  
 اوصى لغيره اجازة الوارثه لا يجوز وقال لا يجوز وفي التمدد لو اوصى المسلم لذي يجره ولو لم يكن المسلم لا يجوز وان اجازة  
 الوارثه خلافا لمحمد رحمه الله وفي بداية الفقه من الجيع الضعيف الوصية لاهل الحرب باطلا وفي كذا قال في الوصية المسلم لذي  
 وبالعكس في التمدد لو اوصى المسلم بجميع ماله لمسلم او ذمي جاز وفي المظنونة في باب ابي محمد رضي الله عنه وجاز  
 ايضا اهل الزمى لبيعة بني للممة وفي المحرر قال ان اوصى الزمى لزمى بغيره او كسبه او سب ما لا يجازة ذلك جاز  
 وقال لا يجوز له ان يوصي لغيره في عقارهم وقدم بانه لم يرد في السراجية وصية الصبي لطلته وان  
 اذكرك نعمت في بداية الفقه ولا يصح وصية الصبي للكاتب ان ترك وفاء وقيل قول ابي حنيفة رضي الله عنه وعندنا  
 يصح وفي ثمن القدر في بداية الفقه من اوصى بدين يحيط بالعلم بغير الوصية الا ان يبرأ العود من الدين وفي التوجيهات  
 البيت اذا قال قضت في صحة الالف الذي في عليه قال سائر القوا وقضت في مرضه فان كان الالف قايما ترك فيه  
 لان الاخذ ثابت في حال الى اقرب الاوقات وان كان الكاشي لم يبق لان ذلك طهر شيك في الدين لا لا احتياقي  
 وهم وافقون حال تمام الالف ما بعد ملكه يدعون عليه استحقاق الضمان فلا يكفيم الظاهر في المداية ولو اوصى من الا  
 جائدة وصية بمن ليس نصيب الابن مثل النسي غيره وان كان بغيره فمجرد وفي شرح القدر في الوصية لو اوصى لم يصل  
 بمن ليس نصيب له جاز فان كان الابن فطلبت الوصية لمن ينفق الى الابن فاذا كان معاك ابن فليكن الماحد مما  
 ثلث مائة نصار كاشا اوصى بثلث مائة في المداية ولو اوصى بنصف ابنه فالوصية باطله وفي السراجية ولو اوصى بنصف  
 فالوصية باطله وفي السراجية اذا اوصى لولد فلان فالوصية منهم الذكر والانشي فيه سواء وان اوصى لثلاثة فلان فالوصية



قال لا قرب من كل ذي رحم حرمة ولا يرضى ولدان والولد والوارث ويكون للامنين فصاعدا فان كان له عتبات  
 قبيحة ولو كان له عتبات فله النصف ولها النصف لو علم عتمة استوفى في البداية وبداية الفقه قوله يكون للامنين  
 فصاعدا وهذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه قال لا وصية بكل من سبب الى الفضيحة في الاسلام هو اول ابيهم واول من  
 ادرك الاسلام وان لم يولد فكل من سبب الى الفضيحة في الاسلام في السيرة ومن اوصى لاختانه فالوصية لزوم كقول  
 رحم حرمة منه وفي البداية وبداية الفقه ومن اوصى لاختانه فالوصية لزوم كقول رحم حرمة منه وكذا المحارم للارواح لان الكل  
 يمتحن فيلزم ان لا يفرق ما في عرف الامتنان والارواح المحارم ويستوى فيه المحرم والعبد والاقرب والابعد لان  
 الملقط يتناول الكل وفي مجمع الاخبار من العوارف وقال بعض الفقهاء اذا اوصى رجل بآله لا يحد له من بعض من  
 الزنا ولانهم عقد الخلق في التجريد لو اوصى لاهل البيت فلان قال ابو يوسف رحمه الله لم يبا ان اثنين الى  
 الاربعين وعنه الكلبين ابن ثلث وثلثين سنة فاذا بلغ خمسين فنوشج والاب اذا احلم الى الثلثين والنوشج كان  
 سنة اكثر قال الصديق عليه السلام رحمه الله الفتوى في الكلبين على قول محمد رحمه الله ان يمتد فبكره التسبب في اوانه عاده او  
 الاربعون وبدون احد ما يكون كمال وهذا من باب اللغو فان استعملهم في التسبب في كتاب الرضا قال  
 ابو يوسف رحمه الله ان سبب خمسة عشر الى خمسين والكل من ثلثين والنوشج ما زاد على الثلثين لفرار عمر وعنه محمد بن  
 من خمسة عشر الفتي من خمسة عشر الى خمسة وعشرين والكل من اربعين الى ثلثين ثم النوشج الا ان يغلب عليه التسبب  
 خمسين فيكون ثجا في الكبرى اوصى بوصايا في مرضه ثم مات بعد ذلك سبب فوصى على وصايا الاول لم يصح عنها  
 ان لم يكن قال في وصية ان من مرضى ذاهبا بالعارسة اكثر من اربعين مجازي مجرم باكر ما يجازي مكر ايد فان قال  
 كذا ثم ان لم يسم بطلت وصايا في الكبرى اوصى بنحو ثم عرض على البيع كان رجوعا وبها البصا وجوز الوصية على رتبة  
 المبسوط طرح وعليه الفتوى على رواية الجامع لادني بداية الفقه ويجوز للوصي الرجوع عن الوصية اذا صرح بالرجوع او ضمن  
 على الرجوع كان رجوعا كذا في البداية وفي العروق رجل اوصى لثلاث نواغم قطعة فبصا ولم يخط اليك رجوعا وكوب  
 ثمة ثم ذهب يكون رجوعا والعوق بها لان النوب المقطوع يبق الى ثمان الموت فلا يصير فاصدا الرجوع بخلاف اللحم  
 الباقي الى ثمان الموت فيصير فاصدا الرجوع وفي كذا القاب والمعهدة والمخلوج والناشل والمسلول ان يظن ان كل من  
 يخفى منه الموت فيسبب كل المال والافس الثلث وفي الحاشية قال الفقيه رحمه الله اذا خان مرضه لثلاث على من قصد  
 بصدق الى ثلث عند اصحابنا رحمه الله رحمه الله وبه تأخذ وفي بداية الفقه ومن لثلاث على من قصد قوه معنا قال  
 الوصية فانه يصدق الى الثلث وبه استحسن والقياس ان لا يصدق فان اوصى بوصايا غير ذلك لم يغرر بثلث





[illegible]

في الجهد وهو باب التمسك الى الصفة التي وصفت في ان لم فاعلم ان من تصبب العاض في علمه ولا يعلم ولا يسمي  
 بعرف في ال صغير ولهم ولاية الاجارة في النفس المال والنسول والعاهل جميعا فان كان جميعا واجازتهم مثل  
 القيمة او باقل من ثلثيها من ان يرفع لا يجوز ولا على الاجارة بعد المادراك وكذلك استجارهم الصغير ومنهم من  
 ان كان بالمعروف يجوز على الصغير وان كان قدره لا يتجاوز النصف من ثلثيهم ولا يجوز في كثرته فاقبوص الى  
 اصل حال الطفل من جهه فان لم يوص للاب فابله كلاب في الفصول في فصل ما يصح تعليقه بالاصح العاض في  
 وصيا في تركه تيام وهم في ولايته والتركه ليست في ولايته او كانت التركه في ولايته ولا يسمي لم يكونوا في ال  
 قال شمس الدين الخوافي يصح نصب على كل حال ولا غير النظام والاستعداد وبصير الوصي صيا في جميع التركات  
 التركه وفي دستور الفصول من الرخصة ثم ان يكون للعاض في ولاية نصب الاوصياء في التركات في ولايته ونصبه للوصيين  
 الاوقاف اذا كتب في منشوره ذلك اما بدون الكفاية فليس كذلك وكذلك لا يكون له تزويج الصغار الا اكتب في  
 منشوره ذلك وكذا ليس للعاض ان يصلي بالناس للجهه الا اذا كتب في منشوره ورواه مالك عن ابي يوسف عن محمد  
 بن ابي جعفر رضي الله عنه وما ذكره رحمه الله في باب للجهه ان العاض يصلي بالناس للجهه فهو محمول على ما ذكره في منشوره  
 وفي الترخاوي من الخلاصة الاولى بالالفون الاحرار ثلث مراتب احدها ان يكون الوصي في امين بكنه العظام  
 على التمسك لم يسم له والى الثاني ان يكون المين لكس لما يملكه القيام على ما لا تصرف وغيره فلعاض ان يسميه بكنه  
 آخر ولا يوزله والثالث ان يكون خافيا فيظهر من خبايته فلعاض ان يوزله بنصب وصيا اخر اذ في الفصول في الفصل  
 الثالث والعشرين من باب الابن كان عدلا كافيا لا ينسب للعاض ان يوزله ان كان كافيا فيعدل لغيره العاض بنصب وصيا  
 اخر وان كان عدلا لغيره كاف لا يوزله لكس لغيره كاف ولا يوزله لغيره لو كان عدلا وكافا فيعدل لغيره في ذلك النسخ لاسلام المعروف  
 بخلافه يوزل لغيره وصيا وذكروا في الطحاوي رحمه الله انه ليس للعاض ان يخرج الوصي من الوصاية ولا يخرج من غير فان  
 استجابه او كان فاسحا معروفا بالنسبة بنصب غيره ولو كان له الا انه ضعيف عاجز ومن الوصي من يرضى بغيره ولم يذكر انه  
 لو نزل لغيره في بداية العقد من الوصي الى من قبل الوصي وهو الموحي ورد في غيره فليس من رد وان في وجهه فهو رد ولو لم يرد  
 سياس من تركه فقد رتبته فان لم يقبل لم يرد حتى مات الموحي فهو بالخيار ان يقبل وان شاء لم يقبل كذا في كثره الفان في  
 نسخة العاض بنصب الوصي ثلثه موضع اذا كان في التركه من او تركه فيها وصيا وكانت الورثة صغارا وكذا الوارث  
 لو قال لا ابيع التركه في الدين بنصب العاض وصيا ولو قال احد الورثة انا ابيع لاجل الدين عاجز بغيره وكذا لو كان اب الصغير  
 مبدرا منه فانصب العاض في حق من يخطب ما لا للعاض ان ينصب عن الفقود وصيا ليطرد الوصي من الوفا ولا يرضى عن العا

وانما ينصب القاضي اذا كان مؤهبا بالاختلاف وانما يعمل الرجل وصيا او كافلا لسانا كما في كتابنا ذكرنا وفي لفظ القسمة  
تدبر القاضي لا ان كان مؤهبا فانه لا يملك اطلاق القاضي ان يخذل التمس من بوجه بعضه على يد غيره في نية افعال  
الرجل وحده كمالا في تركه فلان المصير كمالا في لفظ خاصة الا ان يقول ان نية في بيع ولو كان له ملك وصيا كما في اودعهم  
الغواير والورثة الى القاضي فاعلم ان فلان مات ولم يوص له احد والقاضي لا يبيع فقال ان كنتم صادقين جعلت وصيا فلان  
رجل وان يكون القاضي سخره وان كان وصا وقيل كان وصيا في لفظ وذكره السيد رحمه الله في افعال في الوقف  
بعلامة السيل في الركب الوصاية وحكم التولية لم يذكر فيه جهة التولية والوصاية لا يصح الصك لان الموصي قد يكون رجلا  
واحكاما مختلفة وكذا كمالا في قد يكون من جهة القاضي وقد يكون من جهة الوافق واحكاما مختلفة وان كانت من جهة  
الحكم فانه ينشأ من جهة الحكم الذي نصبه الذي ولا يجاز في الثانية وان ادعى رجلا وصي فلان المصير وادعى للمصير  
على رجل وجعل لضم الوصاية والدين فان القاضي لا يخذل من المدا على كمالا حتى ينسب الوصاية وكذا الوادعي لا يملك كمالا  
او وراثت فلان المصير وجعل لضم الوارثة والوكالة الموت فاقام المصير عليه ثم ان المصير اخص رجلا اخر قبل كمالا  
وادعى على الثاني انما المصير فان القاضي لا يملك الثاني في اية من الوارثة والوكالة الوصاية وان شهد واعلى الامر  
سعا على الوصاية والدين والوكالة والدين القياس ان المصير النية على الدين حتى يقضي الوصاية والوكالة المصير  
اولا ثم يبيع النية على الحق بعده ولا قول في حقه في الدين وفي الاحتجاج ان يقبل واذا ظهرت عدالة التسوية  
بما لك تقدم العضاء بالوصاية والوكالة والورثة على العضاء بالدين وان عدلت بنية الوصاية والوكالة خاصة فيكون  
عدلت بنية الدين صاحب القضي بها وفيها ايضا وادعى على رجل وصي فلان المصير ان على المصير هذا لا يجمع  
وكذا الوادعي الوكالة من جانب ان يعرف المصير او الغائب باسمه او بوجه القبر ان كان المصير المعزاة باللقب وادعى  
وخواه فليكن في القاضي لا يملك المصير ان يثبت خصوصية وفان لا يملك على الوصاية الا ان يكون في يد غيره من المصير  
عليه في ان طلب المصير من القاضي فكيف حتى يتم النية على الدعاء فانه كمالا وان كان هذا المصير مع الوارثة  
يملك المصير والارثت جميعا فادان ياخذ منه لخص النية لاثبات النسب الموت والارثت فان القاضي فكيف وفي الفصل  
الرابع والعشرين رجل مات واقام رجل بنية انه وصي فقدم رجلا الى القاضي وادعى عليه المصير بالادعاء عليه فثبت  
المصير في نية غايته وثبت الوصية وقضى القاضي على الغريم برفع الدين فقبضه الوصية في ذمة الله وصلا في  
ما بقي الى الورثة ثم اقام المديون انه قد كان قضاء المصير قال ان كان قضي الدين وانفذ الوصية بغير القاضي لم يرجع المصير  
فقبض الوصية لاس على الوصية ولا يدين الذي قضاه عن المصير وان كان المصير لثبات الوصاية انما في كمالا





ان كان غير التبرع اياه والارادة في الصيام الواجب الناطق في قضاها في العام فمرد الدين رحمه الله لا يجوز القاضي ان يصح  
 منعه من البيع ما ليس بالتبرع بل بخلاف اذا استمرى من التبرع الوصي او ما ليس بالتبرع الوصي قبل البيع فمرد الدين ان كان  
 من جهة هذا القاضي ذكر في زيادات القاضي ابي جعفر الاستدلال في رد القضا على ما يليك من مال الصغير نفسه ولا يصح  
 له من الصغير ان القاضي انما يقره ولا يشترط ما بين النسيان بانيه وبين النسيان كغيره او التمهيد في حق اولاده سواء  
 في المالك من نفسه ذكره ايضا اذ ابلغ مال احد الصغيرين من الاخر ولا كذلك الاب الذي هو من ذلك لم يجز القاضي في  
 في قضا الوصي ما ذكر في سير الكبريين بعد جواز القاضي من التبرع نفسه محمول على قول محمد رحمه الله ما على قول النسيان  
 رحمه الله في حق ان يجوز ذكر شئ من الدين رحمه الله في قضاها وان الاب لو بلغ احد الصغيرين من الاخر جاز القاضي في الوصي  
 الوصي لم يجز في حصول الوصي قال ابن سنان في محمد رحمه الله قاضي ما على صفا وارباع وفيه خمسة آلاف فانما هو ابوها  
 على الشترى عنه غيره ذلك القاضي ان قيمة الدار كانت يومئذ خمسة آلاف فان هذا القاضي بطلان البيع لا يضر القاضي على  
 الصغير فاعيد اذا كان في نظر الصغير ان ولاية على الصغير في النظر في دارهم من خمس فمرد النسيان ليس لان البيع  
 كان باطلا فحين ذلك منهم ويقضي فان اراد القاضي الاول وهو قاضي على حاله ان يكتسب القاضي الثاني فحين بطلان هذا  
 البيع ان قيمة الدار كانت الفلم لم يثبت اليك ذلك لو كتبت قبل حكم الوصي وقيمة الوصي بالقيمة السابقة لان هذا القاضي  
 كانت الغاية من حرج في الشهادة فاذا كان قبل القضا بعد الاداء لم يضر للمكان المخرج وبعد القضا لم يضر في  
 حجة القضا فيبيع نافذا كما كان لا يرى انه لو شهدت بالشئ والشترى ان في ذلك القاضي شهد من بين ما في قبيل  
 لا يقبل منها وتعم على زيادة القيمة لان قول القاضي محمد قد ثبت بهذه الشهادة خلاف ما شهدت فلا يقبل ما هو  
 على ما قضى من بعد وفي مطلق القضية في كتب ارباب القاضي ابو الوصي في هذا للصبي من القاضي يقض البيع اصل الصغير  
 ان يقض في القضا في الغرض الرابع والعشرين او كانت الزكاة مستقرة بالدين فبانت الزكاة الكبر من الممارروا  
 الثمار في الشترى واستحكم ما كان القاضي خيرا للتصديق ما في الزكاة وان ما ضمن الشترى لا يقض الثمار منقول عليه  
 ولو لم يكن الثمار موجودة وقت الشترى العقد لم يثبت في الشترى ان يملك في الشترى لم يقض لانه غير لازم  
 في الغصب ان يستهلكها من فيه الصا الوارث او بايع الزكاة وقضى الدين في الغد الوصية فالبيع فانه لا ان  
 ما من القاضي في الصا وقال في غير ذلك استاء او بايع الوارث الكبر من الزكاة وقد بقي عليه من وانفرد صا فانه  
 للوصي ان يرد ما كان في يده في غير ذلك يستطيع ان يرد ما في يده من الدين في الوصايا وفي هذا ما نسخ الاسلام  
 ابي بكر رحمه الله الوصي او بايع من الزكاة يقضى الدين على المصير في الزكاة والقاضي من حيث البيع جاز عليه فان لم

[illegible]

[illegible]



الباب لوصف الصغير وذكرى الغاوى الضعيف لوقضى ما بين يمين من بالضعيف ليجوز للاب فعل ذلك يجوز ان لا  
 يعين من بالضعيف ليجوز بالضعيف ليعتد بالاب بذلك وذلك من العتمة الاولى لا الملكه الا اذا كان غير اليتيم في قومه  
 با الاولى استقرض من الضعيف ليعتد بذكرى الاسلام ان الوصى المالك هو قول الضعيف رضاه وذكركم من العتمة  
 بقدر فيه اختلاف المتكلمين فالصغير ان كان الوصى له ملكا والعاقل والاصح ان لا ملك وفيه اقسام العتمة الاولى الوصى بال  
 جميع من هذا الوادى يكون خجاجة حتى لا ينجح الغرض القاضى فرض من اليتيم وتكلموا انى الباب لا يحل ان ينزل الوصى لان  
 لا شراد ولا ذلك للاب الوصى راسه من وضعه ان الوصى الذى نصبه القاضى عليك الا فرض قد قبل من اسخ  
 ماوى رايته موضع انزل الوصى بال فرض من اليتيم وان فرض كان ضامنا والاب الوادى من غيره فالواجب ان لا  
 ع وبعضهم يجوز الا فرض لان الفرض يكون مباحا على المستقرض ولو ادعى جاز كذا اذا فرض القاضى عليك الا فرض  
 لم الغائب وذكركم الذين رحمهم الله في قضيه القاضى انما عليك الا فرض من اليتيم او الاجم ما ينسب يكون عليه نعم اذا  
 فانه لا ملك الا فرض من يعين عليه الشرع امك ادى من محمد رحمه الله وكذا اذا وجد من يرفعه اليه يضاربه لانه  
 للضعيف الا فرض لا يحصل الرجوع وكذلك انما يفرض من المالى المملوك وفيه ايضا وذكركم الاسلام فكل من له  
 من الورثة اذا كانوا اكبر رغبيا فكلما يجوز الوصى مع منقولاتهم كجزء ايضا اجازتها وكجزء ايضا اجازة الوصى والوارث  
 لغيره بالاجزى مع غيره وفيه ايضا والاب لجزء وصيها اجازة بعد الصغير وسائر المالك ولو لموا لا فاعبره ولا يلزم  
 بغيره فانه لا ملك اجازة من الصغير لا ليس له ولا ولاية تصرف في مال الصغير من محمد رحمه الله ان حسن الوجز  
 وكذا ان حسن ان يعين عليه لا بد من ان في آخر ذلك من باب الصغير وذكركم في ظرفية العتمة ان الام وصيها ملكا  
 العتمة وفيه ايضا الفصل الثالث والغرض من جميع من خرج الطحاوى واذا ادرك الصغيره لا اجازة فانه  
 رة على نفسه فله ان يطل الاجازة وان شاء امصبتها وان فقت على المالكه فليس له الخيرة الا بطلان وليس له  
 في عتمة صغيره وفيه ايضا وذكركم في جميع من خرج الطحاوى الوصى بالام والام والعلم ان جميع المتقاول وغيره انما  
 ت والباقي بصيرها للصغير فم ينظر ان كان للصغير جازر او وصى للاب او وصى لغيره او لغيره بالاب فليس له الوصى بالام  
 تصرف فيما تركه الام ان لم يكن احد ما ذكرناه لفظ مع المتقاول من المخطو ليس ان جميع العتمة ليس له  
 ولاية الشرع على سبيل التجارة ولا شرع الا لايد للصغير من ذلك من نفعه او كسوة واما استفاد الصغير من الام فغيره  
 ليس له الوصى بالام ولاية تصرف في متقاولا كان او غير متقاول فصل في نفعه اليتيم في السراجه اذا كان للصغير  
 مبلغ النفقة من مالى عليك صدق في نفعه مثلى في تلك المدة ولو قال النفقة من مالى عليك لا يرجع

عليك ان تصدق به وفي المذهب لو اتفق من انفسه وادار الرجوع في مال التيمم لم يصدق له بالنية في الفصل الثاني  
والتعريف اذ اتفق الوصي على التيمم من انفسه مال التيمم غيب فهو مبرج المالك ان يسهل ان يرضى عليه او لا يرضى عليه في مال و  
ذكر في العدة ان اشترى الطعام للصغير من انفسه للصغير لم يبرج استحقاقه اذ فيه الصالح ووصي بكر او صبي كبره واما كماله  
هو ومارس به رابوي فهو كروا بن امان بكر ولم كرفت وبردوي فهو كروا بن ابي جبريل وبن جبريل وبن جبريل وبن جبريل وبن جبريل  
لذلك الباب اذ استقرض انفق على الصغير لا يرجع في اموال من سماعة بن محمد اذ قد جعلت وترك ان الصغير او بكره  
والف درهم فانفق الكبير على الصغير فسماعية من انفسه فسماعية من انفسه فسماعية من انفسه فسماعية من انفسه فسماعية من انفسه  
طعاما او ثوبا فاطمة الكبرى البنية التوب استحق ان لا يكون خلعها في ذلك في الصالحات ووصي الى جمل ثم ان حصل  
سوى الوصي بعد انفق القول قال الوصي اذ كان الوارث الذي انفق عليه صغيرا في مطلق الفقة عن وجهه واولاده  
صغا فلهما مائة من مائة الكربة لا تجتمع في الفقة دون غيره في السراجه في باب الصغار واما ان ينفق المالك تعليم القران  
والادب ان كان الصغير لا يصح لادب ان يتكلف قدر ثوب او في صلوة **المسهرات في الفصول**  
الوصي اذا استقرض من مال الصغير وبعث فيه ورجع انفق على الصغير من مال المال الذي ينفق فيه يكون تبرعا ليس له  
ان يخذ بحساب الا انما يصاحبه فلا يخرج من العدة المبرج الى القاضي او الى متصرف القاضي كالموتى في السريرة ولو  
ان يوجد وبيع ويخبر في مال الصبي في الفصول الوصي ان يخبر في التيمم ودفعة مضاربة كان كل انشئ للثمن لانه يدعى خفي  
بعض الرجوع مال الودعة لنفسه لا يستحق ذلك الا بالنية واما لم ينسب الشرط عند القاضي لا يبطي ان من الرجوع وفيه الصبي الفصل الرابع  
التعريف وذكر في وصايا النوار ان اومات وترك لا كبره عليه من يسج الوارث ان لكل ويطا بحاجته اذ كان في غيره  
وقال الدين ولا وارث له سواء وسئل من ابن الوليد عن ذواته ان رابت اصله فذلك في ما خفي من الغيبة ولو  
تسددوا انهم سمعوا من القاضي قال اودعت مال التيمم فلانا او بعت منه كذا اخذ به ولو ادعى الموعد الروعة بذكر القاضي فلا يكون  
عديه في مائة الفضة من المقتطع اذ كان القاضي مخا جافلا ان كل من مال التيمم بعد ما يتعدي في مائة الفضة في كل الوجبات  
اذا كان الوصي مخا جافلا ان كل من مال التيمم بعد ما يتعدي في الفصول وذكر في اخر وصايا في شرح الطحاوي الا ان كان مخا  
الاباس ان ياكل من مال الصغير على قدر حاجته ولا يكون مضمونا عليه الوصي ليس ان ياكل وان كان مخا الا اذا كانت له  
الجرة في ذلك فكل قدر جرة وفي السراجه ولو قال اخذ ما لك صدق مع العيين وفي الكبرى من خلف التيمم وخصه  
وطلب السلطان التركة ولم يفر بالعصبة لغرم الوصي للسلطان درهم من التركة بامر الانبيس مخي ترك السلطان العيين  
ان لم يقدر على تحصيل التركة الا باعز للسلطان فذلك محسوب من محلة الميراث وليس له ان يحبس ذلك نصيب العصبة

وفيه ايضا وان كانت عن نيت ابن عم فاكراه السلطان ابن العم واحد نصف المال فان لم يمت ابن العم فابا  
 بينهما نصفان والسلطان واحد ثلثا فموس نصيب دولات وزكات زوجه وخدمته وخاله والزوج موقوف ذلك بنار  
 السلطان واحد نصيب العمة والماله ثلثي العمة وخاله والنصف الباقي للزوج لان للزوج ان يقول السلطان احد  
 بجي على قول ابن عم وفيه ايضا قال في النجاشي رحمه الله في فصل ابن العم ان يكون الجواب كعاصب النهر المبتدع او ان يتم في  
 غصب نوبة فلان كان كما قال الله انها وفيه من قوله في كتاب النهر في غصبة النهر في كتاب النهر في  
 من النسخة سيل عن مات وورثته صفار كج وطلب السلطان منهم ثوبا فدفع لكبير بعض الزكوة فقال ليح في حصته  
 ولا يصح في حصته غير بعض ان كان وفيه غصبة ان اخذها السلطان ولا يدفعه غصبة فهو خير من ان يباها الباطل  
 عن مات له في ارجائي قال له ورثته فلما تركته في ايديهم وعلى الميت يكون على من يعم البنية قال في اليد بخبر الورثة  
 وفيه من قوله في باب دعوى الدين على الميت وفي الكبري من لما وارث له عند رجل ودعوى دين فلما مات ان اخذها نصيبه  
 في سبب المال يعرف الى مصالح المسلمين في ملقط الغصبة اخذ ضيافة من مال الصميم لموجب الصميم من عند الغصبة  
 وكذا العبد في مال الصفيحة خمسة للاقارب والجران والجماع فكلوا من ذلك لم يصير اذ لم يعرف وكذا الوارث  
 ضيافة لموجب الصميم ومن عند من الصبيان وكذا العبد والوري يضمن فيها وفي الفصول في الفصل الثالث  
 والعشرين وافرار الوصي على الميت يدبر او عين او وصية باطل وفي التمدب واذا شهد الوصيان او الوارثان  
 على الميت يدبرين تعقل وفي برائة النفقة لو شهد العني الوصيين لو ارث صغير من مال الميت او غيره فمات بها  
 باطله وان شهد الوارث كبير في مال الميت لم يخبر وان كان في غير مال الميت جاز به ان يخذل حتى يكتسبه  
 وقال ان شهد الوارث كبير في الوصيين وفي الوارثين من الظهيرة الوصي او الوارث او الكفو من مال نفسه  
 لا يكونوا منطوقين ولها ان يرجعوا في تركته والله اعلم بالصواب

فيما يسأل من المشبهة متفرقة من كل نوع من حيرة الفقهاء رجل صلى صلاة  
 يوم وليلة بوضوء واحد فلم يجزه صلاة الغداة واجزته سائر الصلوات كيف يكون هذا  
 قال جل اجنب ليلًا فاغتسل ونسي النقصه وصلى الفجر ولم يجزه ذلك ثم شرب الماء بعد  
 طلوع الفجر فاجزته سائر الصلوات وفيما ينظر رجل جامع امراته ولم يغتسل وصلى قبل  
 كيف يكون هذا قال ابن كافر جامع امراته ولم يغتسل ثم اسلم وتوضأ وصلى لا يجب عليه  
 الاغتسال وفيما ينظر رجل وهو في الصلاة بغير وضوء وتيمم كيف يكون هذا رجل سبقه  
 الحدث في صلاته فانصرف ليتوضأ كان في الصلاة بغير وضوء وتيمم وفيما أتى  
 امام صلى بقوم أربع ركعات فجاء صلاة القوم ولم يجز صلاة الامام كيف يكون هذا  
 قال هذا امام احدث قبل ان يقع قد التمس منه وهذا الامام الثاني لم تكلم قد است  
 صلاة الامام الاول وجازت صلاة القوم وكذلك اذا كان الامام مسبقًا فنجك  
 بعد ما قعد قد التمس منه من صلاة الامام الاول وفيما ايضا امام صلى بقوم فصرّب  
 بالوسط على خفة فيفقد صلاتهم جميعا كيف يكون هذا قال هذا امام نسي المسح على الخفين  
 فعند الصرّب ذكر انه لم يسح على الخفين وفي الفروق اذا سأل عن رجل صلى المغرب  
 وقرأ فيها التشهد ثم مات كيف يكون هذا قيل صورته اورك الامام بعد ما رفع  
 راسه من الركوع من الركعة الثانية وقرأ التشهد الاول معه ثم سجد من الصلوة يسح  
 الامام ركعة وتشهد الثانية معه ثم كان على الامام سهو فسجد معه وتشهد معه الثالثة  
 ثم ذكر الامام ان عليه سجدة التلاوة فسجد وتشهد الرابعة معه ثم سجد للسهو وتشهد  
 الخامسة ثم قام الى قضاء ما سبق وصلى ركعة اخرى وتشهد السادسة ثم صلى ركعة اخرى  
 وتشهد السابعة ثم بيني فيما يقضي وسجد الثامنة ثم ذكر ان عليه سجدة التلاوة فيها قرأ  
 وسجد وتشهد التاسعة ثم سجد للسهو وتشهد العاشرة وفي حيرة الفقهاء رجل  
 سهر فنهض فوجب على امراته اعادة الصلوة بخارًا صلاة أربع سنين كيف يكون هذا  
 قال هذا رجل تزوج ام ولد رجل فكانت يصلي بغير قناع فأتت مولانا بسمر  
 مدة أربع سنين وفيما ايضا سافر ام قوما مسافرين ونوى احد من خلفه الا ان



مسألة الإمام والقوم فاسدة كيف يمكن هذا قال هذا بعد فاعلموا بالامامة والولاية  
الامامة فان العبد يصير فيها جنة مولاه فاذا اسلم على راس الركعتين فندت صلوة مسودة  
القوم وفي التجديد في سفرهم اهدم الظهر والآخر العصر والآخر المغرب ثم وجبوا وكان  
الامام وقد علموا انه ولم يعرفه فظهرهم جائز لا اعتقاد امامه جواز صلوة ولم يعتقدوا فساد  
قطعا وبعبارة امام المغرب والعصر لانه لا انكر كونه منه وجاز الظهر يعني من جهة احادة العصر  
ومما جاءه بعبارة ان المغرب لا تكاد امام العصر كونه منه شك امام الظهر في العصر وكذا  
احداث ولم يعرف فصلوا قبل تجديد الوضوء فكما قلنا جاز ظهرهم واعلوا المغرب  
لا اعتقادهم فساد واما امام المغرب بعيد العصر في رواية خلف عن محمد بن عبد الله ولا بعيد  
في رواية ابراهيم بن رستم بن محمد بن عبد الله وفي جيرة الفقهاء كونه رجالا وقع من قطع  
وم ولم يدري انهم وقعوا في كل واحد ان يكون ذلك منه فام اهدم الظهر وان كان  
خلفه وامثالهم المغرب وان كان خلفه كيف يكون حال صلواتهم رجل جائز ولا يكون  
فاسدة لان الاول على الطهارة لما على الظهر وقد حكم على الطهارة والاولى على الطهارة  
جازت صلواتهم وانما لما على العصر فقد حكم بانه ايضا على الطهارة والامام الاول على الطهارة  
جازت صلواتهم وانما لما على المغرب فندت صلوة الامامين عليهما السلام  
لان من نعمها ان الامام على النجاسة فصلوة الامام جائزة لم يتبين وذكرني رواية اخرى  
ان المغرب لا يجوز لغائبة الترتيب لان العصبية وبها ايضا امرأة ليست ولا  
مستحانة امرها زوجها بان تعلى خلفت المرأة ان املي هذا الشهر ولا الصوم وان شرب  
الخمر واكل لحم الخنزير هذا احلال واسكتك دم الادوية بلاد ودية كيف يكون هذا  
رجل امرأة تغشا مسافرة واضطرت الى تناول الميتة وشرب الخمر وقبل الكافر  
وبها ايضا رجل غلبه جبل مشدود على صنق الكلب ما حال صلوة ان سقط على الارض  
لا يجوز صلوة لان الجبل لا سقط على الارض فقد حكم الاتصال له فصار كالحائض الطويلة احد  
طرفها نجس في شدة طهارة الظاهر على راسه وطرح الطرف الآخر حيث لا يتحرك من النجاسة  
او املي اجاز وفي البحر فان سئل من رجل خرج تاجرا فوزه وعليه كتاب امراته اتى اتزف

فابحث الى كل شهر من النسخة كيف يكون هذا فعلت هذا رجل مملوك كانت امراته من  
 مولاه فأت مولاه فصار ت ولدته فبطل النكاح فكتب اليه وهو عبد ان ابعت الي  
 القصة وفيه ايضا لو سئل عن رجل خرج الى السوق وترك امراته في المنزل فلما رجع وجد  
 امراته قد تزوجت بزوجه آخر قبل هذا لا يكون الا ان تكون المرأة حاملة وقد خلف بطلانها  
 ان فعلت كذا ففعلت وقع الطلاق فلما وضعت حملها انقضت عدتها او كان الرجوع  
 عبدا وامرته حرة فملكته فبانت من ثم وضعت حملها فلما ان تنزع وفي الفروق  
 اذا سئلت عن رجل له ام واختان فزوجت من رجل في عقد ولعدفوا ففقتها  
 واجازوا هذا العقد كيف يكون صورته فقل له جارية بين رجلين فولدت ولدا فاعيا  
 نسب الولد ثبت النسب من كل واحد منهما وله اخوت من غير امه فزوج للاختين  
 امه من رجل يجوز هذا العقد لانه لا قرابة بينهما وفيه ايضا اذا سئلت عن رجل مات  
 ترك اخ امراته واخا لاب وام فورث اخ امراته ولم يرث الاخ لاب وام  
 من غير وجود الجارية وهو حر كيف يكون صورته فقل له رجل له ابن فهذا المولود تزوج  
 امراته وتزوج ابنه ام تلك المرأة فولد لابنه ابن فهذا المولود اخ امراته وابن الابن ثم  
 مات الابن فالجارية تكون لابن الابن ولا يكون للاخ لاب وام لان الاخ  
 لا يرث مع ابن الابن وفيه ايضا اذا سئلت عن رجل مات وترك ثلث بنات  
 فورث احدى البنات ثلث الميراث والاخرى الثلثين ولم ترث الثالثة كيف  
 صورته فقل له رجل كان مملوكا وله ثلث بنات بنان منها حرمان والثالثة مملوكة  
 فاشترى احدى البنات العتقة والدنا فعتق واكتسب مالا ثم مات يكون ثلثين  
 ثلث الميراث والثلث الباقي للمشتري منها فصار للاحدى ثلث الميراث والاخرى  
 الثلثين ولم ترث الثالثة لانها مملوكة فالملوكة لا ترث من الاحرار وفي النجدي قال  
 عن امرأة جاءت الى قوم يقيمون الميراث فتقول لا تتخذوا الميراث فاني مملوكة  
 ولدت غلاما فانه لا يرث ولا يرث انا وان ولدت جارية ورثت انا وهي  
 كيف يكون هذه المسئلة قبل هذا الميت قد كان تزوج امه انسان وولدت منه فقال المولى الجاري

مكون في بطنك جارية فانت حرة ثم مات الزوج فان كان الحمل جارية تبين انه مات بالحي  
وهي حرة والابنة حرة فورتاجيها وان ولدت غلاما فهي وما في بطنها مملوك كان مع لابر  
واحد منها وفيه ايضا فان سئل عن رجلين تزوج كل واحد منهما ام صاحبه فولد لكل واحد منهما ابن  
فماذا يكون بين الابنين من القرابة فقال كان كل واحد منهما ام لصاحبه من قبل امه وان تزوج  
كل واحد منهما ابنة صاحبه فولد لكل واحد منهما ابن بالقرابة بين الابنين فقال ابن الاب  
يكون عم لابن الابن وابن الابن يكون لابن الاب واما اذا تزوج الاب  
الام والابن البنات فولد لكل واحد منهما ابن فابن الاب يكون عم لابن الاب  
قبل الاب وعم الام قبل الام وابن الابن لابن الاب يكون ابن الاخ من قبل  
الاب وابن الاخ من قبل الام وفيه ايضا اذا سئلت عن رجل وكل رجل  
بان يستأجر له عشرين ظهرا كل بعير بدرهمين وكل بغل بدرهم وكل حمار بنصف درهم كيف  
يستقيم هذا الحساب فقال له يستأجر خمس بعير بخمسة دراهم وخمس بغل بخمسة دراهم  
وعشرة من الحمير بخمسة دراهم يستقيم هذا الحساب وفي التجديد سئل عن رجل استأجر له  
ورج كل يوم مثل راس له ونصف كل يوم بدرهمين فلم يبق له شيء ثم كان راس له  
هذا الرجل قبل له كان راس له ورهما واربعه وواثنى ونصف وفيه ايضا وان سئل  
عن رجل قبل له ان امرأته في دار فلان فقال ان كانت امرأتي في دار فلان فجارتي  
فقبل له ان جارتيك ايضا فيها فقال ان كانت فيها فلان في طابق فبين ان كليهما في دار  
فلان فتع جاريته ولا تطلق امرأته لانه خفت بقوله انك امرأتي في الدار فلم يكن جاريته في  
الدار لانها كانت حرة بالكلام الاول الا ان يقول الزوج بانني عانيت بذلك فتمت  
لها وعني بها شيئا فان اقر بذلك طلقت امرأته ايضا وفي حيرة الفقهاء المولى والعبد  
يشيان في الطريق ففقد العبد ورق المولى كيف يكون هذا قال هذا كافرا اشترى عبدا  
مسلماني دار الحرب ثم فرج في دارها بغير امان فاستولى عليه العبد فمولى فانه يملكه ويعتقه  
وهذا قول الجعفي هذه اربعة خاصه وعندنا يملك ولا يعتق وفي التجديد وان سئل ابن  
عن سبعة فقال ان ابن خمس وثلاثين في قول الجعفي فله العبد وفي قولنا ابن سبعة

بان مولوده لم يكن في راس شهر وانما كان في بعض الشهر في قول جعفر بن محمد بن جعفر  
 بالايام حتى يجمعوا وثلثين وفي قولها يجعل الحاسب بالالهة فيكون ذلك عام  
 وثلثين سنة لان شهرهما في كل سنة وثلثين بعد ذلك الحال الى ما كان  
 بعد او بالاسم في شهر من كل سنة في الكبري اذا استحق  
 واعتدت فارة فوكتها جميعا في البيرة فاما جميعا او ماتت احداهما وخرجت الاخرى  
 ان اجاب نبيج كل ماء البيرة او نبيج شرب ولوا اولئك ان اولدوا او لم يولدوا  
 فقد اخطا بل يجب ان يعقل ويبين الشروط التي فيها فيقول لو خرجت  
 من ماء البيرة وان لم يخرجها فان ماتت الهرة او الفارة فهو طبقه كواحدة  
 وان ماتتا جميعا يدخل كل المقدارين في اكثرهما فيكتفي بنبيج اكثرهما فيخرج  
 المسؤل بخط في اجواب الالان يقول ان كانت خرجت الهرة بنبيج ماء البيرة  
 ان خرجت بسج بنبيج ولا دور ايت في بعض الكتب ان الفارة اذا خرجت  
 في الهرة يجب نبيج ماء البيرة لانها اذا نزلت من فوف الهرة لا يكون نبيج  
 نبيج ومعه ايضا ولذا استفتي عن امام صاحب قوم ركعة فامدت ما فوفهم  
 لقوم قدام جلد اخر فتقدموا وتويا الامامة فان اجاب بوجه صلوة كل اليوم  
 واما او بوجه صلوة الاكثر وون الالان او على العكس فقد اخطا ولكن ينبغي ان  
 كان الامان نوبيا للامامة معا او سبقت غيره من قدمه الامام او سبقت  
 منه القوم حتى ينسب من قدمه الامام فالخليفة من قدمه الامام فمن اتى به منهم  
 حكمة والافلا قال الفقيه ابو الليث رحمه الله كذا روى عن اصحابنا جهم الله  
 وليات وبنه ما فذو هذا لان للامام ولاية الاستخفاف والقوم ولاية  
 نبيج استخفاف القوم الي باعتبار السبق وفيه ايضا اذا استفتي عن بعض  
 وفلا كان في حالة التشهد ان هذا من مرض القيام فاستجاب بالقراءة  
 فان اجاب ان نبيج القراءة صار قالا ولم يصرفا فقد اخطا وينبغي ان  
 ان هذا في التشهد الاول قامت القراءة وقام القيام فلا يعود الى التشهد



ان كان في المشقة الاضطرار الى المشقة وكذا في الصحيح الذي قام قبل ان يشهد  
 فيه ايضا واذا استخفى عن رجل زوج ابنة الكبيرة امرأة غيره اذنه فاجاب ان الكفاح  
 موقوف على ان لم يجز الا بن ولم يردوا من غيرنا فان اجاب بجواز الكفاح او  
 بطلانه فقد اخطا ينبغي ان يقول ان اجاز الكفاح بعد ما بن الا بن جاز والافلان <sup>الاب</sup>  
 بحال لو استنفذ العقد باعقده فجزع عند اجازته وفيه ايضا واذا استخفى عن تزويج اولى  
 انسان بغير اذن المولى او رضا ام الولد ثم اعتقه المولى هل يجوز الكفاح فان اجاب نعم او لا  
 فقد اخطا وينبغي ان يدل بها قبل ان يعقده المولى جاز وان لم يدل لم يجز لانه وجب عليه <sup>الصيغة</sup>  
 من المولى حين اعتقه فلا ينفذ الكفاح في العدة وفيه ايضا واذا استخفى عن وكل جلا بان  
 امرأة على الف درهم فزاد الوكيل شيئا من قبل نفسه فان اجاب نعم او بطلانه <sup>انكح</sup>  
 بجواز الكفاح او بطلانه فقد اخطا لكن ينبغي ان يقول ان كانت الزيادة شيئا معلوما لا يكون  
 الكفاح الا باجازه الموكل لانه خالفه وان كانت مجهولة كذا منها او يهدى اليها جارية فان كان  
 مهرها اكثر من الف فلكذلك الجواب لان للمرأة ان تبلغ مهر المثل فيمير الكفاح لانه  
 لم يلزم بهذا الكفاح الا الف فلم تجز الخالفه وفيه ايضا واذا استخفى عن وكل بغيرها تزويج صيغة  
 ومضى على ذلك وقت ثم قالت ام الزرع اول فتة الى ان صنعت هذه الصيغة الصغيرة  
 هل يكمل ان تزويج اخي الصغيرة فان اجاب نعم او بطلانه فقد اخطا وينبغي ان يقول ان  
 قالت ار صنعتها بعد الكفاح وعقدتها الزرع فلها باس بان تزويج اخيها قبل ان يطلقها وان  
 طلقتها قبل ان تزويجها فهو حسن ولا يصدق على المهر بل يجب عليه نصف المهر للصغيرة ما جعل  
 للزوجة فلانه من باب الدانية فقبل فيه قول المرأة واخبر بقصد بطلان غيرنا فحق كونه حكم  
 بالحقق المالبة وقول المرأة للواحدة لا يستدعي في باب الدال وان قاله <sup>الصغيرة</sup>  
 قبل الكفاح لا يكمل له ان تزويج اخيها ما لم يطلق هذه الصغيرة لان اقامه على الكفاح الصغيرة او اكره  
 بعضهما فكلما يكون منافي في تصديقه وانما قض بطلان التصديق في الكفاح الاخر فصار  
 لو لم يعقدتها لا يجوز الكفاح الاخت كذا منها وفيه ايضا واذا استخفى عن اقام ابنه على <sup>مرأة</sup>  
 انه تزويجها واقام ابنه المرأة انه تزويجها فان اجاب ان البينة بمنتهى او غيرها فقد اخطا

وينبغي ان يقول ان لم يكن دخل واحدة منهما ولو دخل بالام فبينة اولى وبطلت بغيره وان دخل  
 بالبينت فبينة اولى وبطلت بينة واذا دخل بها فوق بينه وبينها بجرته المصاهرة وفي الكبرى  
 واذا استفتى عن وكلاهما بان زوجه امرأة فزوج الوكيل كالمستأجرات وليها الذي زوجها  
 ولها وليا فزوجه النكاح هل على الزوج ان يطأها بقول الوكيل قال لا لا نعم فقد اخطأ ونفي  
 ان يقول ان كانت المرأة صغيرة او مجنونة لا ينفي ان يطأها وان كانت كبيرة عاقله يطأها اذا كانت  
 مقورة بالنكاح وفيه ايضا واذا استفتى عن امرأة فزوج من بيت الزوج الى منزل ابيها او امها  
 بغيره فزنت فلم يثبت لها الزوج الى منزل الزوج هل لها النفقة ما دامت هناك فان لم يطأها  
 فقد اخطأ ونفي ان يقول ان كانت بكال يمكن ان يحل خطفها او يؤخذ كذا نفقة لها ما لم ترجع لانها  
 كانت شرقة لما امكن عودها ولم تقو وان كانت لا يثبت لها بوجه الزوج بغير الزوج بغيرها  
 ما دامت كذلك لكن بحسب النفقة الصريحة لان نفقة المصريات فيما يحتاج اليه من الادوية  
 قال القاضي رحمه الله اراد بهدائه لا يحبس عليه ما يحتاج اليه لابل مرضها الا انه يحبس على  
 اليها النفقة فان كان يفتن عليها في صحته من المأكولات والمشروبات واللباس وان  
 يستغفر ذلك لان نفقتها مستحقة عليه كفاية لها فاذا لم تجع ولم تعطش كفت المؤنة فله  
 عليه من المأكول حينهذ وان كانت شتى من ذلك شيئا يحبس عليه بقدر ما يكفيه من  
 حاجته بين رجلين جارت بولدها فادعاه احد فثبت النكاح وصارت الجارية ام ولد والولد  
 وصاحبه ان يزوم لشركه نصف قيمه الجارية وهذا لا يشكل فلهذا استفتى عن العتق وقبوله  
 هل يجب ان يعاب انما يجب ان لا يجب احدهما دون الآخر فقد اخطأ لكن ينبغي ان يقول ان  
 ولدت ملكة لا ملكة ستة اشهر في نصف قيمه الولد ولا يجب عليه من العتق لان الوطى  
 لم يكن في ملكها وان ولدت لكثر من ستة اشهر فملكها بجعله نصف العتق ولا يجب  
 من قيمه الولد لان العتق كان في ملكها وفيه ايضا واذا استفتى عن قال لا والله ان  
 نكاح يكون باثنا ام رجعيان اجاب انه رجعي او بائن فقد اخطأ ونفي ان يقول ان  
 به كالتج في البرودة فبائن وان ارادوا كالتج في البياض فوجعي قال في حقه  
 رحمه الله هذا عند قول المحقق رحمه الله ومحمد رحمه الله فانه اذا شئت الطلاق بالي

كان يكون باينا ونجته بذلك قيل له في تلك المسئلة سكنت عن الميتة والتفصيل في ذلك  
ذلك على ما اذالم يكن بيننا اصلا اذ انوى البرودة او البياض قال هذا لا يصلح محمد ابو ثوبان  
احد ما انه لو كان الطريقي الصحيح هذا لما صح قوله ان قال بان فقد اخطأ مع ان طرقتا السائل  
مع التشبيه فيقول اعني في رضى الله عنه ومحمد بن شعيب بن قيس الباقين ومن وافق منواه قوله  
نعود باسناد ان يترك الخطر والاشياء ان لو كان الطريقي هذا فينبغي ان يقول ان الاذ انوى  
التشبيه البياض والثالث ان يشبه العسر بالنج في البرودة بعد الطباع السليمة  
وفي الكبرى واذا استخف عن اقرب موضع بعد لبعض ورثته ثم اعنى ذلك البعد فان  
انه جازعته اولم يجرى فقد اخطأ وعنى ان يقول ان كذبه سائر الورثة جازعته في الحكم وان  
صدقه فعنه بطل في الحكم اما فيما بينه وبين الله تعالى ان لم يكن بينها سبب التملك  
لم يجرى عن ملكه وجاز العنق من الثلث اذا مات من مرضه وادراج جازعته  
من جميع المال وفيه ايضا واذا استخف عن سائر ورثته في ثوب فقال البائع اتبعه  
بخره وقال المشتري لا اخذ الا بعشرة وذهب المشتري بالثوب على هذا فان  
ان البائع بخس عشرة او بعشرة او فاسد فقد اخطأ وينبغي ان يقول ان كان الثوب في المشتري  
ساوم وجب البيع بخس عشرة واذا رغب به وان كان الثوب في يد البائع فذهب اليه  
لم يقل شيئا في البيع عشرة وقد مرخوة في كتاب البيوع وفيه ايضا واذا استخف  
مال غيره بخس عشرة فبلغه فاجاز فان اجاب بالجواز او بعدم الجواز فقد اخطأ لم يجر كذا وكذا  
الطريق وحيثما صار حقه فلهذا لو مات المالك فاجاز ورثته لم يجر كذا وكذا فلهذا لم يجر  
ان رب الثوب لو جاز البيوع ولم يعلم ملك الثوب او قيامه وقد ذكر في آخر البيوع في آخر  
الطلاق في فصل البيوع بالسرقة انه يجوز ذلك قول محمد بن محمد بن عبد الله بن قول ابو يوسف  
ثم رجع بغيره وقال انما يجوز اذا علم ان البيوع قائم وقت الاجازة ذكره في آخر  
للقدرى والمنصف وقص عليه في غيب المنصف فقال ان قال المشتري كان ملكا لي  
اجاز قال البائع لا بل ملك بعد الاجازة فالقول قول البائع وقد مرخوة في كتاب البيوع  
باب من الواب وفيه ايضا ولا يستخف عن باع عبده وعبد غيره وصفاه وبعده بغيره

ذلك الغير ما حال البائع وهل المشتري خيار فان اجاب بجوازه لا يبطلانه فقد اخطأ او بطلان  
 الخياره فقد اخطأ وينبغي ان يقول اذا جاز ذلك الغير جاز البيع فيها ولا خيار له وان لم يخطأ  
 كان المشتري يعلم وقت الشر بذلك لزمه في عبد البائع بخصه وان لم يكن عالما وقت الشر  
 لم يعلم بعد الشر او كان علم قبل القبض فله نقض البيع كله وان علم بعد قبضه لزمه الباقي بخصه <sup>لان</sup>  
 الصفقة تست بالقبض لانه لو نقض في البعض كان فيه تعزيب الصفقة بعد التمام وذلك جائز <sup>لان</sup>  
 واذا استغنى عن رجل باع عبد اعلى له بالخيار لزمه ايام ثم تقاضى على المشتري بالقبض هل يكون  
 اجازة منه فان قال لا او نعم فقد اخطأ وينبغي ان يقول ان تقاضاه قبل ان يتفرقا فهو خيار  
 وان تقاضاه بعد ان يتفرقا بطل خياره وذكر عن الحسن ابن زياد رحمه الله انه ذكره في الربا  
 والقدر يري يدل على ان هذا التفصيل ليس في كتب محمد وحماد وبنو نعيم وفيه ايضا  
 اذا استغنى عن رجل اشترى جارية بثمانية مائة فحدث بها عيب عند المشتري فباعها <sup>بالبائع</sup>  
 بثمانية قبل نقد الثمن ثم ذهب العيب عنها فان اجاب بجواز البيع اوفده فقد اخطأ  
 وينبغي ان يقول ان ذهب العيب بعد ما قبضه منه فابيع جاز لان للقبض شبهة بالعقد <sup>فصل</sup>  
 الذي اب قبل القبض كان ابا قبل شراء البائع من المشتري ولو اشترى البائع من المشتري  
 قبل نقد الثمن باقى مما يبيع غير معيب لا يجوز كذا هنا وفيه ايضا واذا استغنى عن اشترى  
 جارية على انها من ذوات البيض سني ان يقول ان اراد بذلك انها عاصت غرض البائع  
 فابيع جاز لانه شرط ان ليس بها عيب خاص وذلك يوافي مقتضى العقد وان اراد بها <sup>بها</sup>  
 تحبض في المستقبل فابيع فانه لانه شرط انما سلبه وذلك يخالف مقتضى العقد وفيه ايضا  
 واذا استغنى عن رجل كان له على اخو درهم وعنده لم يدينه وبيع مائة درهم فقال  
 جعلتها قصاصا بدين هل يصير قصاصا فان اجاب لا او نعم فقد اخطأ وينبغي ان يقول ان  
 كانت الدرهم في يده او قريب منه حيث يقدر على قبضه جاز وما قصاصا وان كان كمال  
 لا يكتفه اذ لم يكن قريبا منه لا يكون قصاصا لم يرفع اليه قال وهذه الرواية عن محمد بن عبد الله  
 وهي معروفة ان قبض الوديق لا ينوب عن قبض الشراء وفي الكسرى اذا استغنى عن دفع  
 الى رجل درهمين وقال اشترى بنصف درهم لما ونصف درهم قطنا ولم يزده على هذا



كيف يصح لو قيل ان لا يضمن فان اجاب انه كغيره لم يرد فمدا خطا ايضا لانه غير باجور  
 فيصير من ان يضمن ان يقول لا وجه سوى ان يقول لصاحب القطن يشتري لنفسه نصف  
 درهم او يامر العصاب يشتري لنفسه قطنا بنصف درهم ثم يشتري بها من الوكيل بالدرهم  
 وفيه ايضا واذا استخفى عن وكل رجلا يشتري العبد العينة بالف درهم فاشترى  
 الوكيل كما امر لكن قال عند الشراء شهدوا اني اشتريته لنفسه فان اجاب انه فاشترى  
 لنفسه والامر اولم يجر شراؤه فقد اخطأ ومعنى ان يقول لو اشتريته لخصم من الموكل كان  
 شراؤه لنفسه وان اشتراه في حال غيبته فهو للامر وان الوكيل لا يملك عن نفسه بدون علم الموكل  
 كما لو كان لا يملك غرضه بدون علمه واذا لم يجرل بقي الوكيل بالشراء مجورا عن الشراء لنفسه بالدرهم  
 الذي وكل به وفيه ايضا واذا استخفى عن وكل بشره بالف درهم ولم يرفع اليه العن  
 فاشتراه الوكيل وقضى وادى العن ثم لقي له في غير المص الذي فيه العبد فطلب منه العن والي  
 الامر الذي حتى يرفع العبد اليه فان ذلك لو ليس له ذلك فقد اخطأ ومعنى ان يقول ان  
 كان الامر طلب قبل ذلك قبض العبد من الامور العبد محض منها فاني لا امر ان يرفع  
 حتى يعقب الثمن فللامر ان يرفع ما لم يحضر العبد ثم يرفع الثمن لان قبض الوكيل لبعض الامر  
 ما لم يحدث جبا ولهذا لو ملك عند المالك بعد ما جبه بالثمن يملك بالثمن وبسقط العن  
 من الامر عندهما وعند ابي يوسف في السيد يملك المالك الراس حتى لو كان ثمنه اكثر من قيمته  
 رجع الوكيل على موكله بالفضل وان لم يكن طالب الامر قبض العبد نفسه قبل ذلك فليس للامر  
 ان يرفع اذا دفع العن لانه يرفع جالس فصار فيه يد الوكيل فصار كانه قبض العبد ولو  
 قبض منه ليس لمان يرفع من دفع الثمن كذا انها فلو قبل الوكيل قبض العبد نفسه فربعت  
 عند الوكيل فاني الامر ان يأخذه فان اجاب ان له ذلك او ليس له ذلك فقد اخطأ ومعنى  
 ان يقول ان كان الوكيل منعه من الامر ثم ذهبت عينه فان شاد الامر نقص من الثمن اذ  
 وان شاد لم يأخذه وان لم يمنع من الامر حتى ذهبت عينه فعلى الامر ان يأخذه بكل الثمن  
 من غير خیار له كما ذكرنا وفيه ايضا واذا استخفى عن اشتريه لدار اني سكته غير مأخوذة  
 منه لاجل لاهل السكة فلم الشفعة فان اجاب بلا او نعم فقد اخطأ ومعنى ان يقول ان كان

هذا المهر لعمامة وليس لاهل السكة ملك في الرتبة واجبة اذ هو منفتح السكة طولا الى اقصى الحكم هذه  
 الحكم نافذة لا يجزئ الشفعة الا للجار وان كان المتعاين في عرض السكة ان كانت الدار في اقصى السكة  
 فمن كان وراء المهر فمهرهم شفعة الملاق وغير الملاق في ذلك ولا يجزئ الشفعة للمهر  
 المهر لان من راس السكة الى المهر حكم نافذ لما كان المتعاقب في المروية لاهل مهرهم وفيما وراء المهر  
 حكمهم سكة غير نافذة فيعطى لكل طرف من السكة حكمه حتى لو كانت هذه في اعلى السكة والمهر  
 بينهم فلا شفعة الامات جازي للملاق وان كان رتبة المهر ملك اهل السكة وانما يجزئ  
 الملاق على اصطلاح من مالكيها فمذه سكة بينهم غير نافذة فيجب الشفعة لهم جميعا لانه ليس للعامة من  
 المروية شرط لكون السكة غير نافذة في القسم الاول من اقسام المسئلة ان يكون اهل  
 المهر من فتح السكة الى اقصى وذكر الصدر الشهيد في شفعة القادى الصغرى ان السكة  
 التي اقصى ما مهر عام حكمها حكم شركة عاتية وان لم يكن في السكة شئ من المهر اذا كان ذلك  
 خطه قال قاضيان رحمه الله وهو الصحيح وحلته الفتوى لانه لو كان اقصى السكة مهر عام كان  
 لكل واحد المروية في السكة والوجه من اقصى ما لاهل المهر كان سكة نافذة وذلك ان كل  
 الذي اقصى ما لو ادعى فيها رتبة ايضا واذا استغنى عن رجل اشترى دارا من رجلين  
 اعطى شفعتهما بل يبطل الشفعة فان اجاب بلا او نعم فقد اخطأ وينبغي ان يقول ان كان  
 حين علم بالبيع طلب الشفعة في كلها واستند على هذا الشفعة ثم طلبها فكذا فهو على شفعة لكل  
 له اما ان يافتها كلها او تبركه فان قال حين علم بالبيع طلبت نصيب فلان او قال طلبت  
 الشفعة بطل الكل ولا شفعه وفي الكبرى اذا سأل عن شئ في السوق فاستعان بخله  
 اهل السوق فاعانه ثم طلب الرجل من البائع الا جهرا له ذلك فان اجاب بلا او نعم فقد  
 ينبغي ان يقول ينظر الى اهل السوق فان كانوا لا يعينون الا بالجوقة للمعين لم يرشد فيما عان  
 كانوا يعينون بغيره فلا شفعة له وكذلك لو اقدم رجل من اهل السوق رجلا آخر في حانوته فاعانه  
 بغيره فاعانه وشرا به كذا ذكره هنا والمتعقبات في ذلك حال المعين لا علاقة كل اهل السوق فيه  
 ايضا واذا استغنى عن رجل وصفا الى منزل فاستجار امراته لوجهه به كجب الاجر فان اقبل  
 او نعم فقد اخطأ وينبغي ان يقول ان اراد ان يبيع منها الاجر لان ذلك غير متحقق عليها وان اراد

ان من لم يات به لا يجب الاجر لان ذلك مستحق عليها عاوة كذا ذكرنا ويجوز ان يكون  
تأدي على اتقاه الفقه ابو الليث رحمه الله في النكوص والمعتدة اذ لا بد ان يخرج من  
لها ذلك قال ان كان بيت لا تقدر على ذلك او كانت من الاشرف فلها ذلك  
وعلى الزوج مؤنة الخبز والبطيخ هذا اختيار الفقيه ابو الليث رحمه الله وذكر الفقيه رحمه الله  
في النفقات ان على الزوج لئن دأب من بطيخ وخبز من غير فصل بين النفقة  
والزينة وبهذا الفقيه ابو بكر الطنيجي رحمه الله وهذا الحكم الشرعي رحمه الله في ما حكم الولد  
عند الافتراق قال في الصلحان رحمه الله معي لئن يكون الجواب على ما ذكره الفقيه ابو الليث  
لان الخبز بقدر ما يكون في البيت مستحق عليها حكما وذلك يمنع فحمه الاجارة كما اذا  
لم يمنع ولدا منها لا يجوز وان لم يجب الارض حكا وفيه ايضا وادراكه مستحق على  
وضع الى صانع ثوبه ليدبغه فحمه الصانع الثوب وحلف ثم جارية مصونا بهل يجب الاجر  
فان اجاب بلا او نعم فقد اخطأ لكن ينبغي ان يقول ان صبغه قبل الجود يجب الاجر لانه  
مبغضا حال قيام عقد الاجارة بينهما وان صبغه بعد الجود فصار حسب الثوب بالخير ان شاء  
اخذ الثوب واعطاه ما زاد الصبغ فيه وان شاء ترك عليه وضمنه فحمه ثوبه ابيض  
لان عقد الاجارة بينهما قد انفسخ بالجود فصار كمن ضمنه ثوب غيره بغير اذنه فحكم  
فيه معلوم وقد مر نحوه في الاجارة وفيه ايضا وادراكه مستحق عن لادراكه استا جرحا لكل  
محو لست الى موضع معلوم في النصف الى النصف الطريق ثم ترك لعدم يجب من الاجر  
ان قال نصفه او اقل او اكثر فقد اخطأ وينبغي ان يقول ان كان الطريق كله مستويا لم يكن في  
احد النصفين جبل دون الاخر ولا عقبة يحجب نصف الاجر فان كان في احد النصفين شيء  
من ذلك فبقي سهم الاجر على كل واحد من النصفين فيلزم حصه ماحل ومن ابى يوفى حصته لانه  
انه يقسم الاجر على وجوه الطريق بمجمله وفيه ايضا اجروا به الى موضع معلوم بارجح دراهم على  
ان يرجع في يومه ذلك فيرجع بعد ثمنه ايام فقال عليه درهمان لانه خالفه في الرجوع عليه  
اجرا الزمان خاصة في الغشاء وفي الكبرى واذا استغنى عن سرق من رجلين عشرة  
درهم او من عشرة انفس من كل واحد درهمان يقع فان لم يطل او لم يقع فقد اخطأ كمن

يخفى ان تحول ان سرق من بيت ولده بدمه واحدة في الكلام وادوا القيلع وهذه الرواية  
عن محمد رحمه الله وفيه ايضا ولذا استغنى عن نهر غضب عاصب بل يجوز لمن علم بالاعتصام  
بمؤمنه فان قال نعم اولا فقد اخطأ لكن ينبغي ان تحول ان كان النهر بعد في نهره لا يكره ان  
يؤمأ ويشرب منه فلم يظفر الغضب في التوسمي والثرب بخلاف ما لو جوله لانه ظهر  
في التوسمي والثرب باحرار الماء بكرة التوسمي به والشراب منه قال الفقيه ابو  
رحمة الله هذا هو المشايخ رحمهم الله ولم يذكر من المتقدمين وفيه ايضا ولذا استغنى  
ان رجل من الجانية بغير اعراسه فاستولى ثم رده الى الجانية وكان بيع الانان حرج فاكل  
الدرب الجش هل يصح وانما استعمل الانان فاحتمل فاجاب فيه ان لم يجر من الجش  
بشيء غير انه لا ساق الام ساق الجش معه جائيا وذا بها فلا فحل عليه وان ساق الجش  
نقض من قبل الجش فلهذا ذكرنا وفيه نظر فانه وان لم يفعل في الجش ونحوه على سبيل البقرة  
لكنه سبب مستعدي وهذا لان ساق الجش ونحوه لا يكون الا على هذا الوجه لانه لا يابى  
بسوقه مقصودا والغضب كل شيء وسوقه ما يليق بكاله قال شيخنا رحمه الله من ان الغضب  
هنا لانه صار حاصلا وان لم يفعل فلهذا ذكرنا ان الغضب لا يفسد ولا يفسد  
بسبب لبن انه فانه يفسد الجش وما نقص من البقرة وهذا لان فيه نظرا لذكرنا ان الغضب  
رحم الله ان من اراد سقى رزقه فلهذا ذكرنا ان الغضب لا يفسد ولا يفسد  
فمنه ان الغضب عاصب الجش نقصان البقرة وهما ايضا كيف ولو كان يفسد ولو  
والفرق بينهما واضح لان الضمان ضمان الملاك وبذلك يجوز من البقرة مضاف الى ان الغضب  
الجش لانه لم يوجد فعل آخر يمكن اضافته اليه وكذا لك في سدة الجش لان السلف  
الى الدرب فلم من انما يفسد بالغضب ولم يوجد على ما ذكرنا لكن ينبغي ان يضمن في  
الجش لانه لا يابى في المجهول الام وضار ساق الام ساق الجش ايضا فيفسد  
وقد مر في البيوع وفيه ايضا ولذا استغنى عن ضرب بطن شاة او بقره على  
فالعت جنيته ما يهل يجب الضمان عليه فان اجاب ببل او نعم فقد اخطأ لكن



ان يقول ان بعض الشاة والبقرة لاسن في الجنين وان نقص الشاة والبقرة لاسن  
 في الجنين وانقص من النقصان وهي محالة الجارية وذكر الطحاوي رحمه الله هذه المسئلة في  
 تخلف الحديث فمن ضرب بطن جارية مملوكة ان عليه نقصان الجارية وقال بعض  
 الساجدين يلزم من صحة الام اما لغة فوجوبها في جنس الحرة كما حكى الجواب  
 جنس الامه عن تخلف الحديث وهي رواية عن ابي يوسف رحمه الله فظاهر الجواب  
 عن فيما الام وقد جرت هذه المسائل في كراهية النكاح في باب الجنين وفي الكراهية اذا  
 استفتى عن اومى بان يملى فلانما مشرع على من مناهه ثم مات المومي وانما يملى  
 فولد بعد ذلك يعطى مع اولاد من فان قال لا ونعم فقد اعطوا يعني ان يقول ان كان  
 النعاج لغير انما هما كان الاختيار الى الورثة بخلاف ما ساءوا لوطظون اليغير اولاد  
 لان محل حقه انما يبين باختيار الى الولد منفصل فلا الورثة فصار كان المكاتب فيه علة  
 الاختيار وحاله الاختيار الى الولد منفصل فلا يستحق الام كالولاء الام لا يدخل الولد المنفصل  
 البيع كذا امننا وان كان نتعاج باعينا نأفني له مع اولادنا ان كانت تخرج من الثلث  
 لان كل الوصية معينة فثبت فيه الموهبة له عند الموت من غير توقف على اعتبارهم  
 الولد متصل بالام حينئذ فاستحقاق الام من لولاء الام والجنين في حقها  
 تحت البيع كذا امننا والله اعلم بالصواب **باب الجبل من جبل مكة**  
 وفي الفروق اعلم بان جواز البتة ثبت بالكتاب والسنة واجماع الامة اما الكتاب  
 في قصة ايوب صلى الله عليه وسلم وقد بيدك ضعفا فاضرب ولا تخش ولا تخش  
 هدى نبية الى الخلاص مما خلف عليه من غير حزن يلزمه واما السنة ماروى عن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم انه قال لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه والله لا افزع منكم  
 املك سورة من القرآن ثم قام واخرج احدى رجله من المسجد وعلمه من النبي عليه السلام  
 جاري كثير من الاخبار انه قال الله تعالى يجب ان يوتى برخصة كما يجب ان يوتى  
 علمه اي برأيه وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال ما بني الرجل بقدرته وفي التجرية وقد عرف  
 جواز البتة من كتاب الله وقصة ايوب كما ذكرنا وجازت به الاما ماروى ان النبي

عليه السلام استعمل رجلا على جيرة فانه لم يقض له من قبله من قبله من قبله  
 بالرسول انه اذا اخذ الصداق بالصاعين قال لا تقبل ذلك بعينك بالمد اثم ثم استمر بالمد  
 ترك هذا وفي الفروق وروى عن ابراهيم انه جاز الله رجلا على ان فلان يبيع حيا  
 حقا واردا ان يخلع بانه اليه بنت الله للام فقال له اخلعوا عن بسبب  
 وفيه ايضا وروى عن ابن مسكين انه قال كن حذرا ابراهيم الخفي رحمه الله وكان في يده  
 وكانت امراته تعانه حيا جارية له فقال شهدا وانها لما تقام في الخفي فقال علي اذا  
 شدم فقلنا انك شهدا انك جعلت الحارة لها فقال ابراهيم في انشئت الى الموضع  
 وفي القرائن من الواقعات التي تتردد في هذه المرأة وكانت له امرأة فاني  
 اهل المرافقة ان يزوجهما ان له امرأة اخرى فمربطها بالمد لا ولا المبيعة وقال  
 طائي من خفي الاستدلال في الاحياء فوجوه هذه المرأة ليصح الكفاح ولا يكون في  
 والفصول في الفصل الثاني في الجهنديات سئل شيخ الاسلام عطاء بن حنيفة عن اب  
 اذ ازوجها من صغير وقيل اب وكبر الصغير ان فيها خفية منقطعة وقد كانت الزوجة  
 فتسبل كجزء القاضية ان يثبت الى شقوي لبطل هذا الكلام بهذا السبب قال نعم والقاضية  
 الخفية ان يفعل ذلك في ايضا اقتدا بهذا المذهب وان لم يكن نهائيا به وذكره القاضية  
 ان القاضي اذا قضى بانه لم يظلمه انقضت بخلافه من ان قضاه نافذ وروى ايضا عن  
 ابي الحسن يوم جمعهم اخبر بوجود الفارة في بئر الحمام وقد كان اسفل فيه وكان ذلك في  
 ان من قال نافذ بقول اخواننا من اهل المدينة اذ ابلغ المارطين لا يحتمل فثبت وان لم يكن  
 ولكنهم وفي هذه الحدة وكجزء القاضية ان يثبت الى شقوي الذي لم يسطر العقد اذ كان الزوج  
 بشهادة الفسقة والخفية ان يفعل ذلك ومعه منه القضاة على خلاف من يملك  
 في القضاة بغيره وفي خلاصة المضار في كتاب الطلاق سئل عن ثمانية عقدين بغيره وروى  
 الا بول ان يفرقا بينهما هل له وجه عند الحاجة اليه قال اما الطلاق فلا يمكن لان المذهب هو  
 ان الفسخ فلا يجوز المذهب له وجه لا ينبغي ان يذكر ذلك لكل واحد وهو ان توقع بينهما حصة  
 وانما ما يصح ان واحد من الطرفين او من قبل الشهود وتحت الفقرة فيها ايضا لكن هذا في

ان يوم سئلته امر الكتاب النبي وفي السنن والفصول في الفصل الثاني في القضاة في الخبر  
 سئل شيخ الاسلام ابو الحسن بن علي بن ابي طالب عن رجل غاب عن امرأته غيبة منقطعة ولم يحلف  
 لهذه الغيبة رفع الاموال القاضى وكتب القاضي الى عالم يرى الفرق بالبحر عن النفقة فيقول  
 هل يقع الفرق بينهما قال نعم او يتحقق الجرح من النفقة قبل ان كان للزوج منها عقار متاع واولاد  
 هل يتحقق الجرح من النفقة قال نعم او لم يكن من جنس النفقة لانه لا يجوز بيع هذه الاشياء للنفقة  
 لانه بمنزلة القضاة على الغائب وفي النفقة رجل تزوج امرأة تنزله بها نفسها ودخل بها و  
 ثلث بعد زمان ثم تزوجها ثانياً تنزله بها وارجعها الى القاضي وقضى القاضي بان الطلاق  
 الاول لم يكن صحيحاً لعدم الولي فان الطلقات الثلث لم يقعن ورجع الكتاب الثاني بتزوج  
 الولي او القاضي قال لا ادري ذلك لان محارمة الله هو الذي يشترط الولي ثم يقول  
 في الكتاب اذا طلق ثلثاً ثم اراد ان تنزله بها فاني اكره له ذلك قال الشيخ الامام فان  
 القاضي القاضي بذلك الى عالم سقوي لا يرى انعقاد الكتاب بدون الولي حتى يغيث بينهما  
 ثم يقضى القاضي بذلك قال ان اخذ القاضي الكتاب او العالم المكتوب الله ما لا  
 من النفقة لم يصح ذلك لان القاضي اذا قضى بالرشوة وكان قضاء القاضي في ذلك  
 ذلك قيل له هل يظهر بهذا القضاء ان الوطى في الكتاب الاول كان حراماً او فيه شبهة  
 ان كان بينهما ولد يكون فيه شبهة قال لانها حقيقتان بحدوث حقته وذلك الكتاب قضاء  
 هذا القاضي كان في حى ابطال الطلقات الثلث ولا يستعمل الى ابطال حكم تزويج في  
 وسئل ابو حنيفة رضي الله عنه عن رجلين تزوج كل واحد منهما امرأة فوفيت الى كل واحد  
 امرأته صاحبه ولم يعلم الى الصباح ما الحيلة في ذلك قال فطريقه هو ان يطلق كل واحد  
 امرأته نفسه ثم تزوج كل واحد منهما تلك المرأة التي وطئها من غير عدة فيجوز في فتاوى  
 الرعية في باب طلاق البهيم اذا طلق كل واحد من نسائه الاربع عينا واشتهرت  
 المطلق فانه لا يحل وطئهن بالتحريم والحيلة ان تنزلهما من ان كان الطلاق بائناً  
 ويراجعن ان كان رجعيًا ولو كان الطلاق ثلثاً فطلق كل واحدة فطلقته وبعث  
 حتى يتقضى عدتهن ثم تنزلهما من واحدة بعد واحدة فانه يجوز الثلث تبين الرعية

بالطلاق وفي فتاوى الترمذي ولو قال كل امرأة تزوجها حتى طلقها فان تزوج امرأة  
وتع طلقها فليطلقها فان اراد المحدث ذلك قال بعضهم لا يجزئ فيه عالمكم زوجا غيره فقل  
بما تم بقدرتها فيعتد منه قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد تزوجا غيره وقال بعضهم بل يجعل الرفع  
والمرأة حكم بينهما وبينها بل حكم محكم بينهما يقول اهل المدينة فان الطلاق لم يقع عليها فزوجها  
لا يتم لا يرون ان هذا الطلاق الى الملك صحيحا ويقولون انه لا يقع بالايضا وفي اضافة الى اليمين  
ايضا قبل النكاح فليصح وقال ابو يوسف رحمه الله لو زوج امرأة باذنه او غيره اذنه فاجاز تزوجها  
وروي عن محمد رحمه الله ما يدل على انه لا يقع الطلاق لانه قال في رجل حلف ان يتزوج ابنة  
فامر غيره بتزويجها فان تزوجها غيره فاجاز لا يثبت قال القتيبي رحمه الله لو ان ابنتها اتت على  
بذلك ففعل شيئا من الاشياء التي ذكرناها فاجاز ان لا بأس لان كثير من الصحابة والتابعين  
لا يرون ذلك طلاقا فان تزوجها اذا كانت اليمين قبل النكاح وفي السراجي بالاطل  
اذ قال كل امرأة تزوجها حتى طلقها فترجع امرأة ثم فعلا شغوى الذمب حكاه في كونه  
ادعت المرأة وقالت ان هذا تزويجي وطلقت قبل الدخول فلانم عليه ان يدفع نصف  
غرمه بالرفع الى قاضيها لاني في ذلك وقال الزوج علي حلفت ولكن هذه اليمين لم تكن  
لانها في غير الملك فقال الحكم اني قد كنت بطلا ان هذه اليمين لانها مخالفة لنص الحديث  
قوله عليه السلام لا طلاق قبل النكاح فانه يرتفع اليمين في حق هذه الا ان هذا مما يفترونه لا يثبت  
لذلك تجلس العوام وفي الفوق ولو ان رجلا قال كل امرأة تزوجها حتى طلقها فلو اراد ان تزوج  
ولا يقع الطلاق فليطلقه ان يحكم الزوج والمرأة رجلا شغويا ورضا حكمه بينهما يقول اهل المدينة  
على جواز العقد فزوج وقال بعضهم زوج رجلا بغير اذنه فيحرم هو بالفعل فزوج ولو اجاز بالقول قال  
ابو يوسف رحمه الله يقع الطلاق وروي شام عن محمد رحمه الله رجل حلف ان لا يزوج ابنة  
من فلان فلو امر غيره بكنث ولو فعل غيره بغير اذنه واجاز هو لا يثبت قال القتيبي رحمه الله  
رحمه الله انه لو اتى احد هذه الاشياء وفعل شيئا من هذه الاشياء الفسب على ما ذكرنا  
ارجوان لا بأس به لان كثير من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم لا يرون الطلاق  
اذا كان اليمين قبل الملك سئل عن رجل حلف الذمب قال ان تزوج امرأة فهي



قال في قمر زوج امرأة ثم رافعا الى القاضي المسمى الذي سبقت اليه فتقضى له ما كان عليه من مهرها  
فبطلت له المهر في حق الزوجين ثم الكساح بل يجوز ان يملأ القضاة بالبرهان على هذه الحادثة  
فان لم يبق في القضاة الثاني باطل لان القاضي متى اقر على القضاء لالم ينفذ قضاؤه وان قضى على كساح  
فانقضاه كما يكون بطلان القاضي فلم ينفذ في التجرع بل قال ان زوجت فلانة في طلق فلانة فمهرها  
في حق المرأة زوجا الى القاضي لا يرد في الطلاق فادعت الطلاق فحكم القاضي بغيره فوقع الطلاق  
ثم رافعت الى القاضي في قمر قضاؤه ولان قضاء القاضي الاول حصل في موضع جهته في الدين  
الحكام في هذا في حق الزوجين فبعد ان كانت الزوجية في حقها بالبرهان وفي الزميرة  
ان قال للمرأة ان تزوجتك فان طلق قمر زوج تلك المرأة ثم انما رافعا الى الحاكم  
باعتقاده من الشافعية رحمه الله وقضى بجواز الكساح وبطلان الدين المصانفة لقدره  
وصارت المرأة حلالا له بلا خلاف وان كان الخلاف عابدا او فيها عند محمد رحمه الله  
فلا يصح ان يقول القاضي الشافعي بطلت هذه الدين وهذا الطلاق مما يتوهم عليه  
لاطلاق قبل الكساح ولقد يقول من يقول من الصحابة رضي الله عنهم بطلان هذا الدين  
وقال ابو يوسف رحمه الله في الامالي ان كان الزوج جاهلا فوفى ستمه وان كان عالما  
فمن كرمه فلا يفسد كمال المقام عليها وهو رواية العيون والحاصل ان المبتلى بالجماعة  
سواء حصل الحكم له بان حصل الحكم بالحل او حصل الحكم عليه بالجمعة وان كان المبتلى فيها له  
وحكم القاضي بخلاف رايه ان حصل الحكم عليه بان كان هو غفلة المهر وقضى القاضي  
باطل ذكر في بعض المواضع انه يمنع حكم القاضي ويترك راي نفسه من غير ذكر خلاف  
وذكر في الكساح ان علي قول ابي يوسف رحمه الله لا يترك راي نفسه و  
لا يفتت الى اباحة القاضي فيما يعتقد حراما وجه قولها اما اجبت على ان المبتلى بالجماعة  
ان كان جاهلا وقضى القاضي له ينفذ قضاؤه فكذلك اذا كان عالما لان القاضي يامر  
الشرح وما يصدر مضافا الى الشرح فهو بمنزلة النص ولا يترك ذلك بالراي كالا يترك  
النص بالاجتهاد و ابو يوسف رحمه الله يقول الا لزام في جانب المقضي عليه فاما  
في حق المقضي له فلا لزام وهذا لو قضى بدون طلبه وفي زعمه ان القاضي يخطئ في هذا

فانه قد عرفت ذلك وفي السيرة راجع الى ان لم يطلق اليوم ثلثات طالق  
 لانه ان يقول ثلثات طالق ثلثا على كذا ولا تقبل الطلاق فلا يقع الطلاق في بعضه بل في بعضه  
 في اتمه منه وعليه الفتوى وفي النسخة سئل عن قال لامرأة ان لم اطلقك اليوم فان  
 اهل حيلة قال نعم يقول لثلاث طالق ثلثا على الف درهم وقد خرج من ميمنة لان الترخيل  
 من قبلها حيث لم يقيد وقدر في من ابي جعفر رضي الله عنه في الفصول في نفل  
 رأيت في طلاق غريب الرواية ان قال امرأته ان وليست بك طلاقا فان  
 لي ثلثا وحججه الطلاق ولا يقيد بالركعة بما الحرب من ثلثات يخرج من ثلثات الى موضع يكون له  
 فرائض يقول للزوج انك قد زوجت هذه المرأة والزوج لا يعرفها فيقول ان زوجت  
 هذه المرأة فهي طالق ثلثا فان قال الزوج ذلك فانما تستقر حتى يوفى لونه من المرأة و  
 يقال للزوج انك قد زوجت امرأة وهي في هذه الدار فحججه فيقول كل امرأة في هذه الدار  
 اني يحيل بمفردة وفي العون والسر راجع اذ اختلف ثلثات فطلبقات ان لا يكلم فلانة  
 السبل ان يطلقها واحدة بانه ويدعها حتى تنقض عدتها ثم يكلم فلانة ثم تزوجه وفي الترمذي  
 طلاق امرأة ثلثا ان لا يراد ذلك فلان فلم يجد برام من ذلك العون فحججه ان لا يطلق  
 واحدة وبرام حتى تنقض عدتها ثم يكلم فلانة ثم تزوجه وفي الترمذي طلاق امرأة  
 بثلثات فحججه في ذلك ان يطلق امرأة بثلثات فطلبقات بانه ثم يقول كل امرأة في هذه الدار  
 اني يحيل بمفردة وفي العون والسر راجع اذ اختلف ثلثات فطلبقات ان لا يكلم فلانة  
 السبل ان يطلقها واحدة بانه ويدعها حتى تنقض عدتها ثم يكلم فلانة ثم تزوجه وفي الترمذي  
 طلاق امرأة ثلثا ان لا يراد ذلك فلان فلم يجد برام من ذلك العون فحججه ان لا يطلق  
 واحدة وبرام حتى تنقض عدتها ثم يكلم فلانة ثم تزوجه وفي الترمذي طلاق امرأة  
 بثلثات فحججه في ذلك ان يطلق امرأة بثلثات فطلبقات بانه ثم يقول كل امرأة في هذه الدار  
 اني يحيل بمفردة وفي العون والسر راجع اذ اختلف ثلثات فطلبقات ان لا يكلم فلانة  
 السبل ان يطلقها واحدة بانه ويدعها حتى تنقض عدتها ثم يكلم فلانة ثم تزوجه وفي الترمذي  
 طلاق امرأة ثلثا ان لا يراد ذلك فلان فلم يجد برام من ذلك العون فحججه ان لا يطلق  
 واحدة وبرام حتى تنقض عدتها ثم يكلم فلانة ثم تزوجه وفي الترمذي طلاق امرأة  
 بثلثات فحججه في ذلك ان يطلق امرأة بثلثات فطلبقات بانه ثم يقول كل امرأة في هذه الدار  
 اني يحيل بمفردة وفي العون والسر راجع اذ اختلف ثلثات فطلبقات ان لا يكلم فلانة

بطلان

الى

ان لم تكن تلك حتى نعلم اني طالق وقال الآخر ان وطقتك فيدي فزنا سبيل  
 يمتنع المطلوب في الطالق وياخذ منه جبراً و ٢ من كلمات القدرى لا يقتضي  
 درهما و ١٠ درهم فقبض بعضه لم يحث حتى يقبض الباقي ولو اراد ان لا يجزئ طلقه  
 ان يرد ما اغتني الا بدار ثم قبض الكل وفي السنة اربع حلفين لا يفيض هذا البيت على  
 كونه من غير ان يشي برجله لم يحث لان كان راضياً بقبوله ولو ادخل بعد ذلك حلفاً  
 معاً هذا المذموم كانت بمنزلة الجرح ومثله في الفروع وزاد فيه سواء كان راضياً بذلك  
 او كان يقدر على المانع او لا يقدر لان فعل الدخول غير مضاف اليه وبها يفيض في  
 الحلف لا بد من اقراره وان قلنا ان يحثه ان يحل من فروعاً اذا انتهى الى الباب بدخل في  
 الدار وكل اراد ان يدخل يفعل كذا كذا في نوازل الفنا وفيها ايضا اذا حلف لا يمكن  
 هذه الدار وهو ساكنها فشق عليه نقل الساع فانه يبيع الساع من ثوبه ويخرج بنفسه واهله ثم  
 يشتري الساع منه في وقت يسير عليه التحويل وفي الفصول في سبل القضا على الفنا  
 حيلة اثبات العتق على الغائب ان يدعي الرجل على الرجل الا ويقوم البينة فيقول  
 المدعى عليه ان الشاهد عدلان ولا شتمادة له فيقيم المدعي البينة ان فلانا اعقته  
 وهو حر اليوم فيقضه القاضي بعقده ويكون قضا بعقده ويكون قضا على الفنا بوجوه الشفاعة  
 سئل ابو بكر عن قال لامرأة اكر ريمان تو بكرا برمي يا بكرا ايد مرافات طالق ثلثا بل صليته  
 قال نعم يستبدل غزلهما بغزل آخر او يستبدل كراهما بنوع بغزل آخر او بكرا س آخر قيل  
 اكر ريمان تو بكرا رمي ببل يحث اذا لم يمس قال اذا لم يزد على هذا لم يحث قيل لو قال  
 ان يمتنع بهذه الخطه وانفع منهما قال لا يحث وفي خلاصة المضرات لو حلف لا ياكل  
 من غزل فلانته فباعته غزلهما ووهبت الثمن لاهنهما ومب الابن الحالف  
 فاشترى به عالف شيئا فاكل لا يحث وهذا صحيح وفي الفرائض من الوفا الحالف  
 رجل قال لا خيعة وهو شريكه ان شاركته فخلال الله على حرام من المرأة الى المال ثم  
 انفر قائم بدا لها ان يستركا ولا حلف ابن كبير فالوجه في ذلك ان يرفع له  
 الى ابنه مضاربة بالنصف ولفظ له ان يعمل برأيه ثم ان الالفين يشتركون في دفعه فاذا

فانما كان الرجح الذي للابن على ما استمر لان الحالف لم يشرك افاه فلم يبرطر  
 الحنث ويصل مقصوده وفي الخبر رجل حلف ان لا ينفق على امراته شيئا ولو ان الصلح  
 اليها نفقتا منه ولا يحنث في يمينه فان امراته تساجرته كل شهر على ان يتجر لها فكون كسها  
 فياخذون مني على نفسي وعليه فان كان حنثا يستجره ايضا على ان يعمل امراته من قبل من  
 الناس العمل كل شهر وفيه ايضا لو ان رجلا اراد ان يدبر عبده ويجز به فانه يقول اذا  
 فانت في ملكي فانت حر فانه يجوز به لانه قيل غنقه بوصف زايده و قوله فانت في  
 فانت حر فانه يجوز به لانه قيد غنقه بوصف زايده و قوله فانت في ملكي فم كمن مطلقا  
 ويجز به واذا مات تحقق وكذا روى الحسن بن ابي حنيفة عن ابي عبد الله وكذا في اذ قال  
 قبل معنى يوم او يومين او ثلثة ايام لان هذا ايضا مدبر عقيد وقد روي في باب التبرير  
 وفيه ايضا ولو اراد ان يطل امرته وتيسر ام ولد له فانه يبيعها من ابن صغير ثم تزوجها ولو كان  
 فيكون اولاده احرار او لا يصير ام ولد له وفيه ايضا رجل لددان كيتا بعبته له و  
 يطلها وهي مكاتبه فانه يبيعها لابن صغير ثم تزوجها ويطلها بانه فاح في السراية  
 رجل قال لامرته في يد شراب ان شربت فانت طالق وان صبرت اواريت  
 غيرك فانت طالق فاحلله ان يرسل فيه ثوبا حتى يشف الشراب وفي الخبر رجل اخذ  
 لقودا وصحن في فمه فقال له رجل ان اكلتها فامرتي طالق وقال الآخر ان اقيتها فامرتي  
 طالق فاحلله ان ياكل بعضها ويلقي بعضها فليحنث في يمينه او يكره فيخرجه من فيه وفيه ايضا رجل  
 حلف ان لا يخرج امراته الا باذنه فاحلله ان يقول لها اذنت لك لكل فرج فذا اذنت  
 بعده لا يحنث وفيه ايضا رجل لددان بخوف امراته والحيلة ان يقول لها انت طالق  
 اذا عدم المياه من وجه الارض فلو قال ذلك لا تطلق لان المياه لا تعم من  
 ما دامت الارض قائمة والحيلة ان يقول لها انت طالق ولو غم الراوي فاحلله  
 ذلك من سمح فلا يبرئ شي ولا يقع الطلاق لان لفظة طارق لا من صريح الطلاق ولا  
 من كناية وفيه ايضا ولو قال رجل لرجل ان كلتك قبل ان اكلتها فامرتي طالق وقال  
 الآخر لاول من ذلك فان الاول كله ولا يحنث لان الثانية قد كسر فخرج الثاني من يمينه

وفيه ايضا لو حلف لا يصوم هذا الشهر يعني شهر رمضان بثلاث تطليقات فان  
 ان لا يحث فالحيلة ان يسافر ويفطر وقد رخصه في باب صوم التطوع وفي الحائض  
 ومن اخذ الصوم واخذوا سواله وحلفوا بان لا يجبر احدا فحلف فاستقبل  
 غيره فقال للغير على الطريق ذبا ففهم كلامه فابصر قال الفقيه ابو جعفر ان نوى  
 بان نوى الصوم حث في منسلة لا يخبر عن حاله في الشرحية لو دخل جماعة على  
 رجل واخذوا سواله وحلفوا ان لا يجبر ما سألهم فالتبيل ان يقال ان اخذ  
 اسماء والقبائل ليس يبارق اذا ذكرناه فلا واذا سئمت الى السارق فاستقبل  
 فلا انور فيظهر الامر ولا يحث وفيه ايضا رجل علم ان امير البلدان يحلف ان  
 يحلف الملك فكتب على كفة اليسرى الملك فلما قيل له عليك كذا عبيدك ونساءك كذا  
 ان كنت يخالف هذا الملك جعل الرجل يشرب منه لينتهي الى الملك على الكف وكذا  
 يديه في الكم وهو يقول لا يخالف هذا الملك فلم يحث وفي الفرائض من الواقيات  
 الحسامية امرأة رفعت من كس وحياد ومما اشترت لها وغلطة العام بدراهم  
 فقال الزوج ان لم تدبني على ذلك الله ثم اليوم فقلت طان فبقي اليوم وقوت  
 والحيلة في ذلك ان تأخذ المرأة كيسا من الحرام وتسلمه الى الزوج وفي الترجمة والجملة  
 رجل وقطر رضاء عافان بطله قاضي يري قول في حذيفة رضي الله عنه فالحيلة  
 ان يفرج منك الوقفاني رفعت الى قاضي من قضاء المسلمين فامضى ذلك فلا  
 يبطل به ابدا وفي الخلاصة لو حلف لا يبيع هذه الجارية فباع نصفها وهبها  
 لم يحث وابو يوسف رحمه الله اخذ جارية بهذه الحيلة وفي الفروع ولو ان حلفا  
 حلفا ان لا يبيع عبدا من فلان ولم يجد بطلا من ذلك فطريقه ان يبيع النصف  
 ويهب النصف ويبيع منه ومن غير فيجوز ولا يحث وفي السراحي حلفا ان لا  
 يبيع هذه الجارية ولا يبيعها فباع النصف لكل الثمن وهب النصف لم يحث  
 وفيه ايضا اذا اراد رد الشفع يقول له اشتره مني فاني ابيعك ما قل ما  
 اشتريت فاذا اجاز ذلك بطلت شفيعته وفيه ايضا اذا اراد البايع ان



ان يابس خصوصاً المشتري فالحيلة ان يابسه اذا اراد بيعه ان يقول ان هذا  
 في عيب فهو صدقة وفي التجريد ولو باع رجل ضبعة مع ثوب لم يمسك المشتري  
 قبل الشراء ان الثوب فلان فاذا اشترى الضبعة مع الثوب فان الثوب باطل في  
 من المشتري بحكم اقراره ولو لم ير المشتري ردها بخيار الوتر ليس له ذلك لان  
 فيه تفرق الصفة على البائع وفي الاستحسان وفي الفرق رجله داران واراد ان  
 يبيع احدهما على انه اذا استعمل هذه الدار كان له الرجوع بالدار الاخرى  
 ان يشتري الدار التي لا بد البائع ببيعها بالدار التي يريد بيعها فاذا استعملت تلك  
 الدار كان له الرجوع في الدار الاخرى وفي المستحبة الوكيل بشرأى شيء بعينه بمن  
 اذا اراد ان يشترى لنفسه فالحيلة ان يزيد في ثمنه شيئاً قليلاً او يامر من ان يافا  
 يشتريه وفيه ايضا اذا اراد الوكيل البائع ان يكون العمارة على غيره فانه يامر  
 غيره فيبيع بحضرة الوكيل الاول فيعجز وتكون العمارة على الثاني وفي التجريد  
 ولو ان رجلاً اراد ان يشتري حمار رجل واراد ان يامر المشتري ان البائع قد  
 الجمل الى غيره فلا حيلة ان لا يكون معه خصوصية فانه يكتب الشراء باسم  
 رجل غريب فيقبل الغريب بالدار بحضرة الشهود ويسلمها اليه ويشهد في الشر  
 انه اشترى هال باسمه وساله فلا يكون بينه وبينه خصوصية وهذا قول ابي حنيفة  
 رضي الله عنه لان حقوق العبد العقد في البيع والشراء يتعلق بالعاقدة  
 اذا مات العاقد عادت الى المولى المولى فيتوجه بالخصوصية واذ كان العاقد  
 غريباً مجهولاً لا يعرف مكانه ولا حيوة ولا موته فلا يتوجه بالخصوصية على ان  
 له الشراء وقوله وهذا قول ابي حنيفة رضي الله عنه لان من اصل ابي حنيفة  
 رضي الله عنه ان الرجلين اذا اتفقا في الشراء بحضرة الشهود على ان يبنيا بعا  
 يشتري بخلاف البائع ثم قال المالك في مجلس آخر تعبك بالف قال لا خير قلت ثم  
 اختلفوا فقال احدهما بنيا على تلك الموضع وقال الاخر اسانفاه فالبائع  
 جاز والقول قول من يدعي جازة وقالوا هو فاسد لم يتصادقا انهما امر

لم ير المشتري  
 المشتري

من يملك التمسك به ان لم يمسك يمسك بالتمسك كان الحكم له لم يمسك فلا قاله انما  
استثنى في الجواز والعناء وان لم يمسك يمسك به في الجواز وفي الجواز اذا اختلف رجلان  
في مظلوم فاليمين على مانوي لان المالك هو ماله اذا اكره الرجل على بيع عين  
بغيره فلف الكره بالعداوة وقع الى هذا الشيء فلا يعني بالعداوة لرفع الكره عنه وان كان  
فلا يمين على يمينه من استخلفه لان المالك يريد يمينه بطل حتى على الغير عابا  
فلا يعتبر يمينه المستخلف وبه اخذ ابو حنيفة رضي الله عنه ومحمد رحمه الله وماله اذا اكره  
عينا في يد رجل انه اشتراها منه هكذا او هو يكره الشراء فلف الله عليه بالعداوة واجب  
عليك بيم هذا اليمين الى هذا الذي فلفه وعنى تسليمها بالهبة والصدقة لا بالبيع  
وان كان اليمين بالطلاق والعاق ونحو ذلك يعتبر يمينه المالك ان لم يوافق  
خلاف الظاهر لما كان المالك او مظلوما وفي الفروق وروى عن ابي حنيفة  
او غيره انه قال اليمين على يمينه المالك اذا كان الى لف مظلوما وعلى يمينه المستخلف  
اذا كان المالك ظاهرا فاذا عرفنا فنقول قال رجل اشترى دارا ولا با من ان  
البيع الجاه الى غيره او وهبها من ولده فظن بها ان كتب كتابا ببيعها او ببيعها  
الهدى والتسليم على الذي يخاف الا بخار منه وان اردت فغيره بكتاب  
الشراء بغيره باسم رجل غريب مجهول ثم يملكه ذلك الرجل بعينه فلفها  
وتسليمها اليه بحضرة الشهود ثم يشهد في السر على انه اشتراها له بامره وماله  
بينه وبين الاخرية وفي الثانية في فضل تخليف الظلمة وبينما يروي المالك غيره ماله  
المستخلف ومن حلف رجلا فلف ونوى غير مانوي المستخلف ان كان اليمين  
بالطلاق والعاق ونحوها يعتبر يمينه المالك ان لم يوافق الظاهر لما كان  
المالك او مظلوما كان النية للمالك وان كان المالك ظاهرا يريد يمينه  
حتى على الغير يعتبر يمينه المستخلف عند ابي حنيفة رضي الله عنه ومحمد رحمه الله وفيها ايضا  
اخذ من رجل مالا وعلفه ان لا يخاله في المال الذي اخذه منه قالوا الحمد لله  
عن غيره بغيره وصاحب المال يذمب معها حتى يصل الى القاضي ثم يقول المظلوم

المظلم القاضي قد علفني بكذا وكذا ان لا احاط به حتى يتم القاضي ان غيره لما ذابنا منه وهو  
 لا ينبغي من غيبه فحكم القاضي برد المال عليه وفيما البضائع حلقه وهو لا يحاكم السلطان وان لا يشترط  
 الطعام للبيع فاشترى الى الف لنفسه ثم بدار له فباعه لا بحث في يمينه لانه استثنى البيع  
 وفيه ايضا السلطان اذا علف رجلا انه لا يعلم بامره فخلعت ثم تذكر انه كان علم بذلك  
 انه سبي وقت اليمين رجوا ان لا يكون وقت اليمين وفيما ايضا سلطان طلب رجلا ليا  
 بهتمه فاقدر رجلا اخر وادان كلفه المدة ما تعلم احد من غوامه ولا من اقربائه لياخذ منهم شيئا  
 وهو يعلم السبعه ان يحلف لان اليمين الكفاية لا يباح عند الضرورة ولكن ميني ان يحلف  
 بذكر اسم ذلك الرجل الذي يطلبه السلطان وينوي غيره وفي الفروق شراد ما يباح باقل حلف  
 قبل نقد الف من لا يجوز فلما راد ان يجوز فطريقه وهو ان يكره المشتري الاول فيه ما يوجب  
 نقضا فليجوز ان يقرن مومنا فليدغم بحبس فكك القيد وبيع ويشترى بأقل  
 مما يباح بجذ او يبيع من شئ بدو يقيضه او يبيع من ولده ثم يبيع البائع الاول وفي الفروق  
 في مسائل القضاء على الغائب حيلة اثبات الدين على الغائب ان يحلف المدعي  
 عن الغائب رجل لكل مال المدعي على الغائب ونحو المدعي كفاية في المجلس فيه على المدعي  
 على الكفيل بالامتناع بسبب الكفاية المطلقة فيقر الكفيل بالكفاية ويكره كون المال للمدعي على  
 الغائب فيقيم المدعي البينة بالمال على الغائب فيقفى القاضي على الكفيل بالمال الذي ادعى عليه  
 بالكفاية ثم يبري المدعي الكفيل من المال فيثبت المال على الغائب لا انقاص الكفيل خصامه  
 وفي التجريد رجل على غائب الف درهم فاراد ان يقضي القاضي على الغائب بيمينه  
 على ذلك فالحكمة له في ذلك ان يقدم رجلا الى القاضي فيقول ان على فلان الغائب  
 ديناً وان هذا الرجل عنه فيقول الكفيل اني كفلت عنه ولكن لا ادري لمداه عليه دين ام لا  
 فالقاضي يأمره باقامة البينة فان اقام فالقاضي يقضي بالدين على الغائب ونقضه بكفاية هذا  
 الحاضر ثم يقول هذا المدعي اشهدوا اني قد ابرأت الكفيل فبرأ الكفيل وينبغي القضاء  
 على الغائب وفي الفروق رجل اراد ان يثبت جوارا بالسبب او بالسبب في شهر في الشهر  
 ان ينقض الاجرة فطريقه ان يثبت جوارا بالسبب او بالسبب في شهر في الشهر

ابراهيم عليه السلام في قوله لا تفرقوا بين ابيكم ولا بين اخوتكم ولا بين اموالكم ولا بين انفسكم ولا بين اولادكم ولا بين اهل بيوتكم ولا بين اهل بيوتكم ولا بين اهل بيوتكم ولا بين اهل بيوتكم  
 يا ايها الذين آمنوا لا تفرقوا بين ابيكم ولا بين اخوتكم ولا بين اموالكم ولا بين انفسكم ولا بين اولادكم ولا بين اهل بيوتكم ولا بين اهل بيوتكم ولا بين اهل بيوتكم  
 عاين هذا في التجريد رجل استجار صائلا ثنتين فاراد ان لا يفضّل الجارية بموت  
 المراجع فان المراجع يقرب ان هذه الاملا من الغلظ ثنتين من ثنتين فبما في منهن  
 وانما صله لهن واجب ووجه آخر ان تحول الاستجارة الى استجارة رجل من المسلمين  
 يقول المراجع ان رجلا من المسلمين فلا يفضل الجارية بموت احداهما وفي الفوق  
 رجل استجار دارا على ان يواجره رجل من مشايخه كان له ذلك اذا اجتمعوا على  
 ولو اجره ما كثر ما استجاره لا يطيب له ذلك ولو اراد ان يطيبه لفضل فطرته ان كثر  
 فيه ما يجزئ فيه في موضع من المواضع والفضل في التجريد رجل استقرض  
 رجل عشرة دراهم فلم يرغب الا بربح درهمين فاسبغ ان يشتري منه ما يودي ثلثه  
 ويستقرض منه عشرة وفي التجريد رجل عليه مائة من الفضة طالب بالمال وقد مر الى الهادي فلو انه  
 قال على ديني بوجه لا يصدق على المدين فاحل له ان يقول للحكم سنة من الدين الذي يدعي انه  
 يدهي بوجه لا يصدق فان قال الطالب انا اودي مالا عا لانه ان يكون حلف انه لا يطيب مال  
 وان قال انا اودي مالا بوجه لا يصدق وجه مقصوده وفي السراجية اراد للمؤمن ان لا يضل الى  
 بطلان الامن فانه يشتري منه عبد ابنه كالحري ولا يعقبه فلو مات العبد لا يضل منه  
 لو مات المطلوب يكون الطالب اتي به من سائر الغنم ولو قضى فيه حال حيوة اقل  
 البيع في التجريد وان اراد الرجل ان يدين نصف داره مشاعا وكجزا فانه يبيع نصف الدار  
 ويقبض منه الثمن وفيه ايضا في كتاب الحيل رجل في يديه ضيعة حمونة والراس غائب فاراد ان  
 عند القاضي الرهن حتى يستحل بذلك ويحكم بانها من فانه يقيم جلا يدعي رقبته هذه الضيعة  
 فيقول الذي هو في يديه وفي الفوق ولو ان رجلا وضع خمس سككات بين يدي الجارية  
 فقال لئان لم تأكلها فانت حرة و وضع خمس سككات بين يدي المرأة فقال لها ان  
 لم تأكلها فانت عاتق ثم امكنط بعضها ببعض ولا يكون التميز فان اكلت الجارية لا ينجى فطليها  
 وان اكلت المرأة لا تطلق وتقت الجارية فطرته ان يبيع الجارية لمن شق به وما هو المرأة

باكلها ثم يشتر الجارية منه بعد ذلك لا يشتر الجارية ولا تطلى المرأة وفي الخبر رجل في يد غيره فمروا  
 له جوزة فقال الجارية ان اكلت هذه الخبز والافانث حرة ووقع اليها خنسا ووقع  
 الباقية الى امراته وقال لها ان اكلت والافانث طالق ثلث فلم تاكل واحدة منها  
 احتلها كلها ولا يعرف بعضها من بعض فلو اكلت المرأة عفت الجارية ولو اكلت الجارية  
 طلفت المرأة فالجمل ان يبيع الجارية ممن يتي به ثم يامر المرأة باكلها ثم يشتر الجارية  
 وفيه ايضا لو راى رجل في يدي امرءة درهم وقد انفقها او ملكها فقال لها ارفع  
 اخبرني كم كان عندك ذلك الدرهم والافانث طالق ثلث والمرأة لا تعلم كم كان عندها  
 فالجمل في ذلك ان ينظر فان علمت ان ملك الدرهم لم يكن اقل من عشرة فانها تقول  
 كانت عشرة كانت اثني عشر ولا يزال يذكر حتى ينتهي الى العدد الذي تعلم انها لم يكن اكثر من ذلك  
 فيبرأ ولا تطلى المرأة لانها اخبرته بعد ذلك وفيه ايضا رجل راى ان كذا ثوب جارية له ويطأها  
 وحيث مكاتبته فانه يبيعها لابن صغير له ثم يزوجها ويكاتبها ويطأها بالفسخ ولو اراد ان  
 امته وتغير ام ولد له فانه يبيعها من ابن صغير ثم يزوجها او يكاتبها فيكون اولادها وارث  
 له ولده وفيه ايضا رجل حلف ان لا ينفي عن امرأته شيئا واراد ان يبيعها لنفسه  
 فيجعله فانه امرأته فبذلك شهر عا ان يبرأ يكون كسبها فانه ينفي  
 وحليفه فان كان مخوفاً يستأجره البها على ان يعطى له مدة وتجرى من الناس العتق  
 وفيه ايضا واذا حلف الرجل ان لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فان تركها حنث  
 وان شئ عليه تحويل المالك فانه يبيع المالك من غيره ويخرج نفسه ولا يحنث وفيه ايضا رجل حلف  
 ليعطين فلان حقه راى شهر ولا يملك له ذلك فالجمل ان يبيع منه شيئا حنث ثم يشتره فلا  
 لانه وفي حقه كما وفيه ايضا رجل اراد ان يشترى انا ذمب او ذمبا غير بالف درهم و  
 الاثمانية فاراد ان يتفرقا ولا يملك فانه ينفق الخنسا يتيه ثم يستقرض منه ببقية ايلها  
 يتفرقا ولا يفسد البيع فان شرط حقه المصارفة قبض الوضين في المجلس وقد وجد في البركة  
 رجل اشترى انا ذمبه بدرهم لم يمسح الا قليلا فادان يتفرقا ولا يملك فانه ينفق  
 ببقية ما عده ويستقرض منه ثم ينفق ويستقرض هكذا الى عالم الثمن ونزل هذا الحديث في السلم



في التجريد ان رجلا قال ان فعلت كذا او الا فمجد ما املكه صدقني المسكين  
 ولا بد من فعله فان لا يرد له البدر فالجمله ان جميع ما املكه من رجل  
 بلس لم يره ويعقب النوب في منديل ثم يفعل ذلك الفعل ويخت  
 ثم يرد النوب بخيار الروية وسمه الصغيرة ويوجها عنها ووجب لها الشفعة حال  
 الصغر فاذا اوركنت فان اشغلت بطلب الشفعة بطلب غيرها وان اشغلت  
 بالاختيار بطلب الشفعة فان ارادته ان يطل واحد منها فالجمله ان  
 طلبت الصغيرة للدين على اختيار نفسي من تدعي وطلب الشفعة في ارض كذا او واهي  
 رجلا انما عا رجل الف درهم ودين فاراد احداهما ان يقبض لخصيه ولا يشتر كذا  
 فالجمله ان يستقر من اجنبي حسنة درهم ثم يقول للذي استقرض والي  
 يريد الاستيفاء قد وكلت لك ان تقبض الحسنه التي عليه واخرت اوركنت ذلك  
 ان يحجزه قصاصا فيقبل الكاهل ويجارضان فيجوز ولا يشتر كذا الاثر لانه فاضل ليس  
 بمقتضى ومنه ايضا رضى ادى على رجل بالاولى منه فابراه لا يجوز لان مقتضى قوله  
 وذلك يجوز فلونه قال لم يكن لي على ذلك المطلوب شي ثم مات جازا فاره في  
 ولم يقبل من ورثته منه على المطلوب بذلك المال  
 في المذهب يعلم ان الرجل اذا مات يبد من تركته تجهيزه وكفنه والتمثيل  
 قيل التمثيل بالتمثيل ثم يؤم اياه وقيل في حياته وقيل في اعياده والجماعات هو الصحيح  
 ثم يقض ويؤنه ان كان ثم يقض وصاياه من ثلث باقى من تركته ان كان والباقي  
 لاصحاب الموارث وفي الجمع يبداء بقض الدين بعد التجهيز والدفن ثم يقض الوصايا  
 ثم يقسم الباقي للورثة وسبغ الارث برحم ونجاح وولاء ويدر بدوي الفروض  
 ثم بالعصبات النسبية ثم بالمعتق ثم عصبة ثم الروم ذوى الارحام ثم مولى المولى ثم المولى  
 بنسب ثم المولى له بالترتيب الثلث ثم بيت المال وفي هذه المصدرات ثم الاسباب  
 بنوات بها شيان نسب سبب والسبب نعتان زوجية وولاء وفي الفرائض الشهاد  
 والولد ثلثي عندنا ثلثه صاحب فرض قدر واميراته والعصبات بالجمع فان لم يولد فمولى

بطل

في يد الدين يوفى  
 خمسة درهم

ثلاثة غده ودفنه

ذو فرض وابق ما ذواتهم لولوا الامام بالترتيب ان فاته فذو فرض فهو محرم وفي الكفر  
 وما يحرم فله الرق والكفو العقل بطريق الباشرة بلانا ويل من العاقل المبلغ والكفو يرث  
 بعضهم بعضا اذا اختلف ويارهم كالميراث كسبح الله وفي الميراث اجبة الميراث من الارث  
 الرق وان كان او نافذ الفداء الذي يتعلق به وجوب العتق من اد الكفارة والعتق  
 الدين وان اختلف الدارين فحصة كل واحد في او كماله كالميراث والدين في او الميراث من  
 دارين مختلفين والدلائل ما يختلف باختلاف المنفعة والملك لا ينقطع العصمة  
 في خلاصة المضمرات قوله ولا يرث القاتل من المقتول اما البصير والمجنون فحصة الميراث  
 الميراث هذه خلاصة ثلاث فقي لان الوصايا انما ثبتت على طريقتين وهما العتق وفي زوجه  
 الميراث في فضل المرتد والمرث لا يرث من احد من مسلم ولا مرتد مسلم وكذا المرتد الا اذا  
 ارتد اهل الناحية بهم جميع فحينئذ يتوارثون وفي خلاصة المضمرات واذا احكم الميراث على  
 الكفرة في قسم المال قسمنا ذلك بينهم على كذا دون حكمهم وفيه ايضا فان قدم الوارث الميراث  
 فانه يرث ما له الى وارثه في دار الحرب وفيها ايضا وان مات ذمي ولا وارث له  
 فله بيت المال وفي كثر الدقائق والكافر يرث بالنسب والسبب كالمسلم وفي خلاصة  
 المضمرات من لا يرث من الكفار والعبيد والقاتلين هل يجوزون ام لا قال  
 وزيد رحمه الله لا يجوزون وهو قول عامة الفقهاء وقال ابن مسعود رضي الله عنه يجوزون  
 ولا يسقطون والدليل هو الاصح لانه لا يورث في الاستقاط فلا يورث في الجحيم يعني  
 الفوضى كالجحيم وسيتبع في باب الجحيم وايضا الميراث حكم الكسبة حكم  
 المسلمين في الميراث ما لم يفارق دينه فان فارق دينه والعباد بآباده منها فحكمه كالمسلم  
 وان لم يعلم دينه ولا بؤته ولا ماله فحكمه للمنفرد وفي خلاصة المضمرات واذا اوتي  
 او سقط عليهم حاله فاقول لا يعلم من مات منهم او لا قال كل واحد منهما للدارين  
 وفي زوايا السراية وهذا هو المختار وفي كثر الدقائق ولا توارث بين الفوق والوق  
 الا اذا علم ترتيب الموت وفي الطحاوي كلاب والابن اذا مات ولا يرثها ابها  
 او لا فانه لا يرث احد من صاحبه ولكن ميراث كل واحد منهما لورثته الا ان

[illegible]

والربع مع الولد وولد الابن وان سفل وفي كثر البنات والزوج الرابع مع الولد وولد  
الابن وان سفل الثمن سواء كانت الزوجة واحدة او اكثر وبن كثر في البيت  
كزافي الثمن وفي فرايض السراجية اما بنات الصلب فاحوال ثلثة النصف للواحدة وثلث  
للاثنتين فصاعدا ومع الابن المذكور مثل خط الاثني عشر وهو يعصم وبنات الابن  
الصلب ولهن احوال ستة النصف للواحدة والثلثان للاثنتين فصاعدا  
عدم بنات الصلب ولهن السدس مع الواحدة الصلته كمله للثلثين ولا يرثن مع الصلته  
الا ان يكون بعد الابن او اسفل منه في عدم يعصم والباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين  
وتقطع بالابن وفي مختصر الهدية واذا استكملت البنات الثلث سقطت بنات  
الابن الا ان يكون بازاء من ابن او اسفل منه بن ابن فيعصم ومنه ايضا  
اذا تركت بنتا وبنات ابن وبنى ابن فثلثت النصف والباقي لابي الابن والعم  
للكر مثل خط الاثني عشر وفي فرايض السراجية اما للاخوات لاب وام فاحوال خمسة  
لواحدة والثلثان للاثنتين فصاعدا ومع الاخ لاب وام للذكر مثل حظ الانثيين لهن عصبة  
لاستوائهم في العاقبة الى البيت ولهن الباقي مع البنات او مع بنات الابن قوله عليه  
السلام اجعلوا الاخوات مع البنات عصبة والاخوات لاب كالاخوات لاب وام ولهن  
احوال ستة النصف للواحدة والثلثان فصاعدا عند عدم الاخوات لاب وام و  
لهن السدس مع الاخت لاب وام كمله للثلثين ولا يرثن مع الاثني عشر لاب وام  
الا ان يكون معهن اخ فيعصم والباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين والباقي لهن  
عصبة مع البنات او مع بنات الابن وبوالايمان والصلوات كلهم يقطعون بالاب  
وابن الابن وان سفل وبالاخت وبالاخت وبالاخت وبالاخت وبالاخت وبالاخت وبالاخت وبالاخت  
والعلات ايضا بالاخ لاب وام وفي مختصر الهدية واذا استكملت الاخوات لاب وام  
الثلثين سقط لاب الا ان يكون معهن اخ فيعصم وفيه ايضا الفاضل عن فرض الثلث  
لاب وام للاخوة من الاب اخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين وفيه ايضا وكذلك الفاضل  
وفرضي الاخت لاب وام بنى الاخوة واخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين وفي فرايض السراجية

واما لام فاحوال ثلثة السدس مع الولد وولد الابن وان سفل ومع الاثنين من الاخوة  
 من ابی جهة كذا وثلث لكل عند عدم مولد المذكورين وثلث ما بقى بعد فرض الاخوة  
 وذلك في الثلثين احداهما زوج وابوان واثنتان زوجة وابوان ولو كان مكان الاب  
 مطلقا لم يزل الحال الا عند ابی يوسف رحمه الله فان لم يزل ابی كذا كان مع الاب  
 والسدس فرضي سبعة لكل واحد من الابن مع الولد وولد الابن وهو الام مع الاخوة  
 وبطلان الجدات مع الولد وبنات الابن مع البنات وللغات مع الاخوات  
 للوالدين وولد الام وبنی زواجی السبعة اما لابل فله احوال ثلثة الفرض للطلی هو  
 السدس وذلك مع الابن لوالی الابن وان سفل والفرض والتعصيب وذلك  
 الاثمة او اثمة الابن وان سفل والتعصيب الحقیق وذلك عند عدم الولد وولد  
 الابن وان سفل وبنی الزینة وجد رانیز سه عالت بائنه در الفوت که میت  
 را پدر باشد جد بزر باشد یعنی حد صحیح مکرر چهار سئنه کی انکه مردی وفات یافت  
 زن و مادر و پدر گذاشت دوم انکه زنی وفات یافت شوهر و مادر و پدر گذاشت  
 و بن هر دو سئنه مادر ثلث باقی بی بر و یا جد ثلث کل بی بی اگر بجای آب جد باشد  
 بیس مادر ثلث کل بی بر و چهارم انکه برادران و خواهران با پدر محجب باشند و با جد  
 مقاسمه کنند و این قول زید بن ثابت رفته اند و فتوی بر اینست و بی نسخه  
 و تفسیر تقاسمه ان بجعل الجدی فی القسمة که عدم الاخوة مادامت القاسمة غیر الجدی  
 من ثلث کل المال والا فخذ الثلث والباقی لهم فان ترک جد او اخلا ب و ام فالمال  
 بينهما نصفان فالقاسمة یفر من الثلث ولو ترک جد او ثلث اخوة لابل و ام ثلث  
 المال غیر منها من القاسمة و بنی زواجی السبعة و اما لاولاد الام فاحوال ثلثة السدس  
 للوالد و الثلث للاثین فماعداد ذکرهم و انانهم سواء و بنی الزینة جدات هم  
 که باشند نصیبشان سدس است و جد و مادر کی نیز محجب مادر در صوة باشند  
 و به نیز کمیند و سدس خارج جد فاسده و آن مادر جد مادر است زیرا که زینة  
 او پدر است و او اهل سببام نیست و بنی الارحام است و جد فاشتهت مادر

بویست  
 برودم



ما دونه میان و در بینة افتاده باشد چون پدر مادر پدر جده فاسد است که زنیه  
 میان و ما دونه افتاده چون مادر پدر مادر و او نیز میراث از این انکس باشد که  
 اقرب باشد و بی فایض السراجیه و لجه السدس لام کانت اولاب واحدة  
 کانت او اکثر از کن ثبات ثباتیات فی الدرجه و یقطن کمن بالام و الا  
 ایضا بالاب و کذلک بالجه الام الاب وان علت فانما ترشع مع الجده لانها  
 لیست من قبله و القرانی من ابي جهه کانت تحب البعدی من ابي جهه کانت  
 و ارمه کانت القرانی او محبته فانما من الاب و ام الاب و ام ام الملم  
 فالعالم لک بالاب لان الجده من جهه الاب سقطت بالاب و هی تحب ام ام الملم  
 لانها بعدی و فی کثر الدقایق و ذات جهن کدات جهه ظاهراً لجهه الله و فی الموطأ  
 فی فتاوی العالم الرباعیه لما و اتیان من لما واحدة مثلاً و فی المصنف صورته امه  
 لما بنت و ابی فترفع ابن ابنا بنت منها فولد منها ابن فکلف المرأة جده لما  
 و اتیان فانما من هذا الولد و قد ترک جده اخوی ام ام ابیه مع هذه الجده التي لها و اتیان  
 فعده یقسم السدس بينهما اثلاً ثلثه لذات و اتیان و ثلثه لذات و ابه واحدة قال الضعیف  
 و ابو یوسف رحمه الله فی قصدهما سواء  
 فی کثر الدقایق و معانی  
 والعصبة من اشد الکمل ان الغزو و البکس مع ذی سهم والاتق الابن ثم ابنه وان سقط ثم الاب  
 ثم اب الاب وان علما ثم الاخ الاب و ام ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب و ام ثم ابن  
 الاخ لاب ثم الامام ثم الامام الاب ثم الامام الجده علی الترتیب و فی الفرائض الشهابی بالار  
 لا ولی العصبة اقرهم مرتبه و مرتبه الابن الابن اما سفل فالاب والجده و اما قد علما فالخ  
 الدعیان فالعلات ثم بنوهم وصف الجهات فالعم لاعمیان فالعم لاب فالعم لاجده ثم علی  
 و رتبته جهه العصب و هم اصناف ثلثه عصبة نفسه و عصبة بغيره و عصبة مع غیره فاما  
 نصفه فکلی ذکر ملازمه الزکوة فی نسبته الی ان تنهی الی المیت کالابن و ابی  
 بغيره کل انشی بقصر عصبة بذكر و ازیما فی الدرجه کالبنت مع ابی و الله  
 بغيره کالانثی بقصر عصبة مذكر و انما الکافی و الذی له و الذی له و الذی له

مولى العاقبة ثم الروى على ذوى السهام بقدر ما هم ثم ذوالارحام ثم مولى الموالاة ثم المقررات  
 حيث لم يثبت النسب من ذلك الغير او اقامت المقر على ازاؤه ثم الموصى له بجميع المال ثم المال  
 وفي القرائن العشرة اما العشرة ذكر لا تدعى في نسبة الى الميت انى وعم رتبة اصفاء حوز الميت  
 وامه وجزا ابيه وجز جهده الاقرب فالاقرب يرجحون بقرب الدرجة انى اولام  
 بالميراث جز الميت الى البنون ثم بنوهم وان سفلوا ثم امه الى الاب وان سفلوا  
 ثم جزا ابيه الى الاخوة ثم بنوهم وان سفلوا ثم جز جهده الى الامام ثم بنوهم وان سفلوا  
 يرجحون بقوة القرابة اعنى به ان ذوالقرابتين اولى من ذوى قرابة واحدة ذكر كان او انثى  
 لقوله عليه السلام ان اللعان بوالايت الم يوارثون ودون العلات كاللخ لايت ام او اب  
 لاب وام اذا صارت عصبة مع البنت اولى من الاخ لاب وابن الاخ لايت ام او اب من  
 الاخ لايت وكذا الحكم في اعلم الميت ثم اعلم ابيه ثم في اعلم جهده واما العشرة بغيره فاربع  
 خمس للذاتى فرض من النصف والثلاث بعين عصبة باخو من كذا ذواتى في حالهن ومن  
 لا فرض لهن من الاناث واخوات عصبة باخو كالحكم والعمه المال كله للعم دون العمه واما  
 مع غيرهن فكل انثى بعين عصبة مع انثى اولى كاللخت مع البنت او بنت الابن كذا ذواتى  
 في حالات الاناث وفي الرجعية البنت مع للابى عصبة وكذا اللخت مع الاخ  
 لاب وام او كانا لاب وفيها ايضا واللخت لاب وام او لاب مع البنت البنت  
 الابن عصبة وفيها ايضا واللخت لاب وام اذا صارت عصبة مع البنت كانت  
 اولى من الاخ لاب ومن ابن الاخ لاب ومن العم ذوى انثى اذا كانت  
 في درجة من العصابات وفي احد ما قرابة زائدة الى الميت فاولى بالمال اللان  
 الا فاكسبى الى الميت مثل القرابة الزائدة اخ لايت ام واخ لايت لاب وام  
 من الاخ لايت لاب وابن الاخ لايت لان فيه قرابة زائدة الى الميت ومثل البنت  
 لاب وابن الاخ لايت وام فاللخت من الاب لولى من ابن الاخ لايت وام لانها  
 الى الميت وفي خلافة المفراست من انثى واذا اجمع عدد من العصابات فاللخت  
 عدد وروسم لعلى الجهات ثلثة عشر ابن وابن اخ انى فاللخت بينهم على احد



الام من الام ولا يراد على الجدة مع كل وارث وفي خلاصة المضمرات من النكاح وفيه قول محمد بن علي  
رضي الله عنه انما اراد على اصحاب الفرائض عند علم الامم وبه اعاد اصحابنا رحمهم الله  
وقال عثمان رضي الله عنه يراد على النج والزوج والزوج ايضا وقال ابن بدير بن ثابت رضي الله عنه انما اراد  
بوضع في بيت المال به اخذ الاوراج وما كان في رجبهم الله وفي الزاوي صحيح قولنا لان النسب  
الى الميت بالولاء في زمان سخي جميع الميراث بالقرابة كالابن بخلاف النج والزوج لعدم النسب  
في حقهما ومما قرأته وفي خلاصة المضمرات قوله والعصبة ولد الزنا وولد المملوكة ومولى المملوك لان  
لا يثبت من الاب قال عليه السلام الولد للفراش وللعاهر الحجر وبطل نسب ولد المملوكة من الاب  
وفي الطحاوي المملوكة مولى قطع نسب بين الاب والمولى بالام فهو ولد للميت نسب من قبل الاب  
فان مات ذلك الولد يكون ميراثه للام واولاد الام الابن والابن في ذلك سكت يكون اجنا  
من قبل الام فلو اطلق السيد ولدا من مملوكة الثلث ذكره كذا في او انما وما في من ميراث  
الام وميراث اولاد الام يكون لعصبة الام الاقرب فالاقرب ولو كانت امه مملوكة لم ير ميراثا  
يكون لمولى امه وان لم يكن له عصبة فالباقي يراد على الام واولاد الام لا ذكرنا وكذا الحكم في ولد الزنا  
لانه ليس له نسب من جهة الاب فيميراثه يكون للام واولاد الام على ذكرنا في ولد الله  
في خلاصة المضمرات واذا لم يكن للعصبة ولاد وسهم ورثة ذوارحام لولته تعالى  
واولاد الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله تعالى وهو شر اولاد البنات واولاد الذوات  
وبنات الاخ وبنت العم والخال والخاله واب الدم والعم لام والعمه وولد الاخ من الام ومن  
اوليهم وفي الزاوي هذا قول عامة الصحابة الفقهاء وقال زهير بن ثابت رضي الله عنه هو المولى  
وبه قال الشافعي رحمه الله والصحيح قولنا لانها قرابة متعلق بها تحريم النكاح فيصنف بها الارث  
كبنات الابن وفي كثر الدقائق وذوهم هو قريبي بنى سمع وعصبة فلا يرث مع ذل  
عصبة سوى اعدا زوجين لعدم الرد عليها وفي الجمع يورث ذوى الارحام ويكمل قريبي بنى سمع  
ولا عصبة فبأخذ المنقول جميع المال ويحب اقربهم الا بعد مقدم اولاد البنات واولاد البنات الاب  
ثم الجد الفاسد والجدات الفاسدات ومنهم من ينفذ على ما قبله رواية ثم اولاد الاخوات لابن  
اولاد اولاد الاخوة والاخوات الامه وبنات الاخوة والجد مقدم عليهم في الاخوة

والبنات والاعمام والعامت لأم وبنت السقطتو عمام وأولادهم عامت الأبا والامهات  
وأخوهم وخالاتهم وأعمام الأبا بالأم وأعمام الامهات كلهم وأولادهم أولادهم وفي زواجرهم راجعهم  
أستاذ البنت الصنف الأول ينتمي إلى الميت وهم أولاد البنات وأولاد بنات الابن والصنف  
ينتمي إليهم الميت وهم الأجداد الساقطون والمجذبات السقطات والصنف الثالث ينتمي إلى  
أبوي الميت وهم أولاد الأخوات وبنات الأخوة وبنو الأخوة لأم والصنف الرابع ينتمي إلى  
جدات أو جدتيه وهم العامت والاعمام لأم والخالات والأخوال فلولادهم كل من  
يصل إليهم من ذوي الأرحام وروى أبو سليمان عن محمد بن الحسن عن أبيه عن أبيه عن أبيه  
الأصناف الصنف الثاني في وان علمهم الأول ان علمهم الثاني ان علمهم الثالث ان علمهم الرابع ان علمهم  
أبو يوسف والحسن بن زياد عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه  
الأصناف الصنف الأول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع ثم الخامس ثم السادس ثم السابع ثم الثامن  
مقدم على البنات لأم أي مقدم على الصنف الثاني وهم الأجداد الساقطون والمجذبات السقطات  
وفيهما الصاوي أولادهم الميراث أقرهم إلى الميت كبنات البنات أولى من بنات البنات  
وفي السراجية فاستوفى من كان ولد عصبة أو ولد صاحب زرع فهو أولى حتى إن بنت  
لما كانت له صاحبة فزمن كانت أولى من بنت بنت بنت البنات وأما ولد الولد  
ليس في قولهم حتى إن بنت بنت بنت البنات ليس بأولى من بنت الميت ولا بنت  
مات عن بنت عم وبنت خال إن كان العم لأم وأما ولد الخال لابنة العم وإن كانت  
خال وبنت ابن العم قال بعضهم بنت الخال لكن الصحيح أن بنت ابن العم أولى لابنة بنت  
وجلبته إن كان أحدهما ولد صاحب زرع أو عصبة والأخوة ولد في الأرحام فالذي هو له  
صاحب الزرع أو ولد العصبة أولى من الذي هو ولد في الأرحام وفي السراجية وإن أجمعوا  
الأخوات لأم وأما فالان منهم للذكر مثل حظ الأنثيين وإن أجمعوا لولاد الأخوات للزوجة  
فأما يوسف رحمه الله من كان لأم فهو أولى من كان لأم ومحمد رحمه الله من  
الأصول لبنت أخ لأم وابن اخت لأم وأما عبد الله بن يوسف رحمه الله  
للبنات سهم وللبنات سهمان ومحمد رحمه الله على العكس اعتباراً للأصول كما كانت عن أبيه



وفي كسر الدالين وحواشيه فان اتفق الاصل في المذكر والمؤنر فالقسم  
على ابدان الفروع فيقسم المال بينهم على السواء ان كان الكل ذكرا او كان اناثا  
حتى لو ترك ابن بنت و بنت بنت فال مال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين باعتبار  
الابدان لان صفة الاصل متفقه وان اختلف صفة الاصل فيؤخذ العدل من  
ابدان الفروع ويؤخذ الوصف من بطن اختلف فيه فلو ترك بنت بنت  
بنت بنت ابن بنت فعند ابي يوسف رحمه الله المال بينهما نصفان اعتبارا  
لابدانهما وعند محمد رحمه الله المال بينهما اثلاثا ثلثاه لبنت ابن البنت في  
ثلاثة لبنت لبنت اعتبارا للاصول كما نهى عن ابن بنت بنت بنت  
ما اصاب ابن البنت فولده وما اصاب بنت البنت فولدها وفي المصنف في باب  
قولي عالم الرباني قوله لالابدان صورته رجل من ترك بنت ابن بنت  
بنت بنت بنت فعند محمد رحمه الله لا يختلف الجواب عند المال بينهما  
نصفان ثم ذكر السيد الامام ابن شجاع رحمه الله قوله في حنفية  
الله مع محمد رضي الله عنه وذكر شيخنا القاضي الامام صدر الشجاع في  
ابي حنيفة رضي الله عنه مع ابي يوسف رحمه الله كذا في الحصر والاصل ان  
الزوج جمع بالذات والى من التزوج به بالمال وفي السنة اجتمع وان اجتمعت  
الاذى قرابة الهم فالثلثان لقرابتها بينهما اثلاثا والثلث لقرابة الام بينهما  
اثلاثا وفيها ايضا وان اجتمعت الاصول والخالات فال مال بينهم للذكر مثل  
حظ الانثيين والكلام في اولى وهو لا يكو الكلام فيهم واد اختلف بطن  
فعند ابو يوسف رحمه الله يعتبر ابدانهم وعند محمد رحمه الله يعتبر اصولهم  
حتى لو مات عمر بنت خال وابن خالته كان لبنت الخال بينهم عند ابو يوسف رحمه  
الله ولا يراى الخال بينهما وعند محمد رحمه الله على العكس كما مر وفي النسخ  
سوى مولاتي نزل يد علماء رحمة وارث شود موي فباشد كسرى ان اصحاب  
في زمككي ربيد از ذوي ارواح لقوله تعالى والذي عاشرت بما

ايمانكم فاعوذوا منيهم بقول شافعي وارث تشود والصحيح قولنا لا والله تعالى  
 اوجب الميراث بالمعاقلة بعد هذا الا يكون الا بالمرألات وقد مر نحوه في اول كتابنا  
 العصبات وفي فرايض السراجية للحج علي بن عيسى بن يقطين وهو حجة عن سنيهم  
 الى سنيهم وذلك والخمس من نفق الزوجين الام وبنت الابن والاخت لا بد من  
 بيان وجه حرمان والوارث فيه فبقاؤه في قوله لا يحجبون بحال البنت وهم ستة الا  
 والاب الزوج والبنت الام الزوجية ورفيقه بنون بحال يحجبون بحال هذا  
 يتبين على اصلها احدهما ان كل من يدلي الى الميت بمختص لا يرث مع وجود  
 ذلك الشخص سوى اولاد الام فانهم بنون محمل لا يعدم استحقاقها جميع  
 التركة والثاني اقرب فلا فرق كما ذكرنا في العصبات لا يحرم بحال الاب الام و  
 البنت الزوجان ومحجوب ابنا الاخوة والاخت من جميع المحجوبين بالابن الابنة  
 وان سئل وكذلك بالجد عند ابني حنيفة رضي الله وقال الشافعي رحمه الله  
 لا يحجبون الجد والفقهاء على قولنا حنيفة رضي الله عنه

ويستقطول الام باربعة اولاد وله الابن والاب الجدة بالتعاقد في السراجية  
 وفي فرايض السراجية المحرم الام يحجب عندنا وعند ابن مسعود رضي الله عنه  
 محجبة نقصان كالكافر والقابل والرفيق والمجرب بحال لا يتفق كالاثنين من الاخوة  
 للاخوان من ابنة كانهما لا يرثان مع الاب لكن يحجبان الام من الثلث الى الثلث  
 كذا في كنف الدفايق وقد مر نحوه في تقارب الفروع وفي التامحي الاصل في  
 الفرائض ان يجعل الاجزاء الكسوف اعدادا صحيحة لا كثر فيها ويخرج الحساب من  
 اقلها ثم يخرج من اكثرها وان خرج جزء من ثلثة لا من ستة واعلم ان يخرج  
 لنصف ثلثا وما اعلاه من الاجزاء فيخرج عنه الذي يستتبعه بثلث من ثلثة  
 الرابع من اربعة والخمس من خمسة الى عشرة وكل عدد يخرج منه جزء فاضاف ذلك  
 يخرج منه خمسة يخرج منه خمسة فاضاف ذلك فاضاف ذلك فاضاف ذلك  
 فاضاف ذلك فاضاف ذلك فاضاف ذلك فاضاف ذلك فاضاف ذلك فاضاف ذلك

[illegible]



و بر او داری راثلث دو باشد و گنج او ده می شود پس عول شود در این سهم چهار سهم بر  
اصول مسائل عولیه که منقسم است بر سه مرتبه یکی آنکه موضوع است از شش و آن عول که  
تا هفت سهم و منقسم می شوند و ده چنانکه عول باید آن گفته شد دوم آنکه موضوع است از شش و آن  
و آن عول که تا سه سهم و تا پانزده و تا هفده سهم و تا بیست سهم که موضوع است از بیست و آن عول که  
عول کند بر یک سهم و تا هفت سهم و تا بیست سهم که موضوع است از بیست و آن عول که در مسئله  
و باید پس اصل از دوازده سهم چنانکه مردی فوت شد و زن گذاشت پس  
رابع و آن سه باشد و مواد راثلث و آن چهار و باقی سهم مرصعات را و عول کند از  
سه سهم و تا پانزده و تا هفده اما نظیر عول تا بیست سهم که تا هفت سهم و تا  
گذاشته دو دختر از زوج را و پدر را پس اصل مسئله دوازده سهم هر دو دختر راثلث  
باشد و مرز و ربع را ربع باشد و هر پدر را سدس دو باشد و آن جمله نیز ده باشد  
عول که بیست سهم و همچنین اگر دو دختر گذاشت و زوج و مادر اما نظیر عول تا پانزده سهم  
مردی فوت شد مادر گذاشت و زن گذاشت و سه خواهر متفرقه پس اصل سه دوازده  
سهم پس زن را ثلث و مادر را سدس دو باشد و هر خواهر پدری و مادر را نصف شش  
و هر خواهر پدری را سدس دو باشد و خواهر مادر را سدس دو باشد و از جمله پانزده سهم  
عول که بیست سهم و همچنین اگر دو دختر گذاشت و زوج و مادر و پدر اما نظیر عول تا هفده سهم  
مردی فوت شد و ارث گذاشت زن و مادر و دو خواهر پدری و مادر و دو خواهر مادر  
پس اصل مسئله از دوازده سهم مگر زن را ربع سه باشد و مادر را سدس دو باشد  
پس هر دو خواهر پدری و مادر راثلثان است و هر دو خواهر مادر راثلث چهار باشد و آن  
جمله هفده سهم پس عول که بیست سهم اما مرتبه سوم آنکه موضوع است از بیست چهار و آن عول که  
یک سهم تا بیست سهم و آن آنست که در مسئله باقی نشان باشد پس اصل دوازده سهم  
باشد چنانکه مردی فوت شد و دو دختر گذاشت و زن گذاشت و عصبه پس هر دو دختر راثلث  
شازده باشد و زن راثلث سه باشد باقی ماند بیست سهم آن مرصعه را و چنان که ارث گذاشت  
و دختر و دختر پسر را و زن را و عصبه را اصل او از بیست چهار سهم پس عصبه را نصف دوازده



باشد و دختر هر کدام چهار باشد از برای تکمیل شمار روزی است باشد و هر یک  
 و عول او در آن سده تا بیست و هفت و هشت و نهم و ده و یازده و بیست و  
 و در کذا باشد و دختر زن و مادر و پدر و اصل این سکه از بیست و چهار است  
 می مرد و دختر و نشان شان زده باشد و می زن را نهم باشد و مادر را  
 و پدر را نیز سده و بیست و هشت باشد و این جمله بیست و هشت می شود پس در اقلاد  
 به سه و پنج و این اگر مردی و دختری داشته و دختر می زن و ابوی و دختر  
 صلیه نصف و زده باشد و دختر می زن و جد باشد و زن را نهم و  
 باشد و ابوی را دو و سده می باشد و بیست و هفت می شود و عول شد به سده  
 خدا را می نبرد و اسأل الله فی خطبة علی المرتضی عن خلف ابوی  
 و بیعتی زوجة کیف یقیم المیراث بینهم فقال علی رضی الله عنه علی الفور  
 ثم اتعوا و اعلم ان المسائل العقبه خلف المرتضی فلجاء علی الفور بنان و ابوی  
 و زوجة و انما سمیت منبرته لان علیاً رضی الله عنه سئل عنها و هو علی المنبر  
 علی الفور قال ما نمتعوا و العماریه و بقیه منکر ایضاً و مع و اما و جله و  
 اولاد الاخیاف و اولاد الاعیان فاولاد الاعیان اذ کانوا اعضاءه لا یقی  
 لهم شیء فقد نالوا التشریع مع اولاد الاعیان و الاخیاف فی نصیب الاخیاف  
 و علیه الفتوی و هذا قول علی رضی الله و احداً من و اثنتین عن ابن عباس  
 عن ابن مسعود رضی الله عنهم فی احداً من و اثنتین عن ابی و اولاد الاعیان  
 مع اولاد الاخیاف فی الثلث و الیه ذهب الشافعی رحمه الله عنه و قبل ما  
 من احد من الصحابة رضی الله عنهم الا و عنه و اثنتین ای فی التشریع الا  
 علیاً رضی الله عنه فغنه و ابیه و احده و هو عدم التشریع و انما سمیت حیات  
 لان التباين فی العزیز علی الله ان یجعل الله الخیر شیء فی نصیب التشریع و  
 الثالث الاکثر و حی ان امیة ماتت و کت و جاد و اما و جله و اخلا و امیة  
 اصل المسألة من ستة و الزوج نصف الثلث و الاولاد الثلث و سمان و الولد السدس

عنه حسب المثل کان  
 ان یکن فی رحم واحد فامه  
 عمر بن الخطاب

وذلك سهم ولم يبق هناك شيء لاخته ولا وصلان يشارك مع البدن في السهم لأن مقتضى  
من السهم ولا بد أيضا بأن ترك الاخت ولا يصلح لها شيئا لأنها صاحبة ومن ههنا  
من أن يورثها حقاريد بن ثابت رضي الله عنهما إلى ابن جوده حساب ويزيد عليه  
الاخت والاخت منها صاحبة ومن نصيبها نصف المال ثلثه فله ثلثه على ثلثه فله ثلثه  
نصيب الاخت إلى الغيب لئلا يكون منها المذكور مثل خطا الاثنين ونصيب الاخت منها  
ثلثه ونصيب البدن سهم لا يستقيم فاضرب ثلثه في ثلثه يكون سهمه وثلثه من ذلك ثلثه  
المسألة كان للزوج ثلثه مفروضة لئلا يكون ثلثه ولام سهمان مفروضة في ثلثه يكون سهمه  
من المال ثلثه عنه وبقية هناك اثنا عشر فقسم بين البدن والاخت المذكور مثل خطا الاثنين ثلثها  
للزوجة وثلثها للاخت أربعة وثلاثون سميت كذا ربه لأن زيدا من ثلثه قوله فيما وقيل السهم  
من بني كذا رواه الأربعة الغاية اخت وام وجد وسكن عن ثمان رضي الله عنه فقال لا يخرج  
ألفا لكل واحد ثلث والخامسة الحرة وهي ثلث أخوات متفرقات وثلث جدات متفرقات  
وجد هو الأب فحب أم الأب الأب باب الأب وكجبال الاخت من اللام أيضا ثمانية  
من الأب تدعى في القاسم وتخرج بغير شيء على اللال وتخرج للسهم من اثني عشر بعد الطبع وأما  
سبب خبره لأن حمزة بن حنبل كاتبة بن زيد السليبي الغفيري سلمه الحرة وهو ابن  
جد أولئك أخوات متفرقات وثلث جدات متفرقات فعلي قول أبي بكر رضي الله عنه للجد من  
المتفرقين وهي أم أم اللام وام أم الأب السهم وأبنا للجد وينطق بالأخوات أملا  
وبه يعني وبني الزينة ورثة جون محبة يستندونهم ذكورا بنسبهم مال ميان ابنان  
بسوية تمت شودونما بنسبهم بغير شيء على وأكر ذكورا ناث ابنان ميان ابنان  
لذكر مثل خطا الاثنين يمشد وأكر عصبه اندومحب ومن بس أم استكن فزنبه بركه  
عدد اهك نكره ابكره كذا استقيم منه ابنان سهمان بس سهمان من ثلثه من ثلثه  
هناكه وارث وورث سهم أم لولاه ثلثه سهم من ميتين راثنان وأن دويا  
كيسهم موم راو الكسهم شد عدد سهمان بس سهمان كسان سهمان عدد رؤس ابن ثلثه  
سهمين في تضييف وبادر ثلث سهمان بس سهمان كمن وقف عدد رؤس راو املا

مسئله یعنی اگر عدد روست از آن است که از وی نصف خیزد چنانکه اربع پس وقتی اولت است  
و آن اثنین است و اگر عدد روست که از وی ثلث خیزد چنانکه ثلث پس وقتی اولت است  
و آن واحد است پس این وقتی او را ضرب کن در عدد اصل منتهی حاصل آن تحت خیزد  
چنانکه وارث چهار بنت است و عصبه پس اصل مسئله از ثلث است مراتب را نشان دوم  
باشد و آن مستقیم شود بر این که از یک که دو سهم بر چنانکه سه میشود وقتی او را که این است  
ضرب کن در اصل که این ثلث است پس اصل آن شش باشد پس اصل مسئله از ثلث است و  
او از سه است پس موافق باشد میان عدد روست و عدد سهام در صورت تقصیف  
پس مراتب را به را نشان و آن چهار است و رست است بر چهار بنت و باقی عصبه را  
و اگر میان سهام این و عدد این موافقت نیست پس ضرب کن جمیع عدو این را  
در عدد اصل پس حاصل آن صحیح شود مسئله چنانکه وارث که ثلث خجیات است یک  
اصل و از ثلث است مراتب را نشان دو سهم باشد و مستقیم شود و دو سهم بر یک و موافق  
نیت عدد اینان و عدد اصل در تقصیف و تملیک پس ضرب کن عدد بنت را  
در عدد اصل یعنی پنج در سه باز ده باشد پس حاصل آن صحیح شود قیمت مراتب را یعنی  
نخشان دو سهم باشد هر یکی را دو سهم و با هر برادر که عصبه است سه سهم مانند اگر مت و عصبه  
روست و رسته برین که هر یکی دوکان دوکان با یکان یکان اند پس کافی است یکی از اینان  
و یکی دیگر ضرب چنانکه وارث دوزنت و دو برادر و اصل مسئله از چهار است چنانکه  
مردوزن را و آن یک سهم است مستقیم شود میان دوزن و باقی سهم و آن یک سهم  
میان دو برادر و میان هر دو زنی در عدد روست و است از آنجا که هر دو زنی دوکان  
و دوکان اند پس در ضرب کن در اصل مسئله که آن چهار است پس ثلث سهم شود هر دو  
برای هر دو آن دو سهم هر زنی را یکان سهم و مرد و برادر را سه سهم و آن شش سهم است  
هر یکی را سه سهم آید و این هر دو عدد را متمایز کنی و این مسئله ثلث است که زنی ثلث  
انصاف است و اگر عدد یک زنی از دوزنه جزو است از دیگری پس ضرب کن اکثر افراد را در  
و این ضرب اکثر نیز کافیست از ضرب اصل چنانکه وارث چهار زنت و دو برادر

و در نصف صحیح است از چهار پس چون ضرب کردی چهار که اکثر است در اصل مسئله که آن  
پس چهار است پس شده تا اندر ضرب آخرین که این فعل است پس حصولی از ضربی که  
اینکه خود دل به وجود در اکثر داخل باشد پس کافی باشد از ضرب اکثر پس چهار و چهار است  
باشد از اربع آید آن چهار است هر یک را یک سهم و باقی دوازده سهم و در برابر  
هر یک شش سهم پس بنویسم شش قسمت ابار عدد اصل که چهار است مستقیم بنویسد چنانکه در بحث  
در بعد از اربع آید و آن یک سهم است و یک سهم با یک سهم قسمت و همین دو برابر را  
سه سهم مستقیم بنویسد و این مسئله را استدلاله گویند بسبب تلافی فعل در اکثر و اگر موافق است  
یکی از دو عدد در وسط یا یکی در نصف و باید در ثلث پس ضرب کنی و فنی کی را در یکی  
پس اصل از ضرب کن در اصل مسئله چنانکه چهار و ارباب چهاره ثلث و یک ظاهر بود  
و شش سهم پس شش موافق چهار است در نصف یعنی از هر دو عدد نصف غیره و آن  
هر دو عدد عدد مقفی است پس ضرب کن نصف عددی را در جمع دیگری و بدان ضربی  
حاصل آنرا در اصل مسئله و اصل مسئله و چهار است پس ضرب کرده خود نصف بنویسد  
که آن دو سهم است در جمع عدد اعلا که آن شش سهم است پس دو دوازده خود بعد از ضرب  
این دو دوازده را در اصل مسئله که آن چهار است پس شش سهم چهاره ثلث سهم شود  
و از این سهم شش سهم مسئله هر زن را اربع دوازده هر یک را سه سهم و در خواهر نصف چهار  
باشد و در اعلا را اربع دوازده باشد و این مسئله را متوافقه گویند مسئله ساخته اگر مردی  
فوت شد پسران و دختران و ارباب گذشت بقدر پیش از آنکه متروکه میانشین فوت شود  
یکی از این ورثه فوت شد و او نیز پسران و دختران و ارباب و خواهران و ارباب گذشت  
این مسئله را ساخته گویند و حکم آن آنست که آنچه نصیب میت ثانی است از میت اول اگر  
آن نصیب میت ثانی مستقیم بنویسد بر عدد سهام ورثه لو پس تحت پذیرفت هر دو مسئله از آنچه  
صحت یافته است مسئله اولی از وی و این دوازده و بعد ثانی میت یکی آنکه ورثه میت ثانی باشد  
که وارث بر دوازده قبل میت اول نیست سهام ایشان همانست که از قبل میت اولی  
است و دیگری میت ثانی در سهام ایشان پس تحت کرده خود ترک میانشین را در

فردا استحقاق هر یک از قبل میت نانی کوئی میت اول بودی اصل مسکه مردی فوت شد  
پس از او و نذر آن که از طبق بود یک سهم را از بین چهاران فوت شد پیش از فوت هر یک از آن  
و نذر هر آن که داشت پس میت نذر و مال ایشان را که در مثل خط الاثین هر چه که استحقاق  
ایشان از قبل میت اول نیز همین بوده است و کوئی میت اول نبوده است و وجه  
آنست که وراثت می شود و از قبل میت نانی برخلاف آنکه وراثت بود و از قبل میت  
اول پس میت که در نزد فیضه اولی باشد و که نصیب میت نانی از آن جمله چه مقدار است  
پس اگر نصیب اول او مسکه سهام و زنده دوست و ترک او فوت کرده نذر آن نصیب  
بر ایشان و پس از آن اگر در نزد فیضه اول مسکه مردی فوت شد پس هر که از  
و در صورتی که از فیضه او از سهم باشد و بر او دو سهم و در صورتی که یک سهم و اگر بیش از  
فوت پس فوت شد و و پس گذاشت پس برات میان ایشان مناصفه است  
یعنی میان هر دو بهر آن و از فیضه نانی از دو سهم است و نصیب او دو سهم پس نصیب او  
مستقیم شد بر فیضه او و هر دو آن هر دو و از فیضه اول و مثال دیگر آنکه از میت نانی  
و نذر او از هر دو پنج سهم و اصل مسکه از چهار است پس زن را ربع و آن یک سهم است و نذر او  
نصف و آن دو سهم است و بانی یک ربع و احام را و آن یک سهم مستقیم می شود  
پس تقریبی ضرب کرده نذر عدد احام که پنج است در اصل مسکه که چهار است پس سهم  
ازین مبلغ تحت باید مسکه زن را پنج سهم و مرد و نذر او را ده سهم هر یک سهم را یک سهم  
و ترک تحت نذر بود و از زن فوت شد و پنج برادر گذاشت و نصیب میت پنج سهم  
بود و او بر و از پنج سهم و این مستقیم می شود و بر و نذر میت که پنج نفر اند هر یک از ایشان پس  
تحت پذیرفت هر دو مسکه از بیت سهم و آن همه جائز است که از فیضه میت نانی  
مستقیم بود بر عدد سهام و زنده او و اگر مستقیم نباشد پس صحیح کرده نذر از فیضه میت نانی  
در بطریقی که ذکر کرده ایم از او در پنج حساب موارثت پس ضرب کرده از فیضه میت نانی  
در فیضه میت اول اگر موافق نباشد میان سهام میت نانی و میان آنچه مستقیم  
از وی از فیضه مردی فوت شد یکبار گذاشت و یکبار نذر بعد از نذر فوت شد



مثل از نسبت ترک و او نیز یک بهر گذاشت و یک دختر پس از نصفیت لول از جمله سهم  
 مرد و او سهم و مرد دختر یک سهم و چون بهر مذکور فوت شد و از نصف او نیز سه است از سهم  
 نصیب او و این سه تقسیم شود پس از نصف او نسبت میان ایشان موافقت پس هر یک  
 از نصف ثانی را در از نصف اول یعنی سه را در سه بر حاصل آن نماید در این نسبت اول  
 شش سهم آید و مرد دختر او را سه سهم است پس نصیب میت باشد که شش سهم است  
 میان پدر او و دختر او باطل است چهار سهم مرد و سه سهم مرد و دختر او اگر میان سهم  
 و آنچه محض زوجه است از وی از نصف و با موافقت پس هر یک کی و فی مسئل ثانی  
 در مسئله اولی پس از مجموع آن صحیح شود هر دو مسئله مسئله مردی فوت شد و دیگر  
 و دو دختر پس از نصف او از شش است هر مرد هر مرد و هر دختر یک سهم  
 بعد از یک سهم فوت شد پیش از نسبت ترک و زن گذاشت و دیگر مرد و سه سهم  
 او از شش سهم شود و مرد زن را شش سهم و مرد دختر را نصف چهار سهم با و باقی سهم  
 مرد هر مرد را نصیب هر یک یک سهم و نصیب میت ثانی دو سهم است و از نصف او  
 پس میان او و از نصف او موافقت پس در نصف پس هر یک کی و فی مسئل ثانی را که  
 چهار است و از نصف اولی که شش است مجموع آن است چهار شود پس محض هر مرد  
 مسئله از وی هر مرد و سه سهم است اول را شش سهم هر یک سهم سهم مرد و دختر است  
 هر یک از چهار سهم پس این شش سهم که نصیب میت ثانی است قسمت شود و میان  
 او و آنچه بقیم پس هر یک از مسئله اولی خبری یعنی نصیب پس آن مفروض است و با  
 صحیح یافته است لذوی مسئله ثانی و یا در وی مسئله ثانی بود مرد هر پدر را از نصف اولی  
 و دو سهم کبر و از مفروض در وی مسئله ثانی و آن چهار سهم باشد و او را شش  
 پس را شش نرود و مرد و دختر را شش آید پس صحیح شد قسمت مسئله اولی از قبل  
 اول از آنچه محض یافته است از وی هر دو مسئله و آن است چهار سهم سهم  
 یکی را بود از مسئله ثانی سهم پس آن مفروض است و در ترک میت ثانی و چون از نصف  
 است پس است مسئله ثانی در ترک میت ثانی کبر وزن را از نصف او نسبت سهم



علم از او ای که ترسکار بود و که صد مرتبه از سید دانند و سید بود و خدای عزوجل ای عالم خود را عالم بود  
و هر که یک سید از سکا بود و عالم است و مشهوری با مالان بود و قال فی حدیثی فی مثل الذی یقول  
ثم لم یجلبوا کمال الخراج اذ اوفی حاجته البری و قال علیه السلام یخوف الله من علم لا یفهم و فی حدیث  
ابو یوسف و قال علیه السلام یخوف الله من علم السان حامل القلب و هو الذی لا یعلم علیه السلام علیه السلام  
و انما کان یحل العلم علی القلب لان العالم اذا لم یعلم یخاف الله و قال علیه السلام العلم یروى العلم صلات  
العلم بدون العلم و قال و فی شرح اللاد و فی سورة القصص و ان کان من قوم موسی فادون از زمان  
موسی علیه السلام بود و است یکن متابعت محمد و انبی فی متابعت شفقت بود که فی تفسیر فوج علیه السلام  
من انبی من اهل قال به لیس من انک و کنه لک بن اذ و کنه لک یطلب فی الصلوة و السلام و فی حدیث  
از اهل باج و ما ج و حکمان فوج بنو علیه السلام پس ان یافت و در حدیث یافت بعضی چنانکه از هر حدیثی  
و بعضی را قامت بکست و فی حدیث العقیده و ما اخوان من و کذا یافت بن فوج علیه السلام پس  
آفت که داشت بی متابعت و کنه و فی حدیث الانوار من ابطیه علیه السلام به بنی و فی حدیث  
قال الله تعالی ان اکرکم عند الله انکم ای علیکم و فی شرح اللاد و من الزاهدی فی تفسیر سورة البقرة  
عالم علیه السلام کاوی که ظاهر هر خبر فاضل و کنه چنانکه شنیده را شریک بالی و ده و یکا که سنه علیه السلام  
یا که سنه و اراهه ما نیز رخ او را در دنیا فاضل و کنه از دنیا بقی بیرون نشود و اما کلمات فعلی و کلمات  
اما بقی درستی و اما بفرانج و سی و امانت و ی که بوی رساند و فی تفسیر سورة الانعام هیچ آدمی نیست  
مومن که او که بروی سلطان نیست مومل و هیچ بری نیست مومن که او که بروی سلطان نیست مومل  
بر بار از شیاطین رخ بود و چنانچه آدمی را و فی العوار و قد ورد فی الخبر عن النبی علیه السلام یعرض الاعمال  
لدهم الاثنین و الخمیس علی الله تعالی و یعرض علی الابرار و الامهات بود و الحجه فخر و ان بحسبنا هم تزداد  
و وجههم بیا صوات قد فاتوا الله و لا توذوا و انکم و فی خبر آخر ان اهلکم تعرض علی ربکم و انکم  
من الموقنی فان کان حسنا استبشروا و ان کان غیر ذلک قالوا اللهم لا تمهم حتی یموتهم کما یموتون فی  
من اسو له التفسیر حد عالم و حقیقت آن چیست جواب هر خبر که فکر از او ای سنده است و قبل  
کنیز را و لانی مراد العباد و روایتی نهاده هر عالم است و روایتی نیست بایست هر پایه را مراد  
و شصت هزار صحراست در هر صحرا عالمی است و در هر عالمی سصد شصت هزار کونه خلق شده

ان کو مقرر فرمادے تو فی تفسیر الامام الزہراء علیہ السلام بن جابر کو بوضادی خود جلال امت و ہزار  
 ہزار و تیر و چیل ہزار و درجہ سہ ہزار شرق تا غرب زمین کی ازان عالمہا و اوسمہ  
 دینہ خداوند از جو جیل ہزار عالم سب بہت ہزار و ہر بہت ہزار و ہر دنیا  
 بن جیل عالمہا بی بی کو کہ کہ فی اللہ فیہ و ہمین روایت و سب از مصطفیٰ علیہ السلام  
 جیل ہزار عالم سب فرشتگان آسمان بشندگان زمین و محلہ عرش و کرویہا  
 با کثرت اختلاف اجناس و سبب ان ہمہ یک عالم اند و اوسیان با اختلاف اجناس  
 دروم و خوش و زکیار و لو بیار و عرب و عجم ہمہ یک عالم اند و پر بان ہمہ یک عالم  
 یہ عالم از مصطفیٰ علیہ السلام میگوید مراد ستوری نیست بیان کردن از عالمہا و  
 ابووی بیان کردی لطافت مرارکم یعنی دل شما طاقت و انفس آن ندارد  
 ہزار و بیست ان العقیبہ ابی الیث قال الشیخ الفقیہ روی عن ابی النبی علیہ السلام  
 ان خلق ثمانۃ عشر عالما الدنیا عالم واحد و درو و غیر بن الخطاب رضی اللہ عنہ عن ابی النبی علیہ السلام  
 انہ تعالیٰ خلق فی الارض من الخلق الفاتح سمانیہ مائتہ البحر و الارض و البر و فی البر و  
 السلام انہ قال ان اللہ خلق الارض بیضیہ مثل الدنیا ثلثین مرۃ مسیرۃ النجم فی ثلثین  
 فی اللہ لا یعلون الا اللہ لا یصلون اللہ و لا یرئون اللہ و لا یرئون اللہ فی قیام رسول اللہ  
 م قال لا یعلون ان اللہ خلق آدم قالوا یا رسول اللہ ان اللہ منہ قال لا یعلون  
 ایس ثم قال رسول اللہ علیہ السلام ان اللہ خلق ملک نصف استقلہ و نصف  
 قول سبحان من الف بین الدار و النجم ثم الف بین النجم و الدار و الف  
 ان رسول اللہ علیہ السلام ان اللہ خلق و یکما تحت العرش و لہ جناحان اذ انشرھا  
 و المغرب فاذا کان آخر الدنیا نشرہا صیہ و تخفف بہا و عرضہ تسبیح سبحان  
 محل و لک سبحن و یکما الارض و تخفف با صحتها و اشد فی العراق و روی عن ابی  
 قال لا تسبوا الذبک الا بیض فانہ یدعو الی الصلوۃ و من عبد اللہ الحب قال علی  
 یا س ربی اللہ تعالیٰ لرباکم مد شئی من بیت العمود فی السماء یدخل فیہ کل یوم  
 و یقلو قط و لا یدخلو حتی یوم النسخ و عن علی رضی اللہ عنہ انہ سئل الی الخلیفۃ انہ قال اللہ

الخلق الجبال الدرابعي والدمع منها فميت به والاسد من البيه والدمع على البحر والسمك على البحر  
 والرجل على السحاب والاسنان على البحر والنوم على الكسنان والتم على السمع والاسد خلق بكلم الله تعالى  
 الموت اسد خلق من خلق الله تعالى اذ خلقه الاصورى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال اول  
 شئ خلق الله تعالى الصلح فكتب ما هو كان الى يوم القامة ثم خلق السمكة فكانت من الارض على ما يقال  
 قبل ان يخلق الارض كان موضع الارض كله ماء فاجتمع الزبد في موضع الكعبه فصار يسمونه بحر الكعبه  
 كان ذلك يوم الارض لم يرفع بخارج الارض الا كعبه الدخان حتى انتهى الى موضع السماء فجلس الله تعالى ورفعه  
 وخلق السموات في يوم الاثنين خلق السموات والارض في يوم الثلاثاء ثم بسط الارض من تحت السموات في يوم  
 والذي خلق الارض في يومين وقال في موضع افرام السموات ما يسمونه سموات السموات على ما  
 روي في البحر والطيور في يوم الاربعاء الانوار وسخر البحار وانبت الاشجار ونسيم الازراق وقدر  
 الاقوات في ذلك قوله تعالى وقدر فيها اوقاتها في اربعة ايام سوار للباطين ويقال كانت الارض على  
 على الماء يستقر فخلق منها الجبال الثوابت فجعلها اوتاد الارض فاستقرت وخلق يوم الخميس الجنة والارض خلق  
 آدم عليه السلام يوم الجمعة وخلق في السماء اثني عشر ربوا وهو قوله تعالى تبارك الذي جعل السماء روعا وقال  
 السموات البروج واسمار البروج الخ والنور والجزا والسفطان والاسد والسنبلة واليزن والميزان والشمس  
 والجمرة والذوالقوت وكروم ابن عباس رضي الله عنهما قال قال القزويني في تفسيره في يومين وخلق  
 في شمس ستون زخما في ستين زخما وكل نجم مثل جبل عظيم في الدنيا ولو لا ذلك الكائن لا يرى شيء  
 الا ما كان كوكبا في القوس من ابن عباس رضي الله عنهما قال قال النجوم متعلقة بالسموات كهيئة القناديل قال بعضهم  
 حتى كوكبت في السماء بمنزلة الكواكب في الابواب والصناديق ودوى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان  
 اسم ملك يربو السماء قال الله الذي سمعته الناس هو موت الملك وقال الصادق مخاريق في اربعة اماكن  
 يزعمون السحاب ومن ابي بردة عن ابيان السماء الدنيا موج كقوة الثانية من مرة بيضاء والثالثة  
 حديدية والرابعة صفراء والخامسة نحاس والسادسة فضة السابعة ذهب ما بين السماء والارض الى الجحيم من نور  
 ومن كبريائه خلق الله الانا قال السامعون يا توتعراء ويقال ما بين السماء والارض مسيرة خمسمائة عام  
 اكثر مساكن وجبال وبحار والقليل منها عران ثم اكثر اهل العران اهل الكفرة وقليل منها اهل السلام  
 حول الدنيا انظر ثم وراة الظلمة جبل قاف وهو محيط بالديار وهو من زمره خضر اوطرافه السماوية

وزنه وزد من كوكبه





وسلم انه قال للاصحاب يوم بدر انهم على عدلهم وسليق وعلى عدلهم على كونهم في الجوار  
يكون ثمانية وخمسة عشر رجلا ومن لم يكن من الانبياء ورسلا كان بعضهم من آل الله المساكين  
عيران بري تخرصا وفيه العقيدة ولا تعين عددا بل انما يدخل منهم ليس فيهم او يخرج منهم من  
هو منهم وفيه حاشيته فان قال الانبياء عليهم السلام ما تبارك الله بعد وعز وجلت فاته  
وثلاثة عشر منهم رسلا وغيرهم لم يكونوا رسلا من ربه عن النبي عليه السلام قلت ذلك  
من اخبار الاله فلا يجب العلم مع حد  
وسلم ان عدد الانبياء اربعة الاف فصار في  
الرجوع الى القرآن وقد قال الله تعالى لم تكلفكم شيئا من الدين  
فاول المرسلين كان ادم عليه السلام وكان رسولا الى ولده خلقه الله من تراب وخلق  
زوجته حوا من ضلوعه اليسرى وقد ولدت منه حواء اربعين ولدا في عشرين نبيا من  
ذكر وانثى فتوالده وادخل في اكثر ذكرا قال الله تعالى وخلق منها زوجهما وبناتهما رجلا  
وقد كان كنية ادم في الجنة ابا محمد لان اكرم ولده محمد صلى الله عليه وسلم وكان كنيته  
وكان كنية في الارض ابا البشر وانزل الله تحريم الميتة والدم ولم الخنزير وعاش سبعين  
سنة هكذا ذكره اهل التوراة وروى عن وهب بن منبه انه قال عاش ادم عليه السلام  
الف سنة ثم بعد ذلك بن ادم صلى الله عليه وسلم كان نبيا رسلا وكان في ادم في  
قال وهب انزل الله تعالى على نوح بن جحفة وعاش سبع مائة سنة وكان نوح  
ابا البشر عليهم واليه انتهت انساب الناس كلهم ثم ادرى الله صلى الله عليه وسلم وكان نبيا  
مرسلا واسم الضحى وانما سمى ادرى لكثرة ما كان يدرى من كتاب الله وكتبه الاسلام  
وهو اول من خطب العلم واول من خطب الشياخ ليسها في بنى بابل القطن وكان قبلي يسمون  
الجلود والصوف واجاب الله الفان من يدعوهم وهو جدي نوح ورفع الى السماء  
وهو ابن ثمانية وخمسة عشر سنة كما قال الله تعالى وفعاه مكانا عينا ثم بعدة نوح عليه السلام  
واسم كروانما سمى نوحا لكثرة نوحه وكباب بن نوح نوحا كان اول من امر  
تسمي الاحكام بالشرع وكان قبل ذلك نوحا اخذت جباة حرم على عبده

سارسل الله تعالى عليهم الطوفان فغرق الدنيا كلها الا من كان معجزة في السفينة ارمون جلا  
 برأه فلما خرجوا من السفينة ماؤا كلهم الا اولاد نوح عليه السلام سالم وجام وياثف ونيام  
 له تعالى وجعلنا ذرية لهم لباقي نوح الدواحي كثر واما لوب والروم والفرس كلهم ولهم  
 باجوج والسقلاب والترك من ولد يافث ثم بعده نوح النبي عليه السلام وهو مودون  
 ودين نوح ثم الله تعالى الى ما ووقا العضم عا وسم قبله وقال بعضهم اسم كلهم وكانوا يسمون  
 نكده فارسا رسول الله تعالى وتبارك الرج القويم فكلهم كلهم ثم بعده صالح عليه السلام صاحب  
 الجبل كانوا "الاشمو وهو اسم يسمونهم بالجرس في كل بيت يملكه فكله نوح  
 ساقه وكان حماد ذوق الله تعالى يقال قدر بن سالف وهو نقي القوم  
 لداؤنبث اشقها فكلهم الله بالضم والزلالة ثم ابراهيم خليل الله صلى الله عليه وسلم وهو ابراهيم بن  
 رخ من نافر فكان ابراهيم عليه السلام اول من استاك واول من استج بالاء واول من حرق  
 بالي الشيبه واول من احق واول من اتخذ السير واول من نزل القدر واول من  
 باله وكان لابراهيم عليه السلام اربع بنين اسموا اسحاق ومدين ومداين ويقال تسع بنين  
 له وكان اسمعيل نبيا رسلا وكان اب العوب ثم بعده اسحاق عليه السلام كان بنيا رسلا  
 يعقوب ومحمدا ولدا في بطن واحد فخرج يعقوب من بطن الام علي ارض مصر فبعث يعقوب  
 قبة فاما يعقوب فهو اب بني اسرائيل كلهم وكان يعقوب اسرا في مصر في ايامه العبد واما  
 واب الروم وكان لوط النبي عليه السلام في زمن ابراهيم عليه السلام وكان ابن عمه  
 له اخت لوط بن مازن بن تارخ بن ناخوم ابو علي السلام وكان ابن لوط وهو  
 بن مودون كان تحت ابنة يعقوب يقال لها ليل ابنت يعقوب ويقال رجة بنت يوسف  
 عليه السلام وشعيب بن نوبت بنه الله الى اهل مدين فكله فكلهم الله بالصغار الزلالة ثم  
 لهم واخوة رولان بنهم الله الى زعمان مصر واهم زعمان الوليد بن ميسب ثم يوسف بن زعمان  
 ثم بعده ثم يوسف بن ميسب عليه السلام الذي اتي الله بالوفا فالتقى لوط وكان في بطنه ثلثة ايام ويقال  
 يقال اربعين يوما وقد بعث الله تعالى الى اهل مدين يوسف بن ميسب عليه السلام فاموا يوسف في  
 ب بعد عشرين ثم داود عليه السلام وهو داود بن ايش وكان نبيا رسلا وكان ملكا في اسرائيل

ثم انه سليمان بن داود عليه السلام ثم ذكرا وهو ذكريان فان وابنه يحيى ابن داود ثم موسى بن داود عليه  
عليه السلام وكان الياس بن يوسف بن داود عليه السلام وكان من سبط يوسف بن لؤي بن يوسف بن داود عليه السلام  
بالشام وكان الياس بن يوسف بن داود عليه السلام وكان من سبط يوسف بن لؤي بن يوسف بن داود عليه السلام  
فوق الدواهي كثر ولعنه من اولاد كل ابن سبطا والسبط في السبط من لؤي بن يوسف بن داود عليه السلام  
في ارض مصر بن يوسف بن داود عليه السلام وكان عمره مائة وسبع واربعين سنة وعاش في سنة ثمان مائة  
سنة ومات في سنة واربعمائة وعشرين سنة ويقال ان يوسف بن داود عليه السلام كان  
في بعض الاخبار ان يوسف بن داود عليه السلام ولدوا مائة وخمسة وعشرين سنة في ارض مصر ثم ماتوا  
مئة وخمسة وعشرين سنة في ارض مصر وكان يوسف بن داود عليه السلام في ارض مصر  
وذكر من منبه انه قال كان بن آدم عليه السلام وبين يوفان نوح عليه السلام الفان  
ما بين واثمان واربعين سنة وبين الطوفان وبين نوح ثمانية وخمسين سنة وبين نوح  
ابراهيم الفان ثمان واربعين سنة وبين ابراهيم وموسى عليه السلام ثمانية وخمسين سنة وداود  
ثمانية وستين سنة وداود وموسى الف واثمان سنة وقال بعضهم ان بني ماوكر من مقدار السنين كان  
قال وثلاثة من ذلك كثيرا فاعرف مقدار ذلك الله عز وجل ثم افطعت الرسالة على موسى عليه السلام  
الى يوسف محمد صلى الله عليه وسلم وكانت بينهما فترة فذلك قوله تعالى على فترة من الرسل فانما  
فترة لان الدين قد فتر فيها ودرس قال قتادة بينهما ثمانية وستون سنة وقال الكلبي كان ثمانية  
واربعين سنة كما قال النحال وقال وهب بن منبه كان بينهما ثمانية وستين سنة وفيه ايضا والكتب  
الذي انزل الله على انبيائه عز وجل فيهم الناس اربعة التوراة على موسى والزبور على داود والانجيل  
على عيسى والفرقان على محمد صلى الله عليه وسلم وروى عن وهب بن منبه انه قال انزل الله على  
ما بين اربعة كتب خمسة نزل على شيث بن آدم وثلثون صحيفة على ادریس علی ابراهيم ثم  
خمسة وثلاثون صحيفة على ابراهيم وخمسة وعشرون صحيفة على ابي اسحق بن يوسف بن داود  
على موسى والزبور على داود والانجيل على عيسى والفرقان على محمد صلى الله عليه وسلم وفيه ايضا  
اختلفوا في ذي القرنين فقال بعضهم كان نبيا واكثر اهل العلم قالوا ان لقمان كان نبيا ولم يكن  
وكان ذو القرنين ملكا صالحا ولم يكن نبيا قال مكرمه كان ذو القرنين نبيا وكان لقمان نبيا مكرما

من مقابل تمامایه سنه ۴۴

ابن عباس رضي الله عنهما سئل عن في القرنين فقال ان رجلا صالحا قال بعضهم انما هي في القرنين لانه ملكا  
والوم وقال بعضهم عاش قرنين وقال بعضهم كان اسمه شبيه القرنين وقال بعضهم انه سار الى  
السبع في مفرها وعلما وقال بعضهم راي في المنام في حال شبابه وثامن شمس في القرنين فافهم  
بذلك منه سجد في القرنين وكان اسمه سكندر وفيه ايضا وخمسة انبياء كان اسمهم عربيا اسمعيل  
وسالم وشعيب ومحمد صلى الله عليه وسلم واختلفوا في الولد الذي امر ابراهيم به فانه قال  
بعضهم هو اسمعيل وقال بعضهم هو  
وقوله ومثاهم  
قالوا هو اخي وقال عبد الله بن عباس وعبد الله بن  
ربي والكليبي انه اسمعيل وهذا القول يشبهه في الباب  
حين قال وديار من عظيم ثم قال بعد قصة الذبيح فشرهاه باسحق نبيا واما الخضر فادي من النبي  
انه قال ابن الزبير يعني ابا عبد الله واسماعيل وقال اهل التوراة مكتوب في التوراة انه كان  
فان نحن ان ذلك في التوراة اسما به وقال له ملك احد من الملوك الذين تكلم الله الله اسما سليمان  
واما كان اهل الكتاب في بيان بن داود وذر والقرنين واما الكافران بن كنان ونجت نصر وملك  
خرب بيت المقدس فقتل منهم سبعين الفا وابنه منهم سبعين الفا وذهب بهم الى الباب بالوفهم وابل  
وكان فيهم ولم يكن مرسلا وبعال لم يكلم احد من الناس وهو طفل الاربعه ايامهم حتى علمه السلام واما  
صاحب الامم وروايات جرج الرامب والرابع صاحب يوسف عليه السلام حيث قال في مل جلاد  
شبهه من اهلها واختلفوا فيه قال بعضهم كان له اربعة ايام اكرم اول من طمنا وفيه ايضا  
وكعب الاخبار انه قال بعد في كنه الانبياء كان عمر آدم ثمانية وثلاثون سنة وعمر نوح الف سنة  
خمسين سنة وعمر ابراهيم مائة وخمسون سنة وعمر اسمعيل مائة وثلاثون سنة وعمر يعقوب مائة  
وسبع واربعون سنة وعمر داود سبعون سنة وعمر سليمان مائة وثلاثون سنة وعمر ذكريا ثمانية وعشر  
بمئة وخمسة وستين سنة وعمر عيسى مائة واربعة وخمسون سنة وعمر صالح مائة وثلاثون سنة  
وعمر هود مائة وخمسة وستين سنة وعمر نوح مائة وثلاثون سنة وعمر محمد صلى الله عليه وسلم  
وعلى سائر النساب ثلث وستون سنة وفي السنة في باب الخوايد توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وهو ابن ثلث وستين سنة وقد مات عن تسع سنين وفيها ايضا وكانت خلافة ابي بكر الصديق



[illegible]



نظام الشجرة والخلود المنزقة  
والعروق المنقطعة



[illegible]



مجدد و در آن شب بنده خلاصی یابد مگر بنده بنده ضعیف علی الحد الغوری غفر الله له و له والديه  
ساجی است که بنده او را در اینچه راه و وسیله بقدرت مسطور است اینست که بنده  
نیم کسوف طواف قبله بنسب و آن پس و هم کعب قطیع و فیه ایضاً من ترجمه احوال  
شب الجمعة این عباس و او یزدی در فیه الله غنم و او است که در اندک شب اودیه  
سوره کهف خواند و بر انوری و هند از جایگاه خواندن او تا که تمام آن در یک روز  
خود سه روز است و استخوان است و استخوان است و استخوان است برای وی آخر شش  
بسیار در این شب خرام و فتنه و بال و فی الفجر من ماس التفتیر  
است و در این شب و در خواب نفس را بی آسمان می زند  
بد و بد و بنسب می بیند و فی فیه المادد و منتخب خلاصه العبد و در این  
در خوش و پاکیزه است نفس با وی خوشی و کوزان و فیه ایضاً من ترجمه احوال  
و در این شب از چمن باد و جو و قلی میوه و روح است و در این شب  
ب روح است و فیه ایضاً و را حیا معلوم میگردید که هر دلیل  
راست کی جسمانی و آن کو شکو باشد جلوه طرف راست است میان آن شب  
این در این شب و آن شمع و معدن روح است و این دل غم جو است و در این شب  
را در دم لطیفه است که از افراد کوسیدان دل روحانی است و در این شب  
شب و آن لطیفه عذبه نسب و فیه ایضاً من اصول الصفا و در این شب  
بن هر دو جسم از با عرض گفت هیچ گفت که نفس جسمی کشف است و در این شب  
رویا جسم لطیف است و با یک عقل در وی جوهر نورانی و فیه ایضاً من اصول الکلام  
قال بعضهم لا يجوز قتل بعضهم يجوز قتل الحيوة و قیل عرض و قیل ان الجسم لطیف و روح  
و فی ترجمه احوال با خبر که در نفس خود دقیق باشد و پیشته فیه از دریافت آن عاجز  
بع دریافت آن تصور من شدند و بر این شایع و اب که از این مضمون گویند چه بر این فتنه  
که این دریافت آن بوشید و گشتند و بغیر علی السلام هر دو را از زبان آن  
است چه فتنه از این حدیث که فیه از ادراک آن عاجز و فیه از تصور کرد و در این شب

قال بکر بن العیاض رحمه الله انما هو کما یقولون  
انما هو کما یقولون انما هو کما یقولون  
انما هو کما یقولون انما هو کما یقولون  
انما هو کما یقولون انما هو کما یقولون  
انما هو کما یقولون انما هو کما یقولون  
انما هو کما یقولون انما هو کما یقولون  
انما هو کما یقولون انما هو کما یقولون

منقول عن العیاض

بسم الله الرحمن الرحیم

الحمد لله رب العالمین

والصلاة والسلام

على من لا نبي بعده

فتاویٰ ابن عربی



[illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم

باب العصور الصالحين  
باب فاسق قطع  
باب البراءة عن

باب الوليعة  
باب المهرقات  
باب العاربه

باب شركه  
باب شركه الغنائ  
باب شركه الدعاء

باب المصاربه  
باب فاسق قطع  
باب الفاسقه

باب المحرم  
باب المهرقات  
باب الاولين

كتاب الاقرار  
باب الرجوع عن الاقرار  
باب التوبه

باب الاقرار  
باب المهرقات  
باب ما يجوز منه

باب ما يجوز منه  
باب ما يجوز منه  
باب ما يجوز منه

باب ما يجوز منه  
باب ما يجوز منه  
باب ما يجوز منه

باب ما يجوز منه  
باب ما يجوز منه  
باب ما يجوز منه

باب ما يجوز منه  
باب ما يجوز منه  
باب ما يجوز منه

